المصالحة

.. معبر إلى السلم والتنمية

مجلس الأمة

تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة الجزائر العدد الحادي و العشرون أوت 2005

الملف

بيان السياسة العامة

العدد 21

المصالحة الوطنية مسار قانوني وسياسي

«ستكون المصالحة الوطنية مسارا قانونيا وسياسيا تخوضه الدولة قصد إعادة إدماج سائر المواطنين في أحضان الأمة موفوري الحقوق على أن يعلنوا طوعا خضوعهم للدولة القائمة على السيادة الشعبية وعلى الإسلام دينا لها وأن يشاركوا في استئناف مجرى تحديث مجتمعنا لأنه يظل بالنسبة لنا حتمية لا مناص منها. لكن ستظل المصالحة الوطنية ناقصة إن هي انحصرت في مجرد اعتبارات سياسية وأحكام قانونية.»

من خطاب رئيس الجمهورية
سكيكدة 20 أوت 2005

تقديم

نستهل هذا العدد "21" من مجلة مجلس الأمة . بالخطاب الهام الذي ألقاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أمام إطارات الأمة بقصر الأمم يوم الأحد 14 أوت 2005.

ولاشك أن هذا الخطاب التاريخي يمثل مرجعاً أساسياً في مسار التجسيد المتدرج لفكرة ومفهوم المصالحة الوطنية التي ظلت على مدى السنوات الماضية نقطة الإرتكاز في برنامج رئيس الجمهورية وظلت الطبقة السياسية ومختلف شرائح المجتمع تتطلع إلى تفصيل مضمونها..

... ولقد كشف المرسوم الرئاسي المؤرخ في 9 رجب عام 1426 الموافق لـ 14 غشت سنة 2005 مشروع "الميثاق من أجل السلم والمصالحة" المعروض على الإستفتاء العام يوم الخميس 29 سبتمبر القادم . وقد ارتأينا نشره كاملاً باعتباره وثيقة تقتضي التمعن في القراءة والإستنباط.

والعدد ،إلى جانب ذلك يواصل تغطيته لنشاطات هياكل وأجهزة المجلس .. ومتابعة تلك النشاطات البرلمانية المتعددة التي أداها السيدات والسادة أعضاء المجلس . وتوزعت بين دراسة ومناقشة مشاريع القوانين . والمشاركة في الملتقيات والندوات البرلمانية الجهوية والدولية وتنظيم الندوات والأيام الدراسية . والتنقل في مهام استطلاعية إلى عدد من الولايات والمؤسسات.

التحرير

مجلس الأمة

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي

السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر

محمد هلوب

مستشارا التحرير

عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير

أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عميروش قط

الاخراج : نوال دباح

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)- رويبة
ر.ت.م.د : 2641 -1112

الايداع القانوني رقم :98 - 1223

العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83

البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

في هذا العدد

■ خطاب رئيس الجمهورية أمام الاطارات....ص04

* مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة.....ص11

■ اختتام دورة الربيع 2005.....

* رئيس مجلس الامة يحوصل الدورة ويتناول قضايا وطنية..ص16

■ الجلسات.....

* قانون التنظيم المدني.....ص21

* قانون التنظيم القضائي.....ص22

* قانون المياه.....ص24

■ بيان السياسة العامة للحكومة.....

* كلمة رئيس المجلس.....ص26

* عرض رئيس الحكومة.....ص28

* تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.....ص30

* أسئلة شفهية ...إنشغالات ..ووعود للتكفل بها.....ص32

خرجات الاستطلاعية.....

* لجنة الشؤون الخارجية في أدرار.....ص34

في النشاط الخارجي.....

* ملتقى حرية التعبير بجنيف.....ص38

* الملتقى الأورومتوسطي حول الهجرات..... ..ص38

مواعيد برلمانية.....

* الدورة ال46 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي....ص43

* الدورة السادسة لمجلس الشورى المغاربي.....ص50

استقبالات.....ص52

ندوات ومحاضرات وأيام دراسية.....

* يوم الطفل البرلماني.....ص58

* الملتقى الدولي الأول حول الهجرات.....ص66

المدار البرلماني.....ص69

خطاب فخامة رئيس الجمهورية
بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
و على آله وصحبه إلى يوم الدين

بني وطني الأعزاء،

إن المحنة التي كابدناها، قبل أيام، إثر اختطاف دبلوماسيينا بغداد و إغتيالهما من قبل عصابة إرهابية، جاءت لتنضاف إلى الكابوس الذي إبتلي بلادنا طيلة ما يقارب خمس عشرة سنة اتسمت باستشراء عنف و همجية ليسا من شيمنا و لا من طبيعتنا و ثقافتنا.

هكذا، عصف الإرهاب بالجزائر و كاد يذهب ريحها، و يزعزع أركان دولتها و عم شعبها الشنآن و البغضاء، فاقتتل أبناء الأسرة الواحدة؛ و وجد إخوة، تجمعهم الإقامة في قرى واحدة و يعيشون في مدن واحدة، أنفسهم أطرافا في صراع بين الأشقاء تلبس، زورا وبهتانا، بلبوس الإسلام، دين السلام و التسامح و الأخوة.

و ما كتب البقاء للوطن إلا بفضل شجاعة الجزائريين قاطبة وبفضل تجندهم. واستطاعت الجزائر أن تدحر المارد الإرهابي بفضل تضحيات قوات أمتنا و على رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بدعم من الوطنيين كافة.

إن الجزائر دفعت ثمنا ما فوقه ثمن من أجل البقاء، أعني عشرات الآلاف من الضحايا و أكثر من عشرين مليار دولار من الخسائر، و تعطيلا للتنمية كلفها الكثير و تقهقرا لموقعنا على الساحة الدولية. و لقد سعينا، طيلة سنوات متواليات، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، من أجل إطفاء نار الفتنة، و من أجل إيقاف مسلسل الرزايا و النحيب على الضحايا، ومن أجل أن تسعنا رحمة الله و لطفه.

إنني، باسمكم جميعا، أجدد اليوم خاشعا الترحم على أرواح شهداء الواجب الوطني و كافة ضحايا الإرهاب المقيت. إن تضحياتهم لم تذهب سدى، فالجمهورية الجزائرية بقيت واقفة و وفية، أكثر من أي وقت مضى، لروح بيان ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة.

إنني تعهدت، بمجرد أن طوقتم جيدي بثقتكم سنة 1999، أمام الله وأمامكم، بألا أدخر جهدا و ألا أفوت أية فرصة للمبادرة بما يفي بإطفاء نار الفتنة الكاسحة، كشرط أول لإعادة الإعمار الوطني و لإستعادة مصداقية الجزائر على الساحة الدولية.

و بعون الله الذي نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، مهدنا سويا السبيل أمام الوئام المدني الذي لقي منكم الدعم والتزكية الجماعية فجنينا سويا ثمرته الغالية من خلال عودة الأمن و الأمان.

و بعد أن ضل السبيل بجزائريين فاقترفوا ما اقترفوا من المآثم والشرور، عاد هؤلاء إلى سبيل الله الذي يحرم سفك دماء المسلمين، عادوا إلى ديارهم و إلى موقعهم في أحضان مجتمعنا الذي وفق في كبت

صار الجزائريون و الجزائريات يحدوهم تطلع مشروع إلى إعادة بناء وطنهم، و إلى التمتع هم كذلك بالرفاهية و الرخاء، وإلى ضمان مستقبل أجيالهم الصاعدة ...

...و هناك أسر، عديدة هي الأخرى، دخل أعضاء منها دوامة الإرهاب الجهنمية، تعيش فريسة للفقر و الحرمان. كل هذه الأسر هي، بلا استثناء، أسر جزائرية نتقاسم معها نفس الوطن و نفس العقيدة.

ألمه و كظم غيظه امتثالا لتعاليم ديننا الحنيف.

و بوجه خاص، كانت سائر أسر شهدائنا و ضحايا الإرهاب قمة في النبل والوطنية إذ استقت من إيمانها ما يجب من رحابة الصدر والصفح الجميل و أقدم سوادها الأعظم على الصفوح إلى الوئام المدني، مؤكدة بذلك حرصها على ألا يصيب غيرها من الأسر الجزائرية ما أصابها من الإحن و الأرزاء.

فإلى هذه الأسر جميعها أقول إن الجزائر لن تنسى أبدا شهداءها وإنها، بباعث من عرفانها وتضامنها، ستقف على الدوام إلى جانبها.

أبناء وطني الأعزاء،

إن الأمة، و قد عاد الأمن و الأمان إلى ديارها بفضل سياسة الوئام المدني، حررت مجددا طاقاتها توخيا للتفرغ للبناء الوطني.

فقد صار الجزائريون و الجزائريات يحدوهم تطلع مشروع إلى إعادة بناء وطنهم، و إلى التمتع هم كذلك بالرفاهية و الرخاء، وإلى ضمان مستقبل أجيالهم الصاعدة.

لكن، لم يندمل جرحنا الوطني بعد لأن الإرهاب، الذي خف شره لم ينته كلية، ونحن عازمون على قطع شأفته بكل ما أوتينا من الوسائل.

إن الجرح هذا ناجم كذلك عما خلفته المأساة الوطنية من وخيم التبعات والعواقب. فزيادة على أسر شهدائنا و ضحايا الإرهاب، لا يزال العدد العديد من الأسر مكلوما بفعل فقد ذويهم.

و هناك أسر، عديدة هي الأخرى، دخل أعضاء منها دوامة الإرهاب الجهنمية، تعيش فريسة للفقر و الحرمان. كل هذه الأسر هي، بلا استثناء، أسر جزائرية نتقاسم معها نفس الوطن و نفس العقيدة.

يبلغ عدد أيتامنا مئات الآلاف، بعضهم مات آباؤهم دفاعا عن الوطن و بعضهم الآخر تيتموا لأن آباءهم أشهروا السلاح في وجه الوطن ذاته، و آخرون، أكثر عددا، وجدوا أنفسهم وحدهم بلا سبيل بفعل الجنون الإرهابي. لكن الأمة الجزائرية هي التي تضم في حضنها هؤلاء الأيتام كافة، ستتكفل بهم و تؤمن مستقبلهم، لكن سيتعين عليها كذلك أن تبعد عن قلوبهم المريرة بذور الضغينة والحقد الساما.

تلكم هي بعض الأسباب التي دفعتني إلى المرافعة و المنافحة، طيلة سنوات عديدة، من أجل أن نستجمع سويا الجرأة على الخطو نحو مصالحة وطنية حقة، اعتبارا لما كان للوئام المدني من نتائج و لما زرعه من الآمال في الأنفس و القلوب.

تشكل المصالحة الوطنية تحديا معنويا ساميا يستوقف إيماننا و وطنيتنا: فلنستعد إذن و لنعد العدة لها. و فيما يخصني، فإنني بذلت في سبيلها، خلال السنوات الفارطة، جهد إنساني كمؤمن لكن كذلك وقائي لرفقائي شهداء الثورة الأبرار الذين عاهدتهم ليس على استعادة استقلالنا الوطني فحسب، و إنما عاهدتهم كذلك، وبوجه خاص، على بناء الجزائر التي حلموا بها و التي بذلوا أرواحهم من أجلها. و إنني أحمد الله ذا الجلال و الإكرام على أن الشعب الجزائري يشاطرني هذه الإرادة التي ستتيح لنا بالفعل تحقيق المصالحة الوطنية.

و الإرادة هذه لا تعني نسيان آلامنا و لا التنكر لتضحياتنا، بل هي تمثل، في أنبل تجلياتهما، تطلعنا إلى السلم و لحمتنا الوطنية الضامنة لوحدتنا، تلك الوحدة التي سيبقى، دونها، مستقبلنا الوطني مرتهنا ومعرضا لمخاطر أكيدة.

بني وطني الأعزاء،

يتعين علينا أن نستخلص الدروس و العبر من المأساة الوطنية الكبرى التي عشناها.

لقد تبين للجزائر، التي تضامنت على الدوام مع غيرها من الشعوب، و لا زالت

مصرة على مساندة القضايا النبيلة و العادلة في العالم ، تبين لها خلال المحنة القاسية التي عاشتها ، أنه لا يمكنها أن تعول إلا على نفسها و على وسائلها الخاصة . فالعالم ، في سواده الأعظم ، قد شهد دون ردة فعل ، و غالبا دون أدنى إكتراث، ما عاناه شعبنا من عذاب بفعل آفة الإرهاب التي كنا نقارعها و ننذر غيرنا، بعد، بأنه آفة لا تعبأ بالحدود.

فغالبا ما تذرع ذلكم السكوت ، نفاقا، بفضائل الديمقراطية وحقوق الإنسان . وبلغ الغي ببعض الأصوات حد التساؤل " من يقتل و من يقتل ؟" في الجزائر. فحري بنا، من دون ضغينة و لا حقد ، ألا ننسى هذا خاصة و أن الأمر يتعلق بتعزيز بناء مستقبلنا الوطني.

إننا نشهد اليوم تعبئة دولية ضد الإرهاب ونحن ، بكل إخلاص ، طرف فاعل في مكافحة آفة خبرنا شرها . إلا أنه يحق لنا السهر والحرص على ألا تقوم هذه المكافحة على شروط تختلف باختلاف البلدان و الظروف ، و على ألا تخلط بين العنف الإرهابي و تعاليم ديننا الحنيف، أو كفاح الشعوب المشروع من أجل الحرية و الكرامة.

لنكن ، من الآن فصاعدا ، متيقنين من أن مصير بلادنا إنما يتم تحديده بإرادتنا والتزامنا، ليس غير . و المثل في هذا قد ضربه لنا أجدادنا من خلال مقاومتهم ونكساتهم و انتصاراتهم التي صهرت ، على امتداد تاريخنا ، شخصيتنا الوطنية.

و أمام تحدي السلم و المصالحة الوطنية، فإنه يؤول للشعب السيد أن يبدي إختياره ويقرر ما يكون مصيرنا الوطني.

لقد سبق لي، عشية الذكرى الثالثة والأربعين لاستعادة استقلالنا الوطني ، أن أعلنت أن الشعب الجزائري سيدعى عما قريب للإدلاء بحكمه حول المصالحة الوطنية .

و اليوم ، فإني على بركة الله أتشرف بدعوتكم، عملا بالإختصاصات التي خولتموها إياي ، إلى الإدلاء برأيكم في إطار الاستفتاء الذي سيجري يوم الخميس 29 سبتمبر المقبل حول مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية الذي سيتم عرضه عليكم.

بني وطني الأعزاء،

لا بد أن يكون اختياركم نابعا من التصور الواضح الصحيح لما يريده الشعب صاحب السيادة لمستقبل الجزائر . و لأجل هذا ، سيروج إعلاميا لمشروع الميثاق غاية الترويج . كما سيكون محل حملة شرح ضافية .

و حيث إن الفرصة سانحة في هذا المقام ، لا بأس أن أعرض عليكم ، منذ هذه الليلة ، خطوطه العريضة.

إن ما يرجى منكم ، من خلال مشروع الميثاق هذا ، هو في المقام الأول أن تبرزوا ، للتاريخ و للأجيال الصاعدة ، الطبيعة الحقة للأزمة الخطيرة التي عاشتها بلادنا ، الأزمة التي كادت تعصف بأركان دولتنا ، الأزمة التي لم تكن مجرد قضية خطاب أو ايديولوجيا، الأزمة التي تمثل رهانها، و لا زال يتمثل، في السلم و الأمن لكل مواطن و لكل مواطنة، و في ديمومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في كنف الوفاء لروح بيان ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة. من ثمة لكم الفرصة لكي تعلنوا، بسلامة الصدر وبكل سيادة " إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية "س" .

و حينها ، سيتأتى لكم تجسيد إرادة السلم والمصالحة هذه التي أستشعر

و اليوم ، فإني على بركة الله أتشرف بدعوتكم، عملا بالإختصاصات التي خولتموها إياي ، إلى الإدلاء برأيكم في إطار الاستفتاء الذي سيجري يوم الخميس 29 سبتمبر المقبل حول مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية الذي سيتم عرضه عليكم.

أنها مطلب ملح تنشده غالبية الأمة، الغالبية المتيقنة من أنه لا يمكن، دون الإستتباب التام للسلم بالمصالحة الوطنية، لا يمكن لأي مسعى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لأي مجهود يرام به تحديث بلادنا أن يثمرا بما ننتظره منهما من النتائج و أن يؤتيا ما نأمله منهما من الأكل.

هذا، و يرجى منكم في المقام الثاني أن تعلنوا، من خلال مشروع الميثاق هذا بالذات، رسميا التجلة و الوفاء لشهداء الواجب الوطني وضحايا الإرهاب والتضامن الجماعي مع ذويهم.

و في المقام الثالث، لكم الفرصة للإعراب عن عرفاننا لكل أولئك الذين بذلوا أرواحهم لعتق مواطنينا من

و في المقام الرابع، و مع بقائنا يدا واحدة في الكفاح الضاري الذي سنواصله ضد الإرهاب و في سبيل أمنكم، يقترح مشروع الميثاق ما يلي من الإجراءات الملموسة التي تستجيب لرغبتكم الصادقة المخلصة في حقن الدماء و عودة السلم.

– **أولا**، إبطال المتابعات القضائية في حق كل الأفراد، و ما أكثرهم، الذين كفوا فعلا عن نشاطهم المسلح و سلموا أنفسهم للسلطات إعتبارا من 13 يناير 2000، تاريخ إنقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني، على ألا يكونوا من الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية؛

– ثم، إبطال المتابعات القضائية في

تهائية أو المطلوبين بسبب أفعال إرهابية، الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

بني وطني الأعزاء،

إن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية المعروض لموافقتكم يشمل من بين ما يشمل إجراءات يرجى منها تحقيق المصالحة الوطنية و تعزيزها.

إنها تتمثل، من جهة، في الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى إعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي إعتبار آخر، و رافضين أي استغلال للأزمة التي عاشتها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة، في الداخل كانت أم في

التجلة و الوفاء لشهداء الواجب الوطني وضحايا الإرهاب

التقتيل على يد القلول الهمجية.

و لإنقاذ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أعني أفراد جيشنا الشعبي الوطني، و قواتنا الأمنية و كافة الوطنيين الذين واجهوا بشجاعة الأبطال الإرهاب و قاوموه و الذين ما انفكوا يواصلون بحزم و إصرار كفاحهم من أجل ضمان أمن الأرواح والممتلكات و حفظ عرض أهالينا.

و من ثمة، سيفصح الشعب الجزائري بكل سيادة و بكل ما أوتي من قوة عن رفضه التذرع، في الجزائر أو خارجها، بما خلفته المأساة الوطنية، و رفضه لكل محاولة للمساس بمؤسسات بلادنا، أو لزعزعة أركان دولتنا، أو وصم شرف أعوانها، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه، **أو المحكوم عليهم غيابيا**، الذين يمثلون، **طوعا**، أمام الهيآت المختصة؛ و لا ينطبق هذا على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية.

– **أضف إلى ذلك**، العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على إقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية؛

– **و في الأخير**، إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام

الخارج.

و من جهة أخرى في تمكين التسوية النهائية للوضعية الإجتماعية للأشخاص الذين طبقت في حقهم إجراءات إدارية، في إطار نشاطهم في خدمة الدولة، ترتب عنها فصلهم من مناصبهم.

إنكم إذ تبرهنون بهذا عن حلمكم وشهامتكم، ستكون لكم أيضا الفرصة للقول إنه ليس في نيتكم أن تنسوا العواقب المأساوية التي إنجرت عن العبث الخسيس بتعاليم الإسلام، دين الدولة، والإعراب عن تصميمكم على منع أن يتكرر ذلكم الزيغ.

و من منطلق هذه القناعة التي أقاسمكم إياها، ينص مشروع الميثاق على حظر ممارسة أي نشاط سياسي، أيا كان شكله، من قبل المتسببين في

ذلكم العبث ، و كذا من قبل كل من كانت له مسؤولية في تدبير و تطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة
و مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

بني وطني الأعزاء،

كما سبق أن أكدت قبل حين ، يتوخى مشروع الميثاق المعروض علي حر تمييزكم تعجيل العودة النهائية للأمن والسلم إلى بلادنا ، غير أنه يتوخى كذلك الأخذ بيدنا نحو المصالحة الوطنية ونحو تعزيز تماسكنا الوطني . و تحقيقا لذلك، جاء فيه الحرص على الإتيان بما يكفل معالجة المآسي الأليمة التي لا زالت أسر جزائرية تعاني منها .
و الأمر كذلك بالنسبة للمسألة المعضلة الأليمة المتعلقة بالأشخاص الذين دخلوا في حكم المفقودين جراء المأساة الوطنية التي نكبت الآلاف من أسرنا و التي يجري ، فوق ما تنطوي عليه من دواعي اللوعة والأسى ، استغلالها من قبل أوساط معادية لبلادنا ليس تضامنا مع هذه الأسر و إنما كيدا للجزائر ليس غير . إن الملف هذا الذي لم تدخر الدولة جهدا بشأنه يستوقفنا جميعا و يتعين علينا أن نتعهده بالمعالجة بشجاعة و روح مسؤولية عالية ، بما يخدم المصالحة الوطنية

إننا نتألم لألم أسر المفقودين ، إذ أن الضحايا أبناء وطننا وأبناء جلدتنا و الأسر المكلومة أسرنا . و منتهى أملي هو أن تجد هذه الأسر التي نتعاطف معها ، في إيماننا و تمسكنا المشترك بالمصالحة الوطنية ، ما يكفل عزاءها و يضمد جراحها و يلهمها الصبر و السلوان .
و فيما يخصنا جماعيا ، نحن الذين تتألف منهم الأسرة الجزائرية الكبرى ، فإن مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية يقترح فيما يتعلق بهذه المسألة الأليمة :

– **أولا** أن تتحمل الدولة على ذمتها المسؤولية عن مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية و تتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع :

– **ثم إنها** ستتخذ كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة :

– **وأخيرا** سيعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية ويكون لذوي حقوقهم الحق في التعويض .

إنني ، من خلال الإقتراحات هذه ، إنما أدعوكم ، بني وطني الأعزاء ، إلى الإضطلاع بواجب التضامن الوطني إلى جانب إخواننا وأخواتنا أعضاء أسر المفقودين ، داعيا الله العلي القدير أن يجبر خواطرهم و يسبغ على قلوبهم الرّوح و السكينة .

بني وطني الأعزاء،

لقد مست المأساة الوطنية شعبنا برمته فلم تستثن منه أحدا . وإرادة السلم والمصالحة الوطنية التي تحدونا تفرض علينا ، من ثمة، واجب عدم إقصاء أي سنكوب إبان هذه المحنة الرهيبة . ولأجل هذا يتعين علينا ألا ننسى كذلك مأساة الأسر التي شارك أعضاء منها في الأعمال الإرهابية .
إن ديننا ، دين الرحمة و الإخاء ، يعلمنا أنه لا تزر وازرة وزر أخرى ، فلا يمكن أن يتحمل أقارب و أرامل

يتوخى مشروع الميثاق المعروض على حر تمييزكم تعجيل العودة النهائية للأمن والسلم إلى بلادنا ، غير أنه يتوخى كذلك الأخذ بيدنا نحو المصالحة الوطنية ونحو تعزيز تماسكنا الوطني

و يتأسى الذين التحقوا بصفوف الإرهابيين وزر ما اقترف هؤلاء من أعمال و لا يمكن ، بوجه أخص ، أن يكون مآلهم النبذ من قبل مجتمعنا.

لأجل ذلك ، يقترح مشروع الميثاق أن تتخذ الدولة إجراءات تضامن وطني لصالح هذه الأسر المحرومة التي عانت هي الأخرى من محنة الإرهاب من خلال تورط أقارب لها فيه .

بني وطني الأعزاء،

إنكم بإقبالكم على مكاتب الاقتراع ، يوم 29 سبتمبر المقبل ، للإدلاء بكل حرية و سيادة بحكمكم في مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية، ستقومون باختيار حاسم بالنسبة لمستقبل الجزائر و لمستقبل أبنائنا.

قد يرى هؤلاء أو أولئك في هذا المشروع استهتارا بما يملأ جوانحهم من ألم لم تتطفئ بعد لواعجه . و الشعور هذا الذي يحظى منا بالتفهم و الإحترام يدفعنا مع ذلك إلى التساؤل : كم يجب بلوغه من الضحايا فوق المائة ألف (100 000) المسجلة إلى حد الآن ، كي يسكن ألم أولئك الذين فقدوا شخصا عزيزا ؟ ما هي الضريبة، الأدهى من هذه ، التي يتعين علينا دفعها سويا ثمنا لتلك الضلالات السياسية التي لمسنا مغبة عواقبها الدموية ؟ ما هو المستقبل الذي نريد إعداده لأجيالنا الناشئة التي فتحت أعينها على دوامة المأساة الوطنية والتي هي بعد مصدومة في العمق بفعل ما نشأت فيه من عنف لم يسبق له مثيل ؟

و بما أنني وضعت الجزائر ، طوال عمري ، فوق كل اعتبار ، ولما كنت أنتمي إلى الجيل الذي ضحى بكل ما يملك في سبيل الوطن ، إنني متيقن من أن السواد الأعظم من شعبنا سيعتنق ما جاء في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية هذا ، من حيث إنه يعبر عن تطلعات مواطنينا و تطلعات أولئك الذين عانوا الأمرين من المأساة الوطنية ، تطلعات أولئك الذين عاشوا الخوف وشهدوا موت الأهل و الخلان و الجيران، و أولئك الذين لا يزالون ، إلى يوم الناس هذا ، عرضة لجرائم ما تبقى من الإرهابيين.

ستتعالى ، لا محالة ، أصوات معروفة لمحاولة الوقوف في وجه هذا التطلع الشعبي المشروع ، وفي وجه رغبتنا العميقة في السلم ، وفي وجه سعينا للمصالحة الوطنية من أجل أن تعود إلى الجزائر قوة وحدتها الوطنية التي مكنتها من مواجهة أعدائها على مر القرون .

الأصوات هذه ستكون ، و لا شك ، في الداخل و الخارج ، هي ذاتها التي وقفت موقف المتفرج الذي لا ينبس ببنت شفة أمام المجازر الرهيبة التي طالتنا و أصابتنا حسا و معنى في مقاتلنا . إن صمتها الآثم بالأمس لا يخول لها أن تنصب نفسها اليوم رقيبا على إرادة الشعب صاحب السيادة

و ستبوء بالفشل الذي كان مآلها فيما بذلته من محاولات يائسة لاعتراض سبيل الوئام المدني.

إنه يحق للشعب الجزائري ، الذي دفع الثمن غاليا لاستعادة حريته و الذي قدم في مكافحة الإرهاب وحيدا، فدية باهظة، قبل أن تدرك المجموعة الدولية ما يمثله من تهديد و ما ينجم عنه من آثار مدمرة ، يحق للشعب الجزائري ، بكل مشروعية، أن يعيش، بعد كل هذا، في سلام و أن يتصالح مع ذاته ، و لا ينبغي أن يغيب عن ذهننا أن اختطاف دبلوماسيينا و إغتيالهما ببغداد يدخلان ضمن المحاولات المبذولة للوقوف في وجه سياسة المصالحة الوطنية التي ننتهجها ، و التي تريد لمجتمعنا أن يستمر عيشه تحت وطأة الرعب و اللاأمن الذي أشاعه الإرهاب . **ستمكننا المصالحة الوطنية ليس من توثيق تماسك صفنا وإعادة السلم إلى مدننا و أريافنا فحسب، بل وكذلك من عزل مقترفي الإرهاب أكثر فأكثر فتتسنى لنا مقارعتهم و مكافحتهم بالمزيد من الفعالية و الإصرار .**

و لئن كانت السياسة هي فن الممكن ، فإن المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها هي المخرج الأمثل إن لم أقل الوحيد الذي تتيحه التوازنات الوطنية ، و الذي سيعيد ، على غرار الوئام المدني ، الطمأنينة إلى القلوب و الرشد إلى العقول ، و يتيسر الطريق المؤدي غدا إلى الحلول النهائية .

لقد حان الأوان لكل واحد منا لكي يوسع نظرته و يعي أنه إذا كانت جروح البعض منا لم تندمل بعد ، فإن الفاتورة الوطنية مرهقة غاية الإرهاق ، ذلك أن ما عانيناه من إجرام على الصعيد الوطني ، مثله مثل تحول سفك الدماء إلى أمر مبتذل في أوساط شبابنا، لا يبشر بمجتمع تسوده الدعة و الرخاء .

فكل هذا ، كل هذا العنف ، كل هذا الدمار، كل هذه الهمجية كان من جراء محنة الإرهاب التي أبتلينا بها .

كلنا مطالب بالعمل من أجل تغيير ما بأنفسنا ، من أجل السلم ، من أجل المصالحة . و لذلك يجب أن ندفع ثمنا باهضا لا بد منه من أجل السلم و الأمن

للجميع .

إن الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية يتيح لنا الفرصة لتنظيم إسهام كل واحد في توطيد الوحدة الوطنية و ترقية وتعزيز الشخصية

و الهوية الوطنيتين و الحفاظ إلى الأبد على مثل بيان ثورة أول نوفمبر 1954 .

فلكم الآن، أيتها الجزائريات أيها الجزائريون ، أن تقولوه إيمانا

و إحتسابا بتزكيتكم الجماعية ، بحيث يصبح الأداة التي تتحقق بفضلها نهضتنا و التي نؤمن بفضلها العزة و السؤدد لوطننا المفدى.

زادع إلى سبيل ربك بالحكمة

و الموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله و هو أعلم بالمهتدين

بني وطني الأعزاء،

كما عهدتموني دائما، وكلما اقتضت الضرورة فإني أتوجه إليكم مباشرة وصراحة، أعرض عليكم رأيي وموقفي بصدق ووضوح ، أستفتيكم في حرية ومسؤولية ، وأنا مؤمن أن كلمتكم أمانة في عنقي ، واختيارك الحر عهد بيننا.

لقد اقترحت من قبل مبادرة الوئام المدني ،التي تمت المصادقة عليها مرتين في البرلمان، ولم أكتف بذلك بل ذهبت إلى استفتاء شعبي ، حقق نتيجة باهرة لم يتحقق مثلها منذ الاستفتاء الشعبي حول استقلال الجزائر في جويلية 1962 .

لقد اخترت السلم والوئام الذي دفعت من أجله ثمنا باهظا ،هو ثمن المواطنة والوطنية . وأنا واثق أنك لن تتراجع عنه أو تفرط فيه ، خاصة بعد أن ترسخ وتعزز خلال سنوات من الجهد والبناء والسعي الدؤوب.

لقد آن الأوان أن تستكملوا ما بنيتموه بالدم والعرق و أن تبلغوا هدفكم الأسمى في تحقيق سلام شامل دائم نهائي ، يطوي تماما مرحلة دامية مقيتة. وذلك من خلال التعبير الحر عن رأيكم ، والإدلاء بصوتكم عاليا مسموعا .

و أنا واثق أن صوتكم لن يكون سوى صوت الحق والعدل والخير . ولن يكون موقفكم إلا مزكيا مباركا لهذا المسعى الذي بدأناه معا ، ولم نبتغ منه سوى خير البلاد والعباد ،مؤمنين أن التسامح والصفح والإخاء أخلاق إسلامية رفيعة ،وخصال وطنية حميدة ،وسلوك حضاري ممتاز ، وسبيل ضروري لامناص منه لإنهاء دورة العنف الجهنمي ، زمن الموت والدمار والضياع .

ومثلما كان التفافكم كبيرا ودعمكم ساحقا لمشروع الوئام المدني ، فإني آمل متفائلا أن يحظى لديكم مشروع المصالحة الوطنية بالتزكية والتأييد ،واثقا من تفهمكم وتبصركم ، عارفا بنبل معدنكم وسمو فكركم ، مقدرا لأخلاقكم الفاضلة ووطنيتكم الخالصة ،مؤمنا أن إرادة الشعوب من إرادة الله الغفور الرحمن الرحيم .

أبناء وطني الأعزاء،

إن الإستفتاء الذي أدعوكم إليه اليوم، استفتاء ديمقراطي ، شفاف ونزيه ، وسيكون اختيارك الحر قرارا سيدا ملزما ، سأحترمه وأعمل على تطبيقه ،مهما يكن . إن الديمقراطية تراعي وتقدر رأي الأقلية ، لكنها أيضا ، تقتضي أن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية . أقول هذا متمنيا أن تكون الأغلبية الساحقة ، متمسكة بحق وصدق وثبات ،بإرادة التصالح والتفاهم والتسامح .

هذا ندائي لك من القلب إلى القلب ، القلب الطيب العامر بالخير والمحبة ، المؤمن أن الإسلام سلام و أن الحضارة أمان ، وأن الوطن مواطنة للتعايش والتضامن والتكافل.نداء من العقل إلى العقل،العقل الراجح الواعي العارف،المستنير المسؤول، المتدبر في

ومثلما كان التفافكم كبيرا ودعمكم ساحقا لمشروع الوئام المدني ، فإني آمل متفائلا أن يحظى لديكم مشروع المصالحة الوطنية بالتزكية والتأييد ،واثقا من تفهمكم وتبصركم ، عارفا بنبل معدنكم وسمو فكركم ، مقدرا لأخلاقكم الفاضلة ووطنيتكم الخالصة

حكمة وحنكة، مسالك النجاح والسعادة والهناء.

إن الجزائر التي أنتم على موعد معها اليوم وغدا هي جزائر واثقة في نفسها وقدراتها، متطلعة إلى المستقبل المشرق الذي سيتحقق بعون الله، بفضل تضالحكم وتلاحمكم، جهودكم وتضحياتكم، إخلاصكم والتفافكم حول قيادتكم ودولتكم.

إن همم الرجال وعبقريتهم من إرادة الشعوب وعظمتها، وقد علمتنا ثورة نوفمبر كيف تتفجر طاقات الجميع في بوتقة الوطنية الخلاقة، فتصنع العجائب وترفع التحديات.

أما نحن فقد توكلنا على الله وعلى شعبنا العزيز، مدركين ثقل المسؤولية، مستعدين صادقين، مؤمنين بقدرة شعبنا على استيعاب النداء، عارفين أنه لن يخلف وعده مع التاريخ، مثلما كان وسيبقى.

اللهم احفظ وطننا المفدى، ووفق شعبنا في حسن الاختيار، وبارك له خطواته في مواصلة المسار وتحقيق المزيد من الرقي والازدهار، وأنعم عليه بالعيش الكريم والهناء والاستقرار.

اللهم أسألك الحكمة والقوة والسداد، الصبر والعون والتوفيق في تحمل الأمانة والوفاء للرسالة، في الاضطلاع بمسئوليتي وأداء مهمتي على أحسن ما أستطيع وترضاه، وما يجعلني أهلا لثقة شعبي العظيم، وجديرا بقيادة وطني الغالي إلى أسمى مراتب العزة والسؤدد.

المجد والخلود للجزائر، لشهدائها وأبطالها وشعبها العظيم.

شكرا على كرم إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مشروع «الميثاق من اجل السلم و المصالحة»

مرسوم رئاسي رقم 05-278 مؤرخ في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 غشت سنة 2005، يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر سنة 2005.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المادتان 7 و 77 (6 و 8) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، لاسيما المواد 168 إلى 171 منه،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يستدعى الناخبون والناخبات للإدلاء برأيهم عن طريق الاستفتاء يوم الخميس 29 سبتمبر سنة 2005.

المادة الثانية: توضع تحت تصرف كل ناخب ورقتان للتصويت.

إن السؤال المطروح على الناخبين هو :

• هل أنتم موافقون على مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية المطروح عليكم ؟

– إذا كنتم موافقين أجيبوا بـ "نعم" (الورقة الزرقاء).

– إذا كنتم غير موافقين أجيبوا بـ "لا" (الورقة البيضاء).

المادة الثالثة : يلحق مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية بهذا المرسوم.

المادة الرابعة: تفتح المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ابتداء من يوم 17 غشت سنة 2005 وتختتم يوم 24 غشت سنة 2005.

المادة الخامسة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 غشت سنة 2005.

عبد العزيز بوتفليقة

ديباجة

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة التي خاضها شعبها ذودا عن حريته وكرامته. والرصيد هذا ، المتكون على مر الحقب والعصور جعل من الجزائر أرضا ترّعى فيها قيم التسامح والسلام والحوار والحضارة.

وإذ استمد الشعب الجزائري قوته من وحدته واعتصم بما يؤمن به من القيم الروحية والأخلاقية العريقة ، استطاع التغلب على أشد المحن قساوة وإضافة الجديد من الصفحات المشرقة إلى تاريخه الحافل بالأمجاد.

لما كان الشعب الجزائري يأبى الضيم والاستعباد ، فإنه عرف كيف يعتصم بحبل الصبر والجلد ويستمر في التصدي والمقاومة رغم ما تعرض له من أشنع المحاولات لتجريده من ثقافته وإبادته طيلة قرن ونيف من الاحتلال الاستيطاني.

ثم جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة ، كالفلق الذي يفلح في الليلة الظلماء ، لتبلور تطلعات الشعب الجزائري وتنير درب كفاحه من أجل انتزاع حريته واستقلاله.

ولقد تلت ذلكم الكفاح التاريخي معارك أخرى لا تقل أهمية عنه في سبيل إعادة بناء الدولة والنهوض بالأمة.

وطيلة أكثر من عقد من الزمن حصل الانحراف بمسار الجزائر عن جادته الصحيحة بفعل اعتداء إجرامي لا سابق له استهدف من بين ما استهدفه من أغراض آثمة مقيتة محو المكاسب التي غنمها الشعب مقابل تضحيات جسام ، بل وأدهى من ذلك تقويض أركان الدولة الوطنية ذاتها.

وأدرك معظم الشعب الجزائري سريعا أن مآل هذا الاعتداء أراد أن يطال طبيعته وتاريخه وثقافته ، ومن ثمة ، انبرى بصورة طبيعية واقفا له بالمرصاد ثم محاربا له إلى أن يدحره بحرا

إن الشعب الجزائري تكبد حسا ومعنى مغبة هذه الفتنة الكبرى التي مُني بها.

ولقد بات من الحيوي ، بالنسبة للجزائريات والجزائريين والأسر الجزائرية ، أن يتسامو نهائيا فوق هذه المأساة التي لا تتمثل في مجادلات نظرية مجردة أو إيديولوجية يتعاطاها من يتحرك داخل القطر أو خارجه من النشطاء أو المنظمات.

إن هذه المسألة الحيوية تعني أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم ، أي كل ما له حرمة في نظر الإسلام وما هو تحت حماية القانون وضمانه.

إن الجزائر تغلبت على هذه المحنة النكراء بفضل إصرار شعبها واستعانته في المقاومة التي كلفته قدية باهظة من الأرواح والدماء من أجل بقاء الوطن.

وكانت نجاة الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا ، بصبر وحزم ، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني.

والشعب الجزائري مدين بالعرفان ، على الأبد ، لأرواح كل أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إنه سيظل إلى جانب أسر شهداء الواجب الوطني وأسر ضحايا الإرهاب ، وذلك لأن تضحياتهم نابعة من قيم المجتمع الجزائري.

والدولة لن تدخر جهدا معنويا أو ماديا كي يستمر اعتبارها وتقديرها ودعمها لتلك الأسر وذوي الحقوق لقاء التضحيات المبذولة

إن الشعب الجزائري شعب واحد وسيظل واحدا موحدا. والإرهاب هو الذي استهدف الممتلكات والأشخاص ، وأتلف جزءا لا يحصى قدره من ثروات البلاد البشرية والمادية ، وشوه سمعتها في الساحة الدولية.

في الفتنة هذه تم تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية.

فالإسلام من حيث هو مكون من المكونات الأساسية للهوية الوطنية ، كان على مر التاريخ ، خلافا لما يدعيه هؤلاء الدجالون ، العروة الوثقى التي تشد الشمل والمصدر الذي يشع منه النور والسلم والحرية والتسامح.

إن هذا الإرهاب الهمجي الذي ابتلى الشعب الجزائري وأصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق ومثل السلم والتسامح والتضامن الإسلامية.

والإرهاب هذا قد باء بالخسر على يد الشعب الجزائري الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة وعواقبها الوخيمة ويعود إلى سابق عهده بالسلم والأمن.

إن الإرهاب تم ، والله الحمد ، دحره واستؤصل في سائر أرجاء البلاد فعادت إلى سابق عهدها بالسلم والأمن.

ولقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه ، من دون عودة السلم والأمن ، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه.

وإذ أنهم طالما افتقدوا هذا السلم وهذا الأمن ، فإنهم يقدرون بكل وعي ما لهما من أهمية ليس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب ، بل وبالنسبة للأمة جمعاء.

وحتى يتسنى نهائيا تعزيز السلم والأمن ، لامناص من أن نخوض ، اليوم ، مسعى جديدا قصد تحقيق المصالحة الوطنية

لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية.

إن المصالحة الوطنية غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا . ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة.

إن الشعب الجزائري يعلم علم اليقين أن المصالحة الوطنية تعد بكل خير ، وأنها كفيلة بتعزيز ما في يد الجزائر الديمقراطية والجمهورية من مكاسب بما يخدم جميع مواطنيها.

إنه يعلم ذلك علم اليقين منذ أن اعتنق ، عن بكرة أبيه ، سياسة الوئام المدني التي قال كلمته فيها بكل سيادة

إن سياسة الوئام المدني ، على غرار سياسة الرحمة التي سبقتها ، مكنت من تثبيط المسعى الشيطاني الذي كان يروم تشتيت شمل الأمة ، كما مكن من حقن الدماء واستعادة استقرار الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا.

بسياسة إفاضة السلم والمصالحة ستستكمل الجهود المبذولة من قبل جميع مكونات الشعب الجزائري من أجل بقاء الجزائر.

وهاهو ذا الشعب مدعو اليوم إلى الإدلاء بكلمته حول بنود هذا الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

بتزكيته هذا الميثاق يجيز الشعب الجزائري رسميا الإجراءات الضرورية لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية. بتزكيته هذه يؤكد عزمه على تفعيل ما استخلصه من عبر من هذه المأساة من أجل إرساء الأسس التي ستبنى عليها جزائر الغد.

إن الشعب الجزائري المتمسك بدولة الحق والقانون وبتعهدات الجزائر الدولية يزكي ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية استجابة للنداءات التي طالما صدرت عن الأسر الجزائرية التي عانت من هذه المأساة الوطنية :

عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إن الشعب الجزائري يأبى إلا أن يثني على الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن وكافة الوطنيين ، والمواطنين العاديين ، ويشيد بما كان لهم من وقفة وطنية وتضحيات مكنت من نجاة الجزائر ومن الحفاظ على مكتسبات الجمهورية ومؤسساتها.

بمصادقته على هذا الميثاق بكل سيادة ، إن الشعب الجزائري يجزم أنه لا يخول لأي كان ، في الجزائر أو خارجها ، أن يتذرع بما خلفته المأساة الوطنية من جراح وكلوم ، أو يعتد به بقصد المساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أو زعزعة أركان الدولة ، أو وصم شرف جميع أعوانها الذين أخلصوا خدمتها ، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم

أولا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 يناير 2000 ، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني.

ثانيا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

ثالثا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن و خارجه الذين يمثلون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

رابعا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة.

خامسا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

سادسا : العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.

سابعا : العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداء على الأماكن العمومية.

ثامنا : إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين

الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية.

توخيا منا تعزيز المصالحة الوطنية ، فإن الشعب الجزائري يبارك اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز وحدته والقضاء على بذور البغضاء وانقاء الخروج من جادة السبيل مرة أخرى.

أولا : إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يزكي تطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لازال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى إعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي اعتبار آخر.
ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا ولازالوا يسعون سعيا مسؤولا في سبيل تعزيز السلم والمصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل وأذنابها في الخارج.

ثانيا : إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يدعم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا ، عقابا لهم على ما اقترفوه من أفعال الإجراءات إدارية اتخذتها الدولة ، في إطار ما لها من صلاحيات ، وترتب عنها فصلهم من مناصبهم، وذلك قصد تمكينهم وأسرهم من تسوية وضعيتهم الاجتماعية تسوية نهائية

ثالثا : إن الشعب الجزائري ، وإن كان مستعدا للصفح ، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الاسلام ، دين الدولة.
إنه يؤكد حقه في الاحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات ، ويقرر بسيادة حظر ممارسة لأي نشاط سياسي ، تحت أي غطاء كان من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.
إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يقرر أيضا ألا يسوغ الحق في ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية ويصر ، رغم الأضرار البشرية والمادية الفظيعة تسبب فيها الإرهاب والعبث بالدين لأغراض إجرامية ،على رفض الاعتراف بمسئوليته في تدبير وتطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة ومؤسسات الجمهورية.

إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي.

إن الشعب الجزائري يذكر بأن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة منذ عشر سنوات خلت وهو محل عناية خاصة قصد معالجته بالكيفية المواتية.
ويذكر كذلك بأن مأساة الأشخاص المفقودين هي إحدى عواقب آفة الإرهاب التي ابتليت بها الجزائر.
وإنه يؤكد أيضا أن تلك الاختفاءات كانت في العديد من الحالات بفعل النشاط الإجرامي للإرهابيين الذين ادعوا لأنفسهم حق الحكم بالحياة أو الموت على كل إنسان جزائريا كان أم أجنبيا.
إن الشعب الجزائري ، صاحب السيادة يرفض كل زعم يقصد به رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الاختفاء.
وهو يعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقترفة من قبل أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة كلما ثبتت تلك الأفعال ، لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام التي اضطلعت بواجبها بمؤازرة المواطنين وخدمة للوطن.
تلكم هي الروح التي تحذو الشعب في تقرير ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية:

أولا : تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع.

ثانيا : ستتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي الحقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة.

ثالثا : يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية ، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض. الكرامة.

الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني

أولا : أن الشعب الجزائري يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة ، وعاقت البناء الوطني ومست مساسا مباشرا أو غير مباشر بحياة الملايين من المواطنين.

ثانيا : يعتبر الشعب الجزائري من الواجب الوطني اتقاء

نشأة الشعور بالاقصاء في نفوس المواطنين غير المسؤولين عما أقدم عليه ذووهم من خيارات غير محمودة العواقب. ويعتبر أن المصلحة الوطنية تقتضي القضاء نهائيا على جميع عوامل الإقصاء التي قد يستغلها أعداء الأمة.

ثالثا : يعتبر الشعب الجزائري أنه ينبغي للمصالحة الوطنية أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأعضاء منها ضلع في ممارسة الإرهاب.

رابعا : يقرر الشعب الجزائري أن الدولة ستتخذ تدابير التضامن الوطني لصالح المعوزة من الأسر المذكورة و التي عانت من الإرهاب من جراء تورط ذويها.

من خلال تزكيته لهذا الميثاق ، يروم الشعب الجزائري استتباب السلم وترسيخ دعائم المصالحة الوطنية. ويعتبر أنه بات من واجب كل مواطن وكل مواطنة أن يدلي بدلوه في إشاعة السلم والأمن وفي تحقيق المصالحة الوطنية ، حتى لا تصاب الجزائر مرة أخري بالمأساة الوطنية التي تكبدتها ، وتعلن : إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية !. والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.

إنه يفوض لرئيس الجمهورية أن يلتمس ، باسم الأمة ، الصفح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم والمصالحة الوطنية.

لا يمكن للشعب الجزائري أن ينسى التدخلات الخارجية و لا المناورات السياسوية الداخلية التي أسهمت في تمادي وتفاقم فظائع المأساة الوطنية.

إن الشعب الجزائري الذي يتبنى هذا الميثاق يعلن انه يتعين منذ الآن على الجميع ، داخل البلاد ، أن ينصاعوا لإرادته. وهو يرفض كل تدخل أجنبي يرام به الطعن فيما قرره ، من خلال هذا الميثاق ، من اختيار بكل سيادة وفي كنف الحرية والديمقراطية.

إنه يؤكد أنه يتعين على كل مواطن وكل مواطنة أن يتولى دوره في مسعى البناء الوطني ، وذلك في كنف احترام ما يسوغه لكل واحد دستور البلاد وقوانينها من حقوق و واجبات.

إن الشعب الجزائري يعلن أنه عقد العزم على الدفاع ، من خلال سائر مؤسسات الدولة ، عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وكذا عن **نظامها الديمقراطي التعددي** ضد كل محاولة للزج بها في متاهة التطرف أو معاداة الأمة.

وإذ يؤكد تصميمه على **ترسيخ قدم الأمة في الحداثة** ، فإنه يعلن عن عزمه على العمل من أجل ترقية شخصيته وهويته.

إن الشعب الجزائري يدعو كل مواطن وكل مواطنة إلى الإسهام في **توطيد الوحدة الوطنية وترقية وتعزيز الشخصية والهوية الوطنيتين** و إلى الحفاظ على ديمومة ما جاء في **بيان ثورة أول نوفمبر 1954** من قيم نبيلة عبر الأجيال.

ولما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الابتعاد عن مرجعياتها وثقافتها ، فإنه ينيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين وترقيتهما من خلال إحياء مآثر التاريخ الوطني والنهوض بالجوانب الدينية والثقافية واللسانية.

إن الشعب الجزائري يصادق على هذا الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ويفوض لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده.

الجزائر في 9 رجب عام 1426 الموافق 14 غشت سنة 2005.

الموقف

«..وما كان هذا التزييف وهذا التجني على الحقيقة ليكون مفاجئا لنا لو كان مصدره الجهات التي ألفنا سماع تصريحاتها العنصرية الممزوجة بالحنين إلى الماضي الكولونيالي... ولكن أن تُقدم مؤسسة جمهورية بمقام البرلمان الفرنسي على تنميق و(مَكْيَجَة) صورة الاستعمار... فهذا ما يثير استغرابا مشروعا... واندهاشا بل استنكارا مبررا لدينا...

إن ما يجب أن يعلمه هؤلاء هو أن هذا الإجراء المؤسف والمغاير لمنطق توجه التاريخ هو أنه وفي كافة الحالات لن يؤدي إلى تغيير الحقيقة أو طمس واقع العار إبّان الليل الاستعماري البغيض ولا هو بمقدوره تغيير وقائع تاريخ فرنسا الاستعمارية...»

اختتمت يوم الخميس 07 جويلية 2005 دورة الربيع لسنة 2005 .. وقد تميزت بنشاط تشريعي و برلماني مكثف . توقف عنده مطولا رئيس مجلس الأمة في كلمة الاختتام و كانت المناسبة محطة هامة استعرض فيها السيد عبد القادر بن صالح عددا من القضايا الوطنية الهامة ..

بالنسبة

بعد الترحيب والتحية المعهودة بكل من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيدة رئيسة مجلس الدولة، والسيد رئيس المحكمة العليا، والسيدات والسادة أعضاء الصحافة الوطنية...

يطيب لي، زميلاتي زملائي، أيتها السيدات أيها السادة، ونحن نلتقي في هذه الجلسة التي بها نختتم أشغال دورتنا الربيعية العادية، أن أنتهز الفرصة المتاحة أمامي... وشعبنا يعيش أجواء احتفالات عيد الاستقلال الثالث والأربعين لكي أتقدم إليكم جميعًا ومن خلالكم إلى كافة الجزائريات والجزائريين... بأصدق التهاني بهذه المناسبة العزيزة علينا جميعًا لكن إبداء الفرحة بالانتصار وتحقيق الاستقلال هذه يجب ألا تنسينا أولائك الذين بفضلهم حققنا النصر ونلنا الاستقلال.. فلشهدائنا الأبرار ومجاهدينا البواسل حق الترحم وواجب العرفان...

إن اختتام دورات البرلمان هي دائمًا مناسبات لتقييم الجهد وتحديد الموقف من المستجد وتقديم الرأي في الطرح والتصور

قطاع العدالة في صدارة الأولويات

دورة الربيع لهذه السنة كانت حقًا ثرية وعلى أكثر من صعيد حيث:

- تمت أثناءها المصادقة على نصوص هامة وعديدة وفي حقول اختصاص متعددة... نصوص تناولت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

لكن من كل ذلك ومثل الدورات السابقة – يبقى قطاع العدالة هو القطاع الذي كان أكثر حضورًا سواء من حيث عدد النصوص أو من حيث أهميتها... نصوص ستزود بدون أدنى شك قطاع العدالة والعاملين فيه بالأدوات القانونية الضرورية وتعمق بالوقت ذاته الإصلاحات التي تم اعتمادها في بلادنا..وتمكن رجال القضاء لدينا من تأدية دورهم بكامل الاستقلالية وبعيدا

الإصلاح الحقيقي هو أن يلمس المواطن الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق القوانين .. ويشعر أن الساهرين على تطبيقها أصبحوا أكثر حرصا على صيانة الحقوق.

عن كافة أشكال الضغوط المحتملة.. وتعزز من جهة ثالثة الحقوق والحريات الأساسية للمواطن

لقد جاءت هذه الأحكام وهذه الضمانات مكرسة في النصوص التي صادقنا عليها في الدورات السابقة وخلال دورتنا هذه حيث درسنا فيها وصادقنا على القانون المدني والجنائي وقانون الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية، والأسرة والجنسية... وهي نصوص تصب كلها في وعاء سياسة الإصلاح التي تنتهجها بلادنا..

من التشريع إلى التطبيق

لكن.. الآن وقد تمت المصادقة خلال هذه الدورة والدورات التي سبقتها على جل النصوص الخاصة بإصلاح العدالة (حيث بلغت 14 نصا قانونيا حتى الآن)..فهل يجوز القول أن المهمة قد انتهت وأن الإصلاح قد تحقق...

بالطبع... الجواب هو بالنفي... لأن الإصلاح الحقيقي يبدأ:

– عندما يتم الشروع في تطبيق مضمون كافة النصوص القانونية التي تمت تزكيتها في البرلمان من فترة،

– وعندما يلمس المواطن الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيقها، وعندما يشعر هذا المواطن أن الساهرين على تطبيق القانون أصبحوا أكثر حرصا على صيانة حقوقه المكرسة في النصوص الجديدة...

– وأيضا عندما تكتمل شروط حماية القضاة من كل الإغراءات الممكنة وخاصة تلك المتعلقة بظروف معيشتهم وشروط عملهم.

إذا كنا نقول بهذا... فإن ذلك يجب ألا يحول دون الاقرار بل التنويه بالتحسن المحقق في هذا القطاع وضمن العاملين فيه...

كما يجب الاعتراف إيجابيًا بجهود الحكومة وبما توليه من رعاية للقطاع قصد الدفع به نحو التطور والتفتح وتحقيق مزيد من الشفافية...

إن هذه الجهود التي ما فتئت الجزائر تبذلها في مجال إصلاح العدالة هي التي بوأتها بالواقع لأن تكون من الدول الرائدة في مسعى بناء دولة الحق والقانون.

المحروقات.. المياه.. الشراكة

ونحن نتحدث عن نتائج الدورة، لن تفوتنا الإشارة إلى قانون المحروقات وقانون المياه اللذين سيمكنان من دون شك، بلادنا من التكيف مع التطورات المتسارعة التي تعرفها بلادنا وبلدان العالم.. ويمكنها من تسييرهما تسييرا أكثر فعالية وعقلانية، الأمر الذي يهيئ هذين القطاعين لأن يكونا أكثر فاعلية من الزاوية الاقتصادية والمالية.

اتفاقية الشراكة التي صادق عليها مجلسنا ستكون هي الأخرى واحدة من الأوراق التي تستخدمها بلادنا للانخراط ضمن الحركية التي يفرضها العالم الذي نعيش فيه، والذي لن ينتظرنا إن نحن تأخرنا في التكيف والاندماج ضمنه..

تكريس أنجع الأساليب للاضطلاع بالمهام الاستطلاعية

لم ينحصر جهد مجلس الأمة خلال الدورة على دراسة والمصادقة على النصوص القانونية المسجلة بل هو قام بنشاطات عديدة أخرى تمثلت في إرسال وفود إلى داخل الولايات لمتابعة تنفيذ برنامج الحكومة، وقد عاينت عن قرب مدى التحول الحاصل في البلاد.

ولقد كانت هذه الزيارات مناسبات جد مواتية استطاع أعضاء المجلس فيها الاستماع إلى المواطنين ونقل انشغالاتهم إلى مختلف المسؤولين.

ولقد لاحظت مثلكم أن بعض هذه الانشغالات قد تم نقلها إلى السيد رئيس الحكومة ذاته لدى مناقشة بيان السياسة العامة أمام مجلس الأمة.

..خلال الدورة عقد مجلس الأمة جلسات عامة خصصها للأسئلة الشفوية... كما أن لجانه المختلفة نظمت جلسات استماع مع مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة. وكانت هذه اللقاءات فرصا ثمينة تم التعرض فيها إلى مختلف القضايا المحلية والوطنية وأيضا الدولية..

.. مواصلة منهج ترقية الثقافة البرلمانية

الدورة عرفت نشاطات عديدة أخرى تتعلق

بترقية الثقافة البرلمانية والأبواب المفتوحة، وهكذا فقد نظمت ندوات ومحاضرات عالجت قضايا حساسة استحسنها الجميع، ولعل أهم ما تميز به نشاط المجلس في هذه الدورة هو تنظيمه اليوم البرلماني للطفل الذي حضره 144 طفلا من مختلف ولايات الجزائر اختيروا من بين التلاميذ النجباء في ولاياتهم... وليوم كامل استطاع هؤلاء الأطفال نقل انشغالاتهم وانشغالات كافة تلاميذ الجزائر إلى ستة من الوزراء... قاموا مشكورين بالرد أو التكفل بها... وقد قامت التلفزة الوطنية مشكورة هي الأخرى بنقل وقائع هذه الجلسة مباشرة إلى المواطنين والمواطنات، الأمر الذي لقي استحسانا لدى الجميع...

- الحدث -

ولعل ما ميّز هذا اليوم البرلماني للطفل... هو العناية التي أولاها فخامة رئيس الجمهورية للموضوع من خلال الرسالة التي وجهها لهم وقرئت في هذه القاعة... رسالة ضمنها أفكارًا وتوجيهات هامة لهم ولكافة أطفال الجزائر وأبرز فيها مدى العناية التي يوليها فخامته لأطفال الجزائر.

...لقد نظمنا هذا اليوم البرلماني للطفل تقديرًا لأبنائنا وأبناء جزائر المستقبل وتشجيعًا منا للنبوغ والتفوق، لأننا كنا نريد عبر هيئتنا الدستورية هذه تأكيد العناية التي توليها الجزائر لتلاميذها وأطفالها خاصة المتفوقين منهم...

خلال الدورة نظم مجلس الأمة معارض مختلفة وواصل إصدار نشرياته المتخصصة التي أصبحت تحظى باهتمام كبير لدى عدد هام من المعتصين.

في مجال النشاط الخارجي شاركت الوفود المشتركة مع المجلس الشعبي الوطني في تمثيل الجزائر في المحافل البرلمانية الدولية و إسماع صوت الجزائر في مختلف مغابرها والدفاع عن مواقفها...

وفي هذا الباب يبقى الحدث الأهم بالنسبة للبرلمان الجزائري ككل، هو

إجماع على رفض قانون تمجيد الاستعمار

اللقاء البرلماني العربي المزمع تنظيمه في بلادنا في الأيام القليلة القادمة. أهمية اللقاء تكمن ليس فقط في جدول أعماله وإنما في دلالاته السياسية حيث أن هذا الاجتماع يأتي خاصة بعد القمة العربية الناجحة التي احتضنتها بلادنا في الربيع الماضي والتي توجت من بين ما توجت به بإقرار إنشاء البرلمان العربي الذي انتظره البرلمانيون العرب وعملوا لأجله طويلا...

المنظمات غير الحكومية

إذا كان من خلاصات نستخلصها من هذه النشاطات التشريعية أو البرلمانية، فإننا نقول أنها كانت مهمة سواء من حيث عدد النصوص التي تمت المصادقة عليها... أو من حيث المجالات التي تعرضت لها... وهي تزامنت مع أحداث وتطورات وطنية ودولية قد يتحتم علينا التوقف عند بعضها.

– لقد لاحظنا من فترة توافد المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان على بلادنا... وهذا الاهتمام إن دل على شيء فإنما يدل على أن بلادنا (التي صادقت على جل اتفاقيات حقوق الإنسان) لا تخفي شيئا على أحد... ولا تخشى في هذا المجال من أحد... لكن الجزائر بالمقابل لا تقبل بأن تكون هذه المرونة في التعامل مع هذه المنظمات مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية...

الجزائر سمحت من فترة (لهذه المنظمات) بالمجيء إلى بلادنا قصد التعرف عن قرب عن مدى تقدم الجزائر في مجال احترام مبادئ حقوق

بيتنا من زجاج أمام المنظمات غير الحكومية .. و التجني على التاريخ مرفوض

الإنسان... وهي فعلت ذلك أيضا من باب سد الذرائع أمام تلك المنظمات وعدم ترك هذه الأخيرة تأخذ المعلومات من أولئك الأشخاص أو المراكز المعروفة بعدائها لبلادنا.

لكن بالمقابل فإنه يترجب على هذه المنظمات أن تدرك وتتذكر أيضا بأن بلادنا عرفت أزمة عميقة ومتعددة الأوجه... وهي بقصد تجاوز هذه الأوضاع تعمل على إتخاذ قرارات شجاعة تتماشى وواقعها السياسي والثقافي... تماشيًا وتزامنًا مع جهودها الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع كافة مكونات مجتمعها لتحسين ظروف عيش مواطنيها وإدخال اصلاحات جذرية على عدالتها وكافة مؤسساتها... وصولاً إلى تثبيت أركان دولة الحق والقانون فيها...

لقد كنا نتوقع من هذه المنظمات غير الحكومية أن تسجل للجزائر الجهود الكبيرة التي قامت وتقوم بها الدولة وفي كافة المجالات خاصة تلك المتعلقة بمجال حماية وترقية حقوق الإنسان... لا أن تسوّد المشهد وكأن شيئًا لم يتحقق...

المصالحة الوطنية .. غاية إستراتيجية

لن نأتي بجديد إذا قلنا أن المصالحة الوطنية أصبحت حقيقة يؤمن بها الجميع. وإذا كان النقاش قد استمر بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة فهو في جوهره نقاش لا يعترض على التوجه أو المبدأ وإنما يتركز على الكيفية التي تكون بها هذه المصالحة أكثر تحقيقا لأغراضها...

الآن وقد حسم فخامة رئيس الجمهورية في الموضوع من خلال استعمال صلاحياته الدستورية، فقد أصبح موضوع تنظيم الاستفتاء موضوعًا تقنيًا... وستُحال الكلمة إلى الشعب ليختار خياره الأنسب... ومن المؤكد أن شعبنا الذي عانى مايزيد عن أربعة عشر سنة من المحنة والمعاناة سوف يعرف كيف يختار...

وحقيقة الأمر أن شعبنا قد أعطى مؤشرات داعمة عندما اختار المرشح عبد العزيز بوتفليقة: باعتباره المرشح الأنسب ولأن برنامجه الانتخابي أعطى المصالحة الوطنية مكانتها المستحقة...

المصالحة لم تكن بالنسبة لفخامة رئيس الجمهورية شعارًا انتخابيًا أو أمنية طوباوية فرضتها ظروف المرحلة.. بل هي كانت هدفًا مركزيًا في برنامج عمله وعمل مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني... ولقد جاءت هذه الإجراءات والمبادرات التي أقدم عليها فخامة رئيس الجمهورية لتشجيع مسعى المصالحة الوطنية فكان أن أسقط العديد من الطابوهات التي كانت تعترض المسيرة وأعاد الاعتبار لكثير من الرموز الوطنية وصحح الكثير من المفاهيم السياسية...

الأمر الذي كان له صداه الواسع لدى شرائح عريضة من المجتمع وبيّن مدى الجدية التي تعمل بها مؤسسات الدولة للوصول إلى تحقيق المصالحة وتوفير شروطها... الآن وقد حسم موضوع الاستفتاء، يبقى علينا جميعًا العمل لإنجاح هذه العملية والمساهمة في إنجاح الحملة الانتخابية المؤدية لتحديد موقف الشعب النهائي من هذا المشروع النبيل الذي بواسطته تستكمل الجزائر أمنها واستقرارها ووحدتها ومصالحة شعبها مع نفسه.

قانون العار..

... لن أنهي كلامي هذا دون تسجيل الموقف من قضية تعتبرها جميعا سابقة خطيرة وتجنّ صارخ على تاريخ بلادنا وتضحيات شعبنا. وتعني بها القانون الذي أصدره البرلمان الفرنسي والذي أصبح يعرف بقانون 23 فبراير، وهو القانون المشؤوم الذي سعى واضعوه إلى تجميل وجه الاستعمار القبيح وتمجيد أعمال مجرميه النكراء من خلال إعطاء الظاهرة الاستعمارية الصفة الحضارية...

إنها سابقة خطيرة وخطوة مرفوضة لا يمكن السكوت عنها.

... أن يسعى أفراد إلى إخفاء سلوكات مشينة لسياسة معينة فهذا أمر يخص أصحابه، أمّا أن يتجرأ هذا البعض على تزييف واقع تاريخ يعنينا فهذا ما لا يمكن السكوت عنه... خاصة وأنه ماض حصل الإجماع على قبحه، ماض لن يجدي فيه نفعًا لا التبييض...ولا التجميل...

وما كان هذا التزييف وهذا التجني على الحقيقة ليكون مفاجئًا لنا لو كان مصدره الجهات التي ألفنا سماع تصريحاتها العنصرية الممزوجة بالحنين إلى الماضي الكولونيالي... ولكن أن تقدم مؤسسة جمهورية بمقام البرلمان الفرنسي على تنميق و(مكيجة) صورة الاستعمار... فهذا ما يثير استغرابا مشروعا... واندهاشا بل استنكارًا مبررًا لدينا...

إن ما يجب أن يعلمه هؤلاء هو أن هذا الإجراء المؤسف والمغاير لمنطق توجه التاريخ هو أنه وفي كافة الحالات لن يؤدي إلى تغيير الحقيقة أو طمس واقع العار إبّان الليل الاستعماري البغيض ولا هو بمقدوره تغيير وقائع تاريخ فرنسا الاستعمارية...

...فالجزائريون أكثر من غيرهم يدركون حقيقة تلك الممارسات الاستعمارية النكراء، وجرائم الإبادة الممقوتة التي مارسها الاستعمار طيلة 130 سنة من

وجوده المشؤوم فوق أرضنا...
فليدلونا عن المزايا والمآثر في مقابر الشهداء، وليبحثوا معنا عن بريق الحضارة في القرى والمداشر التي دكها قصف القنابل الحارقة... وليشيروا لنا الاستعمار ويشيد بدوره الحضاري ...!!

وما أدهشنا حقا هو ارتفاع أصوات رسمية وغير رسمية في الضفة الشمالية للمتوسط تستغرب كلام فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء الذكرى

إننا وإن كنا نسجل لبعض أحرار فرنسا موقفهم الرافض لهذا التوجه... إلا أننا مع ذلك أمام هذا الوضع المثير للدهشة بل للغضب والازدراء نبقى في مجلس الأمة مصرين في التعبير عن هشتنا بل

على الحضور الإيجابي في المحتشدات والمعتقلات والسجون...

لقد كنا نحن البرلمانيين نتوقع في هذا الوقت تحديدا خطوات إيجابية للتقدم أكثر في مسار بناء جسور الثقة والتفاهم والتعاون.. كنا نتوقع مزيدا من الدفع بالتوجه المعبّر عنه آنذاك من بعض كبار الرسميين الفرنسيين...

لقد تفاءلنا لبعض الوقت بهذا التوجه وباركنا مواقف الذين أدانوا فصول التعذيب والقهر الاستعماري.

لقد سجلنا من سنة ونصف صدور القانون الذي أصبح بعد طول تردد يتحدث عن حرب الجزائر وليس بـ «أحداث الجزائر» ... واعتبرنا ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح كما سجلنا بارتياح تلك الديناميكية التي عرفتها علاقات البلدين تحت القيادة الحكيمة للرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجاك شيراك، لهذا فإننا نندهش حقا اليوم عندما نفاجأ بصدور قانون يمجد

الستين لمجازر 8 ماي 1945
...عجبًا عندما يسجن ويعذّب أو يقتل فرنسيون وآخرون من قبل النازيين، فهذا يعد جريمة في حق الإنسانية، فتقوم الدنيا ولا تقعد (كما يقال)، وعندما يحصل الشيء نفسه في الجزائر يعد هذا (من وجهة نظر أولائك) مبالغة وغلو وتجن على الماضي المجيد لفرنسا حاملة رسالة التمدن والحضارة...

أي منطق هذا... !!

إن ما يثير استغرابنا حقًا هذه الأيام هو تمادي بعض المسؤولين في فرنسا وتحديدا في جنوبها في انتهاج سياسة التصعيد والاستفزاز عبر محاولة تمجيد وتخليد ذكرى كبار مجرمي (OAS) من خلال العمل على تنفيذ مشروع كان قائمًا لبناء النصب التذكارية لهم...
وفي النقاط الجغرافية الفرنسية المقابلة لبلادنا... وأكثر قربًا لها...!!

تنديدنا بهذه السلوكات وهذه المواقف.

ونتوجه إلى نظرائنا في البرلمان الفرنسي لتبدي لهم كبير دهشتنا بل استنكارنا لهذا المسلك الذي توج بصدور قانون العار الذي يمجد الاستعمار. و أن تدعوهم إلى واجب تصحيح الخطأ.

كما أننا ندعو فرنسا الرسمية إلى الوقوف وقفة شجاعة مع التاريخ... كما فعلت شعوب أخرى قبلها وحتى معها وتعترف للشعب الجزائري بما تسببت فيه من اجحاف وظلم خلال الليل الاستعماري... فتقدم الاعتذار العلني له...

وتبرهن بذلك عن حسن نيتها ورغبتها في إرساء أرضية الصداقة والتعاون والشراكة.

بودي في النهاية أن أتوجه لكم، سيداتي سادتي، بالشكر على المتابعة وحسن الاصغاء

إصلاحات قطاع العدالة

قام السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام بتقديم نص القانون المعدل للأمر75- 58 المتضمن القانون المدني في الجلسة العلنية التي عقدها أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 10 ماي 2005. وترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، وحضرها السيد عبد العزيز زياري وزير العلاقات مع البرلمان.

العوامل الاقتصادية الجديدة لها أثرها على المشرع الجزائري

افتتحت الجلسة بعرض تقدم به ممثل الحكومة حول نص القانون حيث أرجع هذا التعديل إلى مجموعة التغيرات التي تدخل في إطار مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر مؤكدا أن العوامل الاقتصادية الجديدة لها أثرها المباشر على التشريع المدني باعتباره المنظم للعلاقات بين الأشخاص الاعتباريين.

كما أن هذا النص يولي أهمية لكثير من النواحي القانونية لاسيما ما تعلق منها بالنسب والتبني والتعاقد وتوفير المناخ الملائم للأجانب فيما يخص الأحوال الشخصية وضمان حقوقهم المالية.

كما اهتم أيضا بمسايرة التطور التكنولوجي باستحداث مواد جديدة إضافة إلى تخفيض سن التمييز من 14 سنة إلى 13 سنة.

كما عدلت أحكام المادتين 333 و 334 من القانون المدني ليصبح معيار الإثبات بالكتابة في المواد غير التجارية هو مائة ألف دينار بدلا من ألف دينار وذلك تماشيا مع السعر الحقيقي والمالي للعملة الوطنية.

أحيلت الكلمة لأعضاء مجلس الأمة الذين طرحوا جملة من الانشغالات والتساؤلات تركزت حول التالي:

● حـــول نص المادة 13 مكرر1 ، المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق في حالات التبني ، وحسب رأي المتدخل فإن هناك ابهام وغموض يعتري نص هذه المادة ، وكان الأجدر أن تذيل الفقرة 2 من المادة 13 مكرر 1 ، بما يفيد أن أحكام التبني تطبق على غير المسلمين.

● لماذا لا يتم تخفيض مدة التقادم للدعاوى المتعلقة بتقادم العقود ضمانا لاستقرار المعاملات

● لماذا لم يـــــدرج التسجيل الصوتي كوسيلة من وسائل الإثبات المنصوص عليها في المادة 323 مكرر1 ، على غرار ما هو معمول به في بعض الدول ، خاصة في مجال المعاملات التجارية والاقتصادية.

● لماذا لا تشير المادة90 من هذا القانون إلى أن الالتزامات التي يبرمها الأشخاص الذي هم على فراش الموت قابلة للبطلان مثل الالتزامات التي تبرم عن طيش بين أو هوى جامح.

تناول بعدها السيد طيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام ليجيب على أسئلة أعضاء المجلس فحاء رده كما يلي:

التعديل الشامل للقانون يتطلب مدة أطول

فيما يتعلق بالمراجعة الكاملة لأحكام القانون المدني أوضح السيد بلعيز بأن هذا التعديل يتطلب مدة طويلة قد تصل إلى عدة سنوات في حين أن القانون يتطلب تعديلات جزئية مستعجلة التي ستؤدي بدورها إلى إجراءات شاملة على مراحل.

أما عن التساؤل بشأن المادة 90 فقد أجاب ممثل الحكومة بأن تصرفات الشخص الموجود على فراش الموت القانونية متعلقة بحقيقة وضعيته الصحية.

وبشأن عدم إدراج التسجيل الصوتي كوسيلة إثبات فقد أكد السيد الوزير أنه بسبب عدم وجود ضمانات كافية للمتعاملين لا يمكنه حاليا إدراج هاته الوسيلة في التشريع الوطني وحالما يتم توفر هاته الضمانات

سيدرج التسجيل الصوتي لا محالة كدليل في القانون المدني.

أما فيما يتعلق بمدة تقادم دعاوى إبطال العقود المنصوص عليها في المادة 101 من القانون ، أشار السيد الوزير أنه تم تخفيضها إلى النصف أي 5 سنوات وهي لا تعتبر عائقا قد إمكان المتعاقدين الاتفاق على أجل التقادم الذي يرونه مناسبا

وفيما يخص تعليقات أعضاء مجلس الأمة على المادة 13 مكرر1 فقد أكد السيد بلعيز أن إرادة المشرع واضحة في أن أحكام التبني الوارد ذكرها في نص هذه المادة تخص الأجانب فقط غير المسلمين المقيمين في الجزائر.

بعد الاستماع إلى عرض السيد الوزير تلى مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة والذي تضمن من خلاله مضمون التعديل الذي مس القانون المدني واعتبرته عملا مميزا كما حيت جميع الجهود التي ساهمت في إنجازه.

وقد صادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على نص القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن القانون المدني يوم الخميس 12 ماي 2005.

إنشاء أقطاب قضائية متخصصة

■ خلال الجلسة العامة التي عقدها مجلس الأمة يوم الثلاثاء 10 ماي 2005 و المخصصة لتقديم و مناقشة نص القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي ، قدم وزير العدل حافظ الأختام عرضا مفصلا حول نص القانون ، حيث أكد أنه يأتي في سياق تأقلمة الإطار التنظيمي لمرفق القضاء و معادلته مع أحكام الدستور ، و أشار أن الأحكام الجديدة تراعي التطور الحاصل في شتى مناحي الحياة و اتساع آفاقها الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية و ظهور أنماط جديدة من العلاقات و ما أفضت إليه من تغيير في نوع المنازعات و طبيعتها المعقدة و على هذا الأساس فإن النص الجديد يرتكز أساس على المحاور التالية :

1- الجهات القضائية التابعة للنظام القضائي العادي ، القائمة أساس على المحكمة ، المجلس القضائي ، المحكمة العليا ، إلى جانب محكمة الجنايات و المحكمة العسكرية.

2- الجهات القضائية التابعة للنظام القضائي الإداري ، القائمة أساس على المحكمة الإدراية و مجلس الدولة.

3 - محكمة التنازع المنشأة بموجب القانون العضوي رقم 98-03 المؤرخ في 3 جوان 1998 .

4- إنشاء أقطاب قضائية متخصصة ذات اختصاص إقليمي موسع لدى المحاكم .

5- تصنيف الجهات القضائية بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس الأعلى للقضاء .

أعضاء المجلس

تعرض السادة أعضاء المجلس أثناء مداخلاتهم إلى جملة من الإنشغالات والاستفسارات التي أثارتها دراسة هذا النص ، و منها على الخصوص النقاط التالية:

■ تساؤل حول أحكام المادة 19 من هذا القانون ، التي تنص على أن المحكمة تفصل بقاض فرد ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وهل هناك تصور أو تفكير في إدخال مساعدين للمجلوس مع القاضي في بعض المواد الخاصة ، خاصة و أنه يوجد لدينا عدد هام من القضاة المتقاعدين ذوي الخبرة؟

بين الاستعانة بمنتدبين أو اختيار الخبراء

أوضح السيد ممثل الحكومة في رده على الإنشغالات و التساؤلات المعبر عنها من قبل السادة أعضاء المجلس خلال مداخلاتهم في النقاش العام بأن المادة 19 تنص على أن المحكمة تفصل بقاض فرد ، إذا لم ينص القانون على غير ذلك و يمكن الاستعانة بمساعدين قضائيين للجلوس مع قضاة الحكم عندما ينص

القانون على ذلك .

أما عن المساعدين المشار إليهم في المادة 25 ، أجاب الوزير أن التنظيم سوف يحدد كيفية طلب الاستعانة بهؤلاء و هناك خيارين ، إما انتداب ممثلين عن القطاعات الوزارية المختلفة لمساعدة قضاة الأقطاب القضائية يوميا، أو اللجوء إلى أسلوب اختيار الخبراء.

أما بشأن الاستعانة بخبرة و كفاءة القضاة المتقاعدين ، فإن القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء يمكّن من الاستعانة بهذه الفئة.

و حول مدى إمكانية الرجوع إلى العمل بنظام القضاء الجماعي ، أجاب الوزير بأن هذا النظام طبق ميدانيا و أثبتت التجربة محدودية فعاليته و نجاعته و من ثمة تم الاستغناء عنه ، بالإضافة إلى أنه إذا أخذنا بنظام القضاء الجماعي الثلاثي على مستوى محكمة الجنح ، فإن ذلك يتطلب بالضرورة أن يكون تشكيل الغرفة الجزائية كجهة استئناف من أكثر من ثلاث قضاة ، و هذا يتطلب تغيير جذري للتنظيم القضائي و توفير إمكانية بشرية كبيرة.

أما بخصوص ما يسمى بنظام الأقطاب القضائية و الفرق بينهما و بين المحاكم الخاصة ، أشار السيد ممثل الحكومة بأن الأقطاب القضائية لا تعتبر محاكم خاصة و تكمن مبررات إنشائها في أن هناك قضايا يستدعي التحقيق و الفصل فيها توفير وسائل مادية ضخمة و بشرية متخصصة ، و أكد أنه ستنشأ مستقبلا أقطاب قضائية مدنية على غرار الأقطاب القضائية الجزائية.

أما عن موضوع الشروع في تنصيب المحاكم الإدارية فأكد أن البرنامج الخاص المعلن عنه مؤخرا من قبل فخامة رئيس الجمهورية ، سيمكن من إنشاء هذه المحاكم.

تكوين متخصص للقضاة

بعد تحليلها لتدخلات أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العامة و ردود السيد الوزير عليها ، ارتأت اللجنة أن تقر التوصيات التالية :

أولا : ضرورة التركيز على التكوين المتخصص لطلبة القضاة ، و أن يمتد هذا التكوين للقضاة العاملين في جميع مجلات المنازعات القضائية ، للوصول إلى أحكام ذات نوعية و مصداقية يصدرها هؤلاء القضاة المتخصصون.

ثانيا: السعي إلى توفير الهياكل القضائية للمحاكم الإدارية.

ثالثا: التعامل مع الأقطاب القضائية كمحاكم قانون عام حتى لا يعطي الانطباع بأنها محاكم خاصة ، باعتبار أن المحاكم الخاصة قد ألغاها التشريع الوطني انسجاما مع المواثيق الدولية و المبادئ الدستورية.

ليصادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على نص القانون في جلسة عامة يوم الخميس 12 ماي 2005.

التركيز على التكوين المتخصص للقضاة الشباب

يستوضحون ويقترحون

- تساؤل تعلق بما يسمى " الأقطاب القضائية " و المساعدين الذين يمكن الاستعانة بهم في مساعدة قضاة الأقطاب القضائية (المنصوص عليها في المادة 25) ، هل أن هؤلاء المساعدين يكونون بالضرورة من الخبراء في المجالات المختلفة التي لها علاقة بطبيعة القضايا الممكن طرحها على هذه المحاكم ، كخبراء المحاسبة و الإقتصاد مثلا ، لضمان النوعية في الأحكام و السرعة في الفصل ؟
- تساؤل حول إمكانية الرجوع إلى القضاء الجماعي بدل القضاء الفرد فيما يتعلق بقضايا الجنح .
- تساؤل حول الفرق بين المحاكم الخاصة و الأقطاب القضائية .
- تساؤل حول ما إذا كان هناك برنامج للشروع في تنصيب المحاكم الإدارية .

المياه رهان اليوم .. والغد

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الأربعاء 6 جويلية 2005 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، وبحضور السيد عبد المالك سلال ، وزير الموارد المائية ، و ذلك من أجل مناقشة القانون المتعلق بالمياه.

وزير الموارد المائية

قدم السيد عبد المالك سلال ، وزير الموارد المائية عرضا مفصلا عن أهمية النص محل الدراسة و الأسباب التي أدت إلى إعداده ، و مجمل التراتيبات التي تضمنها بعد الإشارة إلى الوضع الخطير الذي تعرفه الموارد المائية في بلادنا.

حيث أشار إلى أن الإطار القانوني الذي يسير حاليا المياه يتمثل في القانون رقم 83- 17 المؤرخ في 16 جويلية 1983 ، المعدل و المتمم بالأمر رقم 96- 13 المؤرخ في 15 جوان 1966 من جهة ، و مجموعة نصوص تنظيمية تطبيقية تتضمن أغلبها تسيير الخدمة العمومية للمياه من جهة أخرى.

كما أكد وزير الموارد المائية على أن تشخيص الإطار القانوني للماء بيّن العديد من التقائص و عدم التلاؤم و العجز في التطبيق الراجع لعدة أسباب أهمها:

1- غياب النجاعة و الفعالية في تسيير الملك العمومي للماء من قبل الجهاز المسير و شرطة المياه.

2- عدم وضوح الأحكام المسيّرة للخدمات العمومية للمياه و تسعيرتها.

3- عدم تأقلم أدوات تسيير الموارد المائية و التحديات الإقتصادية ، الإجتماعية و البيئية.

4- عدم ملاءمة القواعد المتعلقة بتطوير المياه غير العادية و التي قد تجاوزها الزمن.

5- فمراعاة لمجمل هذه الأسباب ، و نظرا لعدم تلاؤم الإطار القانوني مع النظام المؤسساتي و الإقتصادي الحالي المؤسس على مفهوم الدولة المنظمة جاء نص هذا القانون لإعادة تركيز و تحديث الإطار القانوني المسير لقطاع المياه.

بعد عرض وزير الموارد المائية ، تدخل السادة أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية معربين عن آرائهم و إنشغالاتهم حول نص القانون محل الدراسة والتي لخصتها توصيات اللجنة فيما يلي:

توصيات اللجنة

ثقافة القانون .. و عوامل التوعية

1- ضرورة ترسيخ ثقافة القانون فوق الجميع و العمل على توعية المواطن وإعلامه حول الماء.

2- التنسيق بين الأجهزة القائمة على إدارة المياه.

3- تقديم الإقتراحات اللازمة لتطوير المؤسسات العامة في قطاع المياه و تأهيل كوادرها.

4- تقييم و تنمية الموارد المائية المختلفة و مراقبتها كماً و نوعاً لتلبية الإحتياجات.

5- دعم الأبحاث العلمية و التطبيقية الخاصة بالمياه و الإعتماد على التجارب الدولية و المعارف و الخبرات و التقنيات لتسيير أفضل لقطاع المياه .

6- إعتماد نظام المراقبة في التجهيزات المائية.

7- ضرورة تطوير سياسة وطنية للمياه طويلة المدى .

8- التأكد على توفير سياسات مائية خاصة تعالج حالات الطوارئ، تحقيقا للأمن المائي.

9- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في نص القانون.

10- إشراك كل الفاعلين و كل الجهات المعنية بالموضوع لتحقيق المسعى المنشود.

11- الإهتمام بالجانب الإعلامي و التكويني من أجل تطوير ثقافة الماء.

12- تزويد شرطة المياه بالإمكانيات و الوسائل اللازمة لتأدية عملها بشكل أنجع.

13- العمل على وضع و تطبيق المخططات المنصوص عليها في النص، و الحث على تحسينها من حين لآخر للوقوف أمام المستجدات التي قد تطرأ.

14- العمل على تشجيع و جلب المستثمرين لضمان بلوغ المستوى الدولي في تسيير قطاع المياه و إستدراك العجز المسجل فيه.

15- تعزيز المنظومة التشريعية و التنظيمية بما يُمكِن التطبيق السريع و الفعلي للتدابير الجديدة التي جاء بها هذا القانون.

حول قلة المياه المخصصة للري

ردا على أسئلة بعض أعضاء مجلس الأمة التي انصبت معظمها على سوء التسيير الذي يعرفه القطاع و سعر المياه و كذا سوء توزيعها ، حيث أكد أن المشاريع التي ستنجزها الدولة في المستقبل القريب و البعيد ترمي كلها إلى تحسين الأوضاع.

و ردا عن سؤال حول قلة المياه المخصصة للري أكد الوزير أن المخطط الوطني للمياه يهدف إلى إسترجاع 57 مليون متر مكعب سنويا من المياه القذرة التي تصب في البحر و إستغلالها في الري و إعادة ملئ الطبقات المائية حيث ذكر الوزير بالمشاريع الكبرى التي ستمكن الجزائر من تجاوز الأزمة من بناء السدود و محطات تحلية المياه البحر مع التركيز على المدن غرب الوطن التي ستشل تعاني حسب الدراسات من الجفاف في السنوات القادمة.

و ردا عن إستفسارات حول سعر الماء قال الوزير أنه مهما ارتفع ثمنه فإنه لا يغطي تكلفته الحقيقية التي ستبقى دائما على عاتق الدولة .

«كلمة رئيس المجلس بالمناسبة ...

مظهر للحكم الراشد

يمثل عرض بيان السياسة العامة أمام أعضاء مجلس الأمة تقدماً نوعياً في العلاقات بين مؤسستينا ... فهو يعبر ، بدون شك ، عن إرادة الحكومة الصادقة في الإستماع للبرلمانيين وتمكينهم من المساهمة في نقاش هام يتعلق بالحصيلة السنوية والتطبيقات الميدانية للبرنامج الذي ناقشناه وساندناه منذ سنة.

إن هذه المناسبة ، تعتبر علامة مميزة تؤكد وتثبت العلاقات القائمة على الإحترام والتكامل النابع من روح الدستور ، وتبرز حرص الحكومة على هذا المسلك المؤسساتي تجاه مجلس الأمة والبرلمان بصورة عامة ، وهو مسلك يستوجب تقديرنا واحترامنا...
إن وقوف الحكومة أمام مجلسنا في محطة هامة كهذه ، يترك في نفوس أعضائه أطيب الأثر ، فهو يشهد على مبدأ التمسك بالحوار البناء الدائم ... وتقدير الحكومة لدور الرقابة الذي يعود إلى البرلمانيين في غرفتي التمثيلية الوطنية ، واهتمامها برصد

الحصيلة في حقيبة رئيس الحكومة..

■ 2004 جهد .. حقائق و نقائص ينبغي أن يتصدى لها الجميع بإرادة مخلصة

■ أعضاء المجلس يثمنون الإنجازات

■ .. و يدعون إلى مضاعفة الجهد للتكفل بالإنشغالات العاجلة للمواطنين.

آرائهم وملاحظاتهم.

إن هذا الإجراء الدستوري بموجب المادة 84 لا يشكل استحقاقا ضاغطا على الحكومة بل يعتبر في تصورنا وسيلة وفرصة ثمينة لأعضاء مجلس الأمة لمناقشة برنامج كانوا قد ساندوه.

من جهة أخرى ، وبكل تأكيد ، فإن تمكين هيئتي البرلمان من فتح نقاش مع الحكومة حول انشغالات المواطنين والبحث عن صيغ التكفل بها يمثل مظهرا بارزا للحكم الراشد الذي نعمل جميعا من أجل تكريسه وتوطيده.

وهكذا فإن الديمقراطية ، ودولة القانون تحرز تقدما في بلادنا ، وستظل تحرز المزيد من التقدم في كنف علاقات يطبعها الإحترام المؤسساتي المتبادل.

مسعى المصالحة يتطلب مساندة الجميع

رئيس الحكومة يعرض بيان السياسة العامة

بعد عرضه أمام المجلس الشعبي الوطني ، قدم السيد أحمد أويحيى بحضور طاقمه الوزاري ، بيان السياسية العامة للحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عقدت يوم الأربعاء08 جوان 2005 ، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة .

أوضح السيد أحمد أويحيى خلا ل عرضه لبيان السياسة العامة للحكومة أن تدعيم مسعى المصالحة الوطنية الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يتطلب مساندة الجميع و التنديد بالإرهاب و دعم مكافحته ، و أوضح السيد أويحيى في هذا الشان أن هذا المسعى بقدر ما يهدف إلى إحلال العفو، فهو ينطوي أيضا على محاربة فلول الجماعات الإرهابية.

و بعد إشارته إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد دعا السيد أويحيى إلى مساندة المصالحة الوطنية و الإستعداد لتجسيدها عندما يحين الأوان لاستشارة الأمة بشأنها و بشأن التدابير التي ترافقها .

و لدى تطرقه عن مكافحة الآفات الاجتماعية و الإجرام بأشكاله أبرز رئيس الحكومة بأن الترسانة التشريعية ستعرف تعزيزات هامة في مجال مكافحتها خلال السنوات المقبلة ، فالرهان كما قال يكمن في إستعادة سلطان القانون ضد الممارسات الإجرامي التي تنخر الإقتصاد الوطني ، و كذا الشبكات التي تزرع سموم المخدرات في أوساط الشباب و ضد كل الآفات الإجتماعية التي تفتك بالمجتمع .

و حذر السيد أويحيى أصحاب الريع الذين يحاولون عرقلة حركية تعزيز دولة القانون و نشر البلبة مجددا إلتزام الدولة بمكافحة هذه الآفات ، لكنها معركة تحتاج إلى الحس المدني و تجنيد المجتمع برمته .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد أكد رئيس الحكومة أن الجزائر في حاجة إلى إقلاع اقتصادي حقيقي بتظافر جميع الجهود الوطنية الفاعلة لتفادي الوقوع في أزمة رغم أنه أشار أن الحصيلة المحققة في هذا الجانب تعد إيجابية لكنها غير كافية لأن الواردات قدرت بـ788 مليون دولار في سنة 2004 بينما الصادرات وصلت إلى 18 مليار دولار .

لينبه من تفادي الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني بسبب التقلبات التي تعرفها أسعار البترول خاصة و أن الجزائر

تستعد للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و منظمة التبادل الحر مع أوروبا في آفاق 2017 و بالموازاة مع ذلك أشاد رئيس الحكومة بالإمكانيات التي تزخر بها الجزائر لتحقيق التنمية المرجوة، حيث أشار إلى برنامج رئيس الجمهورية الطموح الذي تسعى الحكومة إلى تجسيده و من أجل ذلك تعمل الحكومة على تسخير

هذا البرنامج يهدف إلى إستحداث 2 مليون منصب شغل و أكثر من مليون مسكن إلى جانب تعزيز المنشآت القاعدية و العمل على التقليص من ظاهرة النزوح الريفي.

و كشف رئيس الحكومة أن هذا البرنامج الواعد من شأنه تشجيع الإستثمارات الوطنية و الأجنبية حيث من المنتظر أن

السيولة المتوفرة و إستقرار النقد إلى جانب مواصلة الحكومة الإصلاحات فيما يخص إعادة النظر في سياسة الأجور أشار رئيس الحكومة إلى وجوب إحكام مقاييس النمو و التضخم الإنتاجية.

معلنا مواصلة إصلاح المنظومة المصرفية مع استمرار عملية

الجزائر في حاجة إلى إقلاع اقتصادي حقيقي.. فلتتظافر الجهود الوطنية لهذه الغاية

الموارد و الوسائل المتوفرة بفضل البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي (2005-2009) الذي رصد له مبلغ 55 مليار دولار و قال رئيس الحكومة أن تمويل مشاريع البرنامج الخماسي من الموارد الوطنية المتوفرة من شأنه أن يقلص من اللجوء إلى القروض الأجنبية و أثقال المديونية الخارجية و النجاح في تخفيف الديون إلى 10 ملايير دولار في سنة 2009 علما أن

يصل الحجم الإجمالي للاستثمار في الجزائر إلى 100 مليار دولار إلى غاية انتهاء مدة تنفيذ برنامج دعم النمو بالإضافة إلى عصرنة المؤسسات الوطنية.

و لم يخف أن الحكومة التي جندت إمكانيات و وسائل الدولة لدعم المؤسسات مستعدة لتسخير المزيد من الأموال لإنجاح البرنامج و أشار كذلك إلى تحسين كلفة القروض بفضل

مع خوصصة المؤسسات العمومية.

أما على الصعيد الاجتماعي أكد رئيس الحكومة أنه و بلغة الأرقام سُجل تراجع في نسبة البطالة التي انخفضت إلى 17.7 ٪ بعد أن كانت تقدر في سنة 2000 بـ30٪ لكن مع هذا مازال رقم البطالين يقدر بـ1 مليون و 700 ألف عاطل عن العمل 73 ٪ منهم تقل أعمارهم عن 30سنة.

الصالحة الوطنية .. و مواصلة التنمية الوط

بعد تدخل 50 عضوا إختتمت جلسات المناقشة بتدخلات رؤساء الكتل البرلمانية للمجلس و التي أجمعت على ضرورة ترقية المصالحة الوطنية و العفو الشامل لإستعادة الأمن في ربوع البلاد لمواصلة التنمية الشاملة .

التجمع الوطني الديمقراطي

السيد أحمد ق

ابرز رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي السيد أحمد قارزو أهمية مسعى المصالحة الوطنية و العفو الشامل لمواصلة التنمية الشاملة خدمة لرفاهية المجتمع و حماية للسيادة الوطنية .

منوها بدور الجيش الوطني الشعبي و مختلف أسلاك الأمن في محاربة الإرهاب

و مساهمتهم الكبيرة في إستعادة السلم المدني و الأمن و الاستقرار ، و بخصوص الحوار بين الحكومة و ممثلي حركة العروش عبر رئيس الكتلة عن قناعته بأن هذا الحوار سيفضي إلى حل شامل لكل القضايا التي تشغل بال المواطنين و إستعادة منطقة القبائل لحالة الاستقرار الكامل في إطار الوحدة الوطنية .

و بشأن التحالف الرئاسي دعا السيد أحمد قارزو إلى ترقيته و تطويره و إبعاد كل ما من شأنه إضعافه و من خلال الحوار المسؤول خدمة للمصالح العليا للبلاد .

الثلث الرئاسي

السيدة زهية بن عروس

نائبة عن رئيس المجموعة البرلمانية

نوهت السيدة زهية بن عروس بمسعى المصالحة الوطنية الشاملة داعية إلى تسخير كل الطاقات البشرية لتحقيق هذا المسعى و تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، و بعد أن أشادت بالإصلاحات المتعددة و الورشات المفتوحة أوضحت أن إصلاح المنظومة التربوية ينبغي أن يتماشى مع الوضع البيئي الجزائري بما يخدم روح العصر و اكتساب التكنولوجيات الحديثة، و اعتبرت السيدة بن عروس الأفات الإجتماعية كالرشوة و الفساد و التهريب و استغلال النفوذ ظواهر إجرامية تتطلب محاربتها باستمرار في إطار القانون و الإجراءات القضائية

جبهة التحرير الوطني

السيد عبد الله بوسنان

في تدخل المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني حول بيان السياسة العامة للحكومة، أوضح السيد عبد الله بوسنان أن المجتمع ينتظر بلورة واضحة لمفهوم المصالحة الوطنية و العفو الشامل مبرزا أن ذلك يتطلب توفير المناخ السياسي الهادئ و الناضج، مؤكدا أن تحقيق هذا المبتغى يتطلب تجند الجميع لا سيما الذين يتحملون قسطا من المسؤولية، و بعد أن ذكر أن المصالحة الوطنية ينبغي أن تتوج بالعفو الشامل دعا السيد عبد الله بوسنان إلى العمل من أجل تحقيق التوازن بين المؤسسات الدستورية لتحقيق الحكم الراشد و دولة الحق و القانون التي يصبو إليها الجميع.

و فيما يتعلق بالوضع الأمني أشار رئيس الكتلة إلى الأشواط المعتبرة التي قطعتها الجزائر في مجال إستعادة الأمن و الاستقرار و ما أسفر عنه قانون الوئام المدني منذ1999.

و عن الآفات الإجتماعية فقد دعا رئيس الكتلة إلى ضرورة وضع حد نهائي للإختلاسات و تبذير الأموال العمومية و السطو عليها كما حث في نفس الوقت على تكثيف رقابة السلطات العمومية للحد من استفحال هذه الظواهر.

و في مجال آخر فقد ثمن السيد بوسنان مواصلة الجزائر في تبوأ مكانتها على الساحة الدولية بفضل ما تحقق على الساحة العالمية و هو ما يعكس الجهود الكبيرة التي يبذلها رئيس الجمهورية من أجل إستعادة الجزائر لمكانتها الطبيعية.

حركة مجتمع السلم

السيد علي قدور دواجي

اعتبر رئيس كتلة حركة مجتمع السلم السيد علي قدور دواجي أن سنة 2004 كانت حافلة بانتصارات 08 أفريل حيث إلتف الشعب الجزائري حول نهج المصالحة الوطنية الذي تقدم به الرئيس بوتفليقة، مضيفا أن مسعى المصالحة الوطنية كان بردا و سلاما على الجزائر، مؤكدا دعم كتلته لهذا المسعى الذي يعزز صف الجزائر و يوحد شمل أبنائها، في المقابل حذر السيد دواجي من محاولات إفساد المصالحة الوطنية بمصادرة الحق في الهوية و المحافظة على المبادئ و الثوابت.

و بخصوص الإصلاحات الجارية فقد إعتبر رئيس الكتلة أن إصلاح العدالة يسير بوتيرة معتبرة، مذكرا بأهمية القوانين التي صادق عليها البرلمان لا سيما تلك المتعلقة بمحاربة تبييض الأموال و مكافحة الرشوة، كما إعتبر قرار إلغاء شعبة العلوم الشرعية إجراء يستدعي المراجعة من قبل القاضي الأول في البلاد و عن الزيادة في المواد الأساسية دعت المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم الحكومة إلى مراجعة القرار من أجل وضع سياسة متوازنة بين الأسعار و الأجور قبل مراجعة قانون الوظيف العمومي قصد إحداث نوع من العدالة بين القدرة الشرائية و الأجور.

ليثمن السيد قدور دواجي مسعى التحالف الرئاسي الذي تراه المجموعة بمثابة فضاء لتعزيز الأمن و الإستقرار و بالتالي جهدا لتطوير مسار التنمية الوطنية.

طالع قراءة تحليلية في بيان السياسة
العامة ص31

الأسئلة الشفوية...

عقد مجلس الأمة يوم الأربعاء 11 ماي 2005 جلسة علنية عامة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح أسئلة شفوية شملت قطاعات وزارية عديدة.
الجلسة حضرها عن الحكومة السيدة وزيرة الثقافة و السادة وزراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، النقل، العمل و الضمان الإجتماعي، و العلاقات مع البرلمان.

الجزائر..

عاصمة للثقافة العربية

أوضحت السيدة خليدة تومي وزيرة الثقافة خلال ردها عن سؤال طرحه السيد صالح بوتلحيق عضو مجلس الأمة يتعلق بتقييم تظاهرة سنة الجزائر بفرنسا التي أقيمت سنة 2003:

أن قطاع الثقافة كان طرفا فقط و لم يكن منظما، حيث تولت التحضير لجنة وطنية ترأسها رئيس الحكومة و تضم كل القطاعات المعنية وزارة الخارجية، الداخلية، المالية، الإتصال و الثقافة، الفلاحة، التجارة، السياحة، النقل و الوزارة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج إلى جانب سفير الجزائر بفرنسا و محافظ سنة الجزائر بفرنسا، و إعتبرت الوزيرة أن مجرد تنظيم سنة للثقافة الجزائرية بفرنسا تعد في حد ذاته إنجازاً.

و عن مشاريع الوزارة مستقبلا:

فقد أوضحت مسؤولة القطاع بأن الوزارة بصدد وضع التصورات الأولى حول استضافة سنة الثقافة العربية في الجزائر خلال 2007 و أشارت إلى الأهمية التي يكتسيها الحدث مضيفة أن تلمسان ستكون عاصمة للثقافة الإسلامية سنة 2014.

مليار دينار سنويا.. لإعادة تأهيل المؤسسات و ارقام اخرى..

في رده عن سؤال السيد محمد دراوي عضو مجلس الأمة حول الإرادة السياسية لإصلاح و تطهير المؤسسات الصغيرة أكد السيد مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تدخل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي إنعقدت يومي 14 و 15 جانفي 24 يعد أحسن تعبير على إرادة الدولة في إصلاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها تحضيرا لإندماج الإقتصاد الوطني.

فقد عبر الرئيس بوتفليقة حسب السيد بن بادة عن استعداد الدولة لبحث سبل تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و أضاف أنه تم إصدار أكثر من 4 قرارا وزاريا خلال الفترة مابين 22 و25 بهدف تحسين الإطار الإقتصادي و المالي و الإداري لنشاط هذه المؤسسات.

هذه القرارات تجسدت ميدانيا من خلال إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا صندوق لرأسمال المخاطر في إطار ضمان تمويل خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى تحفيزات أخرى مثل تسيير فوائد القروض و موازاة مع ذلك عملت الوزارة على تعزيز التشاور و الحوار مع الشريك الإقتصادي الذي تمثله جمعيات أرباب العمل الجزائريين العموميين و الخواص و المقدر عددها بنحو 38 منظمة مهنية.

و فيما يخص إعادة تأهيل المؤسسات و ترقية تنافسيتها ذكر الوزير بالإجراءات التي اتخذها قطاعه في هذا المجال مثل تخصيص مبلغ مليار دينار سنويا لإعادة تأهيل المؤسسات التي

تعرف العمومية منها صعوبات كبيرة قدرها الوزير بـ778 مؤسسة تنتظر خوصصتها و البحث عن شركاء لها ، في حين الخاصة منها تقدر بـ 221 ألف مؤسسة ينتظر منها الكثير لتفعيل الساحة الاقتصادية الوطنية .

الوزير أكد خلال تدخله أن قطاع الصناعة التقليدية الذي إستفاد في جوان 23 من غلاف مالي بقيمة 4.2 مليار دينار في إطار مخطط عمل يمتد لغاية 21 للنهوض بهذا القطاع قد تضمن إنشاء 3 دارا جهوية للصناعة التقليدية في الأوساط الريفية و ذلك بإنشاء 2800 مشروع في انتظار برمجة 3 مشروع أخر للسنة المقبلة و بغرض حماية المنتجات التقليدية الوطنية من التهريب أوضح الوزير أنه تم إعادة بعث مركز دبغ الزرابي بغرداية في انتظار أن يتم تعميم هذا الإجراء على المناطق الأخرى بهدف حماية المنتجات التي تشتهر بها من التقليد و التهريب .

نحو إحداث شركة داخلية للنقل الجوي

السيد قداري بن حرزالله أبدى من خلال سؤال شفوي انشغاله بغلق مطار الأغواط ، و في التوضيحات التي قدمها وزير النقل السيد محمد مغلاوي أكد أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية لاحظت أن عدد المسافرين إلى العاصمة ضعيف حيث أن الحمولة لا تتعدى 18٪ و ذلك منذ أن فتح المطار سنة 2003 ، و بالتالي فإن مردوديته كانت دون المنفقا و المصاريف التي تطلبها فتح هذا الخط رغم تغيير توقيت و أيام الرحلات و حتى أنواع الطائرات ، فقد كلف المطار – حسب الوزير– خسارة قدرت بـ6 ملايين دينار و لأن شركة الخطوط الجوية الجزائرية مؤسسة اقتصادية تعمل من أجل تحقيق الربح فهي ليست مستعدة لتحمل أعباء إضافية ، أما عن آفاق تسيير الرحلات على الخطوط الداخلية كشف وزير النقل عن إنشاء مؤسسة منفصلة عن شركة الخطوط الجوية الجزائرية ستتكفل بضمان نقل المسافرين على الخطوط الداخلية مع إقتناء طائرات تكون أكثر ملاءمة مع هذا النوع من الرحلات بالموازاة مع ذلك ستتم حسب الوزير مرافقة شركات النقل الجوي المكلفة بنقل عمال الشركات

النفطية عن طريق مساعدتها على إقتناء طائرات صغيرة ذات 20 مقعدا بالإضافة إلى تنازل شركة الخطوط الجوية الجزائرية عن 5 بالمئة من حصتها في شركة طاسيلي – إيرلاينز التي يملكها لمجمع سونطراك .

لكافحة التشغيل بدون تأمين إجراءات تشريعية .. و عملية

عضو مجلس الأمة السيد محمد شرور رفع عبر سؤاله الشفوي مسألة هامة تخص التشغيل بدون تأمين و كيفية التصدي لهذه الظاهرة ، وزير العمل و الضمان الاجتماعي الطيب لوح أكد أن هناك عدة إجراءات تشريعية و عملية للحد من هذه الظاهرة أهمها تشديد العقوبات على المخالفين للتصريح بالعمال بموجب القانون المعدل 83-14 المتعلق بالضمان الاجتماعي ، و في نفس السياق أنه تم إعطاء صلاحيات لمفتشية العمل فيما يتعلق بالتصريح بالعمال زيادة على وجود مراقبي الضمان الاجتماعي . و بعد أن أشار إلى أن هذه الظاهرة تعرفها كثير من الدول أكد السيد لوح أن التحقيقات أظهرت أن عدم التصريح بالعمال ينتشر بشكل أكبر في مؤسسات القطاع الخاص التي تشغل أقل من 10 عمال و التي وصلت النسبة بها 32.6 ٪ سنة 2004 أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من 100 عامل فإن نسبة عدم التصريح المسجلة فيها كانت 2 ٪ سنة 2004 بناء على تحقيق شمل 2400 مؤسسة .

وزير العمل و الضمان الإجتماعي استعرض نشاط أجهزة الرقابة شملت خلال هذه السنة مراقبة أكثر من 4600 مؤسسة تشغل 13787 عامل سجلت خلالها 6128 حالة مخالفة للقوانين الخاصة بالتصريح أي بنسبة 23.61 ٪ و كان لعمليات المراقبة نتائج إيجابية على صندوق الضمان الاجتماعي إذ ارتفع عدد المؤمنين من حوالي خمسة ملايين و نصف مليون مؤمن سنة 1955 إلى أكثر من سبعة ملايين و 800 ألف مؤمن سنة 2004 و أوضح أن إيرادات الصندوق الوطني للتأمين الإجتماعي ارتفعت من 83 مليار دينار 2002 إلى أكثر من 122 مليار دينار سنة 2004 .

■ تميزت دورة الربيع بنشاط برلماني مكثف ، ومن
الزيارة الميدانية لولاية بومرداس والتي قامت بها لجنة الص
وفدا عن لجنة الشؤون القانونية والإدارية إلى عدد من ا
فلتوفر المعلومات الخاصة بهذه المهمة.. والمجلة تشكر السيد

ولاية أدرار .. واقع صعب.. و مستقبل واعد

تنقل وفد برئاسة السيد الطيب ماطلر رئيس اللجنة و عضوية السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين ، نائب رئيس اللجنة والسادة أعضاء اللجنة ميلود حبشي ، موسى بريهمي و عمر بويلفان الى ولاية أدرار في إطار برنامج الزيارات الاستطلاعية .

وتهدف هذه الزيارة الى الوقوف عن واقع القطاع الاقتصادي، و تقييم مستوى تكيف الأدوات التشريعية للتنمية مع الواقع المحلي.

البرنامج التنموي ..

إن طابع ولاية أدرار، والأولويات المخولة لبرنامجها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإنشغالات المحلية، قد دفعت الوفد إلى الاهتمام ببرنامج الزيارة الذي عرضه السيد الوالي، وكذلك النقاط التي انجرت عن محاوره.

مس البرنامج دوائر أولف، رقان، تيميمون، برج باجي مختار و أدرار.

وارتكز على مساحات الاستصلاح، صعود المياه، القصور، المشاريع الكبرى (مطار برج باجي مختار، المصفاة البترولية لأدرار، إعادة إسكان المنكوبين)، إلى جانب المؤسسات التعليمية والجامعة الإفريقية.

كما تمّ عقد لقاءين، مع أعيان برج باجي مختار، ومع السلطات المحلية الإدارية والمنتخبة بمقر ولاية أدرار.

على إثر الزيارة، نظمت جلسة عمل بمقر الولاية ضمت إطارات الولاية، المنتخبين المحليين والبرلمانيين

ات الاسنطلاعية التي أقرها مكتب المجلس، وتمثلت في تلك لمهمة الاستطلاعية التي استهدفت المؤسسات العقابية وقادت . وإذا كنا في هذا العدد ننشر نموذجا لهذا النشاط البرلماني ، اتلو ، رئيس اللجنة الذي وافانا بهاته المعلومات.

* إستنتاجات :

وقد اتضح من خلال النقاشات التي دارت في الجلسة ما يلي :

إن التمويل من الصندوق الخاص بالجنوب لعمليات التجهيز والاستثمار العمومية التابعة للبرنامج العادي يحرّف الصندوق عن دوره الطبيعي الذي أنشئ من أجله، لتأهيل مناطق الجنوب، الشيء الذي يحرمها من الامتيازات الخاصة بها.

1- ضرورة مراعاة خصوصية الجنوب:

الأسعار المرجعية التي تحدد على ضوئها رخص البرامج لا تراعي خصوصية الجنوب، حيث بعد المسافات عن مراكز التموين بمواد البناء، وغياب اليد العاملة المؤهلة رفعا من تكلفة سعر الإنجاز، و على سبيل المثال فإن سعر المتر المربع المعياري المحدد بـ 14.000 دج، بينما يقدر في أدرار ما بين 19.000 و21.000 دج، بل وأكثر من ذلك في برج باجي مختار التي تبعد عن مقر الولاية بـ 750 كلم.

2- إرتفاع سعر الكهرباء:

يبقى سعر الكهرباء مرتفعا رغم الدعم الممنوح من الدولة. إن الشعور بهذا العبء محسوس لدى العائلات وكذلك لدى المنتجين، وهو ما ترتب عنه تعطل استثمارات كبرى في ميدان الزراعة نتيجة ارتفاع سعر الكهرباء.

3- صيانة الفقاقير :

يعيش 80٪ من سكان أدرار على الفلاحة، وهو ما يجعل أكثر من الضرورة الملحة والمستعجلة التفكير في منح مزايا أكثر تكيفا للحد من هذا العبء المتمثل في إرتفاع سعر الكهرباء من جهة، والمزيد من التشجيع أيضا لصيانة الفقاقير من جهة ثانية.

4- صيانة الطرقات.. و النقل الجوي :

● إن صيانة الطرقات الولائية والبلدية تمثل مشكلا بالنظر إلى ضعف الميزانيات المحلية المتفاقم بمحدودية موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

● لم يعد النقل الجوي في متناول سكان الجنوب بسبب ارتفاع سعر التذكرة. وهذا أيضا يتعين التفكير في حل ملائم يحقق رضى شركات النقل من جهة والمستعملين للنقل الجوي الذي أصبح الوسيلة الوحيدة الفعالة للنقل من جهة أخرى.

5- برنامج السكن :

● إن برنامج السكن المخصص للولاية للسنة الجارية غير كاف تماما، مقارنة بالاحتياجات الناجمة عن النمو الديمغرافي، ناهيك عن عدد السكنات المهددة بالانهيار بسبب الاضطرابات الجوية شائعة الحدوث في المنطقة، ووتيرة الإنجاز السريعة التي تعرفها الولاية.

● إن قيمة وفائدة ودور تربية الجمال تجعل من وجودها في الجنوب ضروريا، إلاّ أن تربيتها غير ممولة من صندوق الدعم الفلاحي، وهو ما يمثل مفارقة يتعين معالجتها بدون انتظار.

صعوبات .. ينبغي التأمل فيها

من بين الملاحظات التي تثير اهتماما خاصة، من منظور الصعوبات والمعوقات المسجلة في إدارة عملية التنمية لولاية أدرار، يذكر على وجه الخصوص :

● مركزية إجراءات تخصيص الأغلفة وتوزيعها على القطاعات، والحصول على إعتمادات الدفع، وتمويل القروض من باب إلى باب تثقل عمليات إنجاز البرامج، وتؤدي إلى الإخلال بآجال الإنجاز.

● تطبيق التكاليف المرجعية لولاية أدرار تتسم بعدم الواقعية، وعلى أي حال، فإنها لا تسمح بتحقيق إنجازات نوعية.

● التأطير الذي تتوفر عليه الولاية يبقى غير كاف، مما يؤثر سلبا على تقديم الخدمة العمومية بصفة عامة، وآلية تحقيق المشروع التنموي بصفة خاصة.

هذه الملاحظة، وإن كانت تبدو بديهية، بحيث لا يحصل المستخدمين المؤهلين على التشجيع الذي يحفزهم على البقاء من جهة ، ولا يمكن جلب الإطارات من خارج الولاية من جهة أخرى.

● إن التكاليف المفرطة لأسعار استهلاك الطاقة الكهربائية والنقل الجوي تصعب أكثر من ظروف عيش المواطنين، طالما أن سعر فاتورة الكهرباء تغلب على النقاش الذي يدور ليس بين المواطنين في المنازل و الشوارع فحسب بل حتى في الأماكن العمومية.

إحدى الأولويات ..

● من المسلّم به أن حل مشكل صعود المياه وما يسببه من أمراض متنقلة عن طريق المياه وتلوّث البيئة يكمن في انجاز شبكة لتصريف المياه في مجمل القصور الشيء الذي تصب فيه جهود الولاية التي تبقى غير كافية. ونشير هنا أن معدل ربط قنوات صرف المياه على مستوى القصور لا يتعدى 47 ٪، وعليه، فإن هذا الأمر يستدعي المزيد من الدعم لجهود الولاية للعلاج النهائي لهذا المشكل.

● على الرغم من النتائج المسجلة المشجعة

ن إنجاز طريق "الونام" الرابط بين رقان وبرج باجي مختار الذي يعد الوسيلة الرئيسية الممكنة لفك عزلة برج باجي مختار، يشكل الانشغال الجوهري للولاية والتي يصعب عليها الحفاظ على وتيرة منتظمة ومدعمة وثابتة للورشات المفتوحة وهذا لغياب رخصة برامج وحيدة شاملة ونهائية.

في ميدان الاستثمارات الفلاحية فإن هذا القطاع يبقى يعاني من مشكل تمويل صيانة زالفقاقيرس، وتربية الجمال، رغم أنه من الأنشطة الحيوية للمنطقة.

● وبخصوص الإسكان، فإن ما يلفت النظر هو ضعف برنامج السكن الريفي المخصص للولاية لسنة 2005، الذي يبدو غير كاف بالمقارنة مع الاحتياجات المعبر عنها والمبررة.

وبالفعل، ورغم استفادتها من برامج معتبرة في مجال السكن الريفي، حيث أن إنجازها مكن من تحسن ملموس في وضعية السكن، إلا أن الولاية في حاجة إلى جهد مستمر لتجديد حظيرتها السكنية غير اللائقة، التي تبدو مهددة مع أي اضطراب جوي، قد تعرفه المنطقة.

إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى انعكاسات سيئة على البرنامج وفشل الجهود المبذولة لحد الآن لإنجازه، إذا لم يتم توفير الحصص التكميلية المطلوبة والاعتمادات اللازمة.

● وفي ميدان تحسين الإطار المعيشي لسكان المناطق الحدودية، يظل إنشغال الولاية منصبا على تنمية دائرة برج باجي مختار. ففي هذا التوجه تم تركيز كل الجهود من طرف الولاية. لكن هذه الجهود مازالت محدودة أمام الاحتياجات الكبيرة والإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها.

إقتراحات

إضافة للإقتراحات التي تضمنتها الملاحظات المشار إليها أنفا، من المفيد اقتراح ما يلي :

1-اعتماد اللامركزية على مستوى الوالي بخصوص إجراءات توزيع وتنفيذ الاعتمادات المالية لضمان التوزيع الأكثر فائدة، وتوازن للغلاف المالي الموجه لتنفيذ برامج تنمية الولاية.

2-اتخاذ تدابير لتحديد تكاليف برامج التجهيز لمراعاة خصوصيات الجنوب الكبير، وتخفيض تكاليف استهلاك الكهرباء، وتكاليف النقل الجوي، مع تثمين الوظائف العمومية المشغولة في المناطق الجنوبية، بالقدر الذي يؤدي لجلب للمؤسسات والإطارات للإقامة في ولاية أدرار.

3 -إتخاذ التدابير الضرورية لتسيير الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، لكون هذا الصندوق يشكل آلية استثنائية لدعم البرامج العادية للتنمية.

4-أشغال أنشطة صيانة ودعم زالفقاقيرس بواسطة صندوق دعم الفلاحة **(FNRDA)** والصندوق الخاص بالجنوب **(FSDRS)** والبرامج البلدية للتنمية **.(PCD)**

5 -الاستمرار في الجهد المبذول في ميدان الإسكان مع تهيئة للبرامج المعدة من طرف الولاية، هذه الولاية التي تتحكم بشكل جيد في سيرورات التخطيط، الإنتاج وتوزيع السكن، أين تظهر الحاجة الملحة لنمط الإسكان الريفي على وجه الخصوص.

ترقية السياحة .. و "أدرار مؤهلة"

● أما في ميدان السياحة، فإن ولاية أدرار تتوفر على إمكانيات متعددة لتطوير هذا القطاع في حالة وجود الاستثمارات المناسبة. وفضلا عن ذلك، فإنه بالإمكان إعداد برنامج يخصص لاستغلال الموارد التي تزخر بها الولاية لتدعيم المنشآت القائمة.

وأخيرا، فإن وضعية دائرة "برج باجي مختار" تستحق الاستفادة من برنامج خاص يرفعها إلى المستوى الذي يسمح لها للقيام بالدور المرتقب لها.

على الرغم من المعوقات والصعاب القائمة، وعلى ضوء الجهد المبذول على مدار الـ 5 سنوات الأخيرة، على مختلف المستويات، فالآن يجب التأكيد على توفر الشروط الملائمة لتحقيق انطلاقة فعلية للولاية.

ومن المسلم به، هو انطلاق التنمية وتأكدها بالولاية، وأن أسس المستقبل الواعد تظهر جلية، كما أن الأنشطة والبرامج التي استفادت بها الولاية أعطت نتائج مفيدة يتعين الاستمرار في تحقيقها.

إذا كان ذلك صحيحا، فالولاية لازالت تواجه على الدوام مشاكل متعلقة بالتنمية ازدادت حدتها بفعل الظروف الجغرافية والمناخية من جهة ونقص الشروط القاعدية الضرورية وعلى وجه الخصوص التأطير، اليد العاملة المؤهلة، التموين، و وسائل الإنجاز من جهة أخرى.

إن أهمية تلك الظواهر التي تعرقل مسار التنمية، تستدعي التكفل بها على المستوى المركزي، قصد المساعدة على علاج ما تفرزه من مشكلات.

ذلكم هو الشعور الذي عبر عنه سكان أدرار، هؤلاء المقتنعين تمام الاقتناع بالعناية الكبيرة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية للمنطقة، وبالجهد المبذول من طرف الدولة في ميدان تنمية ولاية أدرار

شاطئ الخارجي...

OSCE PA

- المنتدى الأورو- متوسطي الثاني حول الهجرات
- إجتماع المجموعة الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط
- للمجلس البرلماني لمنظمة الحلف الأطلسي

INTER-PARLIAMENTARY UNION
UNION INTERPARLEMENTAIRE

ملتقى حول حرية التعبير البرلمان و ترقية التسلح لفائدة رؤساء وأعضاء الهيئات البرلمانية الخاصة بحقوق الإنسان

شارك وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد صويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية الجزائرية في الخارج ، و السيد محمد صالح حرز الله ، عضو مجلس الأمة و السيد خلاف محمود عضو مجلس الأمة في أشغال ملتقى حول حرية التعبير المنعقدة بالعاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 ماي 2005.

ناقش المشاركون خلال هذا الملتقى المواضيع التالية :

- أبعاد و حدود حرية التعبير : استنتاجات و أفاق برلمانية.
- القذف ، القانون و التطبيق.
- حرية التعبير و إدارة الجهات القضائية: القانون و التطبيق.
- الحصانة البرلمانية كوسيلة لحماية حرية التعبير.

الملتقى من تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) و المحافظة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (CDH) .

الملتقى كان مناسبة لتبادل التجارب و من أجل التعريف بتجربة الجزائر الرائدة في مجال حقوق الإنسان و حرية التعبير بعد إقرارها التعددية السياسية و الممارسة الديمقراطية .

الجمعية الجهوية لإفر الثالثة عشر التابعة للجمع البرلمانية للفرنكفونية

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة و مراد بلحاج مصطفى ، عضو مجلس الأمة ، في أشغال الجمعية الجهوية لإفريقيا الثالثة عشر (13) التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية (APF) المنعقدة بالعاصمة الموريتانية نواقشط في الفترة الممتدة ما بين 11 و 13 ماي 2005 و قد ناقشت هذه الدورة عدة مواضيع منها:

- الوضعية السياسية و الإجتماعية في القارة الإفريقية .
- مهمة لجنة الإتحاد الإفريقي .
- محاربة السيدا .(SIDA)
- الثنائية البرلمانية (نظام الغرفتين في إفريقيا)

المنتدى الأورو-متوسطي الثاني حول الهجرات

شارك وفد من مجلس الأمة يتكون من :

- **السيدة زهرة ظريف بيطاط** ، نائب رئيس،
- **السيد ناصر بودائن** ، عضو المجلس ،
- **السيد الطاهر زيشي** ، عضو المجلس ،

في أشغال المنتدى الأورو-متوسطي الثاني حول الهجرات تحت عنوان "**الهجرات المتوسطية**" "**آفاق وتحديات**" بالعاصمة الإيطالية روما في الفترة الممتدة من 23 إلى 24 ماي 2005.

ويدخل الإجتماع في إطار إعداد تقرير جديد حول موضوع الهجرات في المتوسط لتقديمه إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في دورتها القادمة.

للإشارة فإن المنتدى من تنظيم لجنة الهجرة واللاجئين والسكان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي
- دورة الربيع -

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد الحميد لطرش ، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة ، و السيد مصطفى شلوفي و السيد مصطفى خيار عضوا لجنة الدفاع .

في جلسات الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي التي احتضنتها " لوبياناة عاصمة سلوفينيا في الفترة الممتدة ما بين 27 و 31 ماي 2005.

الندوة البرلمانية
العربية لمكافحة الرشوة

شارك وفد من مجلس الأمة يضم السادة فلاح محمد رئيس لجنة التربية والسيد كورتل الباهي عضو مجلس الأمة في الندوة البرلمانية العربية لمكافحة الرشوة المنعقدة بالعاصمة المصرية القاهرة يومي 15 و16 جوان 2005.

الندوة من تنظيم الفرع العربي للهيئة الدولية لمكافحة الرشوة بالتعاون مع البرلمان المصري حيث تم دراسة المعاهدة الأممية لمكافحة ظاهرة الرشوة.

إجتماع المجموعة الخاصة
بمنطقة البحر الأبيض المتوسط للمجلس البرلماني لمنظمة الحلف الأطلسي

شارك السيد مصطفى شلوفي عضو لجنة الدفاع بمجلس الأمة في أشغال اجتماع المجموعة

الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط للمجلس البرلماني لمنظمة الحلف الأطلسي (OTAN) و التي جرت يومي24 و25 جوان 2005 بنابل(إيطاليا).

الاجتماع التحضيري للدورة
التدشينية للمجلس البرلماني للبحر الأبيض المتوسط

شارك وفد من مجلس الأمة يضم السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة ، السيد عطية بلقاسم رئيس لجنة الفلاحة في أشغال الاجتماع التحضيري للدورة التدشينية للمجلس البرلماني للبحر الأبيض المتوسط التي جرت يومي 24 و27 جوان 2005 بنابل (إيطاليا).

للإشارة فإن المنتدى من تنظيم لجنة الهجرة واللاجئين والسكان التابعة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي
- دورة الربيع -

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد الحميد لطرش ، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة ، و السيد مصطفى شلوفي و السيد مصطفى خيار عضوا لجنة الدفاع .

في جلسات الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي التي احتضنتها " لوبيانا " عاصمة سلوفينيا في الفترة الممتدة ما بين 27 و 31 ماي 2005.

الندوة البرلمانية
العربية لمكافحة الرشوة

شارك وفد من مجلس الأمة يضم السادة فلاح محمد رئيس لجنة التربية والسيد كورتل الباهي عضو مجلس الأمة في الندوة البرلمانية العربية لمكافحة الرشوة المنعقدة بالعاصمة المصرية القاهرة يومي 15 و16 جوان 2005.

الندوة من تنظيم الفرع العربي للهيئة الدولية لمكافحة الرشوة بالتعاون مع البرلمان المصري حيث تم دراسة المعاهدة الأممية لمكافحة ظاهرة الرشوة.

إجتماع المجموعة الخاصة
بمنطقة البحر الأبيض المتوسط للمجلس البرلماني لمنظمة الحلف الأطلسي

شارك السيد مصطفى شلوفي عضو لجنة الدفاع بمجلس الأمة في أشغال اجتماع المجموعة الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط للمجلس البرلماني لمنظمة الحلف الأطلسي (OTAN) و التي جرت يومي 24 و25 جوان 2005 بنابل (إيطاليا).

الاجتماع التحضيري للدورة
التدشينية للمجلس البرلماني للبحر الأبيض المتوسط

شارك وفد من مجلس الأمة يضم السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة ، السيد عطية بلقاسم رئيس لجنة الفلاحة في أشغال الاجتماع التحضيري للدورة التدشينية للمجلس البرلماني للبحر الأبيض المتوسط التي جرت يومي 24 و27 جوان 2005 بنابل (إيطاليا).

الدورة السنوية الـ14 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE)

شارك وفد من مجلس الأمة يضم السادة عبد الرزاق بوحارة و الصديق شهاب نائبا رئيس مجلس الأمة في أشغال الدورة السنوية الـ 14 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والتي انعقدت بواشنطن خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 05 جويلية.

صادفت هذه الدورة الذكرى الثلاثون لتأسيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقب معاهدة هلسنكي سنة 1975 وكان الموضوع الرئيسي

المطروح للنقاش هو التحديات المفروضة على المنظمة ثلاثون سنة بعد تأسيسها كما تم خلال هذه الدورة انتخاب رئيس جديد للجمعية

أشغال الدورة السنوية الـ31 للجمعية البرلمانية للفرانكفونية

شارك وفد من مجلس الأمة يضم السادة محمد أمير ، عضو مجلس الأمة ، عمار حماد، عضو مجلس الأمة ، مسعود بدوحان، عضو مجلس الأمة ، في أشغال الدورة السنوية الـ31 للجمعية البرلمانية للفرانكفونية والتي جرت ببروكسل ما بين 06 إلى 09 جويلية 2005.

ملتقى حول ممارسات التشريعات المتعلقة بأهالي البلد الأصليين

شارك وفد من مجلس الأمة في ملتقى حول ممارسات التشريعات المتعلقة بأهالي البلد الأصليين (Autochtones) والذي انعقد

بجنيف (سويسرا) في الفترة الممتدة من 25 إلى 26 جويلية 2005 و قد ضم الوفد السادة :

- محمد أمير ، عضو مجلس الأمة ،
- مسعود بدوحان ، عضو مجلس الأمة
- عمار حماد ، عضو مجلس الأمة ،

للتذكير فإن هذا الملتقى من تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي **(UIP)** والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة **(HCDH)**.

تهنئة

تتقدم مجلة " مجلس الأمة " بأخلص التهـ
للزميل عبد المجيد نعموت ، مدير الدراسـ
المكلف بالعلاقات الخارجية
بمناسبة تعيينه قنصلا عاما
ببروكسل ،
وتتمنى له التوفيق في
مهامه الجديدة .

رئيس المجلس الوطني لأقاليم جنوب إفريقيا في الجزائر

جرت يوم الخميس 19 ماي 2005 بمقر مجلس الأمة جلسة محادثات رسمية بين وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، وفد عن المجلس الوطني لأقاليم جنوب إفريقيا برئاسة السيد منينوا جوهانس مهلانغو، الذي أدى زيارة رسمية للجزائر بدعوة من رئيس مجلس الأمة في الفترة من الأربعاء 18 ماي 2005 .

تفعيل مبادرة NEPAD من اولويات الجانبين

و قد تناولت المحادثات العلاقات المميزة بين الجزائر و جنوب إفريقيا و نضالات الشعبين من أجل التحرر و الكرامة ، و استعرضت الخطوات المحققة في السنوات الأخيرة من خلال ربط الصلة و التواصل بين البلدين و إقامة علاقات تجارية و اقتصادية في مختلف المجالات .

الجانبان أكدا على ضرورة رفع العلاقات البرلمانية بين البلدين إلى مستوى العلاقات الإقتصادية و السياسية بتكثيف اللقاءات و تنسيق المواقف تجاه القضايا الدولية و الإقليمية و الجهوية ذات الاهتمام المشترك ، و تطرقا إلى أهمية تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا NEPAD و مساهمة البرلمانيين في ترقيتها و دعمها في المحافل الدولية .

و من جهة أخرى تعرض وفدا البلدين إلى قضايا إقليمية و دولية كالوضع في الصحراء الغربية و فلسطين و العراق ، و بهذا الصدد أكدا على ضرورة العمل من أجل تمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره طبقا للوائح و القرارات الأممية و أكد حرصهما على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة طبقا لشرعية الدولية على حرصهما على وحدة و سيادته العراق و حقه في إقامة مؤسساته الوطنية.

المجلس الوطني :

الرئيسة : باليكا مبيتي

عدد الأعضاء : 400 ينتخبون عن طريق الاقتراع المباشر

عدد النساء : 131 مما يمثل 32.7 بالمائة

مدة العهدة 5 سنوات

تاريخ آخر تجديد : 14 أبريل 2004

طريقة الاقتراع :

ينتخب 20 عضوا من القوائم الوطنية للأحزاب والباقي عن طريق الانتخابات المحلية.

يحصل كل حزب على أربعة مقاعد عن كل نسبة مئوية يحوز عليها على المستوى الوطني.

وفي حالة شغور المنصب يعين عضو آخر من نفس القائمة الحزبية حسب الترتيب الذي حصل عليه في الانتخابات.

آخر تجديد عرفه المجلس الوطني لجنوب أفريقيا كان في 14 أبريل 2004 حيث تنافس 35 حزبا على مقاعد المجلس في ال400 في ثالث انتخابات تشريعية ديمقراطية تعرفها جنوب أفريقيا.

نتائج الانتخابات :

المجلس الوطني الافريقي:	279
التحالف الديمقراطي:	50
حزب الحرية لإنكاتا:	28
الحركة الديمقراطية الموحدة:	9
الحزب الوطني الجديد :	7
الديمقراطيون الأحرار:	7
الحزب الافريقي الديمقراطي المسيحي:	6
حزب الحرية	+ 4
الحزب الديمقراطي المسيحي الموحد :	3
المجلس الافريقي :	3
منظمة الشعب الأزاني:	2
حزب الأقلية :	2

المجلس الوطني الاقاليم :

الرئيس : ميناوا وهانس ماهلانغو.

عدد الأعضاء 90 منتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر.

عدد النساء 18

مدة العهدة 5 سنوات.

ملاحظة :

لا يعتبر كل أعضاء مجلس الأقاليم أعضاءا دائمين لأن 36 عضوا يعينون لمدة معينة ولمهام خاصة ويخضع العدد الباقي للاقتراع غير المباشر.

وفد مجلس أقاليم جنوب افريقية قام بزيارات قادته إلى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، ومؤسسة سوناطراك "بحاسي رمل ".

وقبل مغادرته أرض الوطن زار الوفد رفقة عدد من أعضاء مجلس الأمة مدينة غرداية السياحية حيث كان في استقبالهم السلطات المحلية للولاية.

الدورة الـ46 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

رئيس المجلس ، و رئيس اللجنة التنفيذية يؤكد أن«الدورة فرصة لتعميق الحوار البرلماني الإفريقي»

ترأس السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي وفدا برلمانيا في اشغال الدورة ال26 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي التي جرت أشغالها بلواندا عاصمة أنغولا من 26 إلى 28 ماي 2005.

ضم الوفد كلا من السادة: امحمد قازوز ، رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة سابقا ، قدور دواجي رئيس كتلة حركة مجتمع السلم بالمجلس ، بوزيد لزهاري ، عضو مجلس الأمة ، شكيب جوهري نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

صورة من المؤتمر 27المنعقد بالجزائر

شعرت بعاطفة قوية تغمرني و أقدامي تطأ أرض هذا البلد (العزيز علينا جميعا) ، بلد التضحيات والمقاومة لدحر واحد من أخر جيوب الاستعمار في أفريقيا والمساهمة في اندثار نظام الابرتايد البغيض.

ونحن نتشرف بالتواجد فوق هذه الأرض الطيبة والجميلة ، كيف لنا ألا نتذكر المقامة الباسلة للشعب الأنغولي البّطل والتضحيات الجسيمة التي قدمها لتحرير بلاده

تحية اعتراف لجهود الحكومة الانغولية في تحقيق السلم

ثم كيف لنا أن لا نذكر باحترام واعتزاز الطريقة الحكيمة والمتبصرة التي فوت بها هذا البلد الشقيق الفرصة على أولئك الذين أرادوا تمزيق أواصره.

كيف لنا أن نتجاهل الجهد الجبار الذي قام به حكماء هذا البلد ، لكي يسمح لكل الانغوليين قبول بعضهم البعض والتعاون مع بعضهم البعض والمشاركة في مسعى التنمية والازدهار والتقدم معا..

لاشك أن الفضل والشرف يعودان إلى فخامة الرئيس دوس سانتوس وحكومته ، وكافة الأطراف التي ساهمت في تحقيقه ، ولكن يحق لنا الجزم اليوم بأن المنتصر الأول على هذه المحنة ، هو الشعب الأنغولي الشقيق بكامله.

السيد الرئيس،

إننا نبق كذلك شاهدين و متعاطفين مع جهود الحكومة من أجل محو آثار الحرب وبالأخص إزالة الملايين من الألغام وعودة آلاف من اللاجئين إلى أنغولا ، ولا ينتابنا أدنى شك في نجاح هذا المسعى وما انعقاد الدورة 46 للجنة التنفيذية للاتحاد

البرلماني الإفريقي في لواندا إلا دلالة على عودة السلم والوئام في هذا البلد الشقيق الذي يتطلع الآن إلى القيام بدوره الجهوي والقاري والعالمي.

سيدي الرئيس ،

سيداتي سادتي،

اسمحوا لي الآن أن أعبر باسمي وباسم كافة نظرائي البرلمانيين الأجلاء الحاضرين هنا عن عميق شكري وامتناني لمعالي السيد رويرتو دي ألميدا ، رئيس الجمعية الوطنية الأنغولية وإلى كافة أعضاء هذه الهيئة البرلمانية ، وعلى الترحيب الأخوي الصادق الذي غمرنا به.

وأن أشكركم سيدي الرئيس ، ومعكم كافة أعضاء الشعبة البرلمانية الأنغولية الشقيقة ، على الجهد المشكور الذي بذلتموه والتنظيم الجيد الذي أعددتموه لكي تتم أشغالنا في أحسن وأنسب الظروف.

كما لا يفوتني أن أجدد التهنئة بهذه المناسبة للأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي الذين انتخبوا في دورتنا الماضية بالجزائر.

وأن أقول لهم أنني على يقين من أننا معا سوف نبذل كافة الجهود الممكنة للنهوض بمسؤولياتنا وتمكين منظمتنا من القيام بواجباتها في مواجهة التحديات التي تقوم في وجه القارة الإفريقية ، وأود أيضا بهذه المناسبة أن أحيي أعضاء الأمانة العامة لاتحادنا على تنظيم هذا الاجتماع شاكرا تفانيهم في العمل مقدرا لهم كافة الجهود التي بذلوها من أجل أن يلتقي البرلمانيون الذين انتخبتهم برلماناتهم الإفريقية لتمثيلها في هذا اللقاء في جو تغمره مشاعر الأخوة الصادقة.

كما يحدوني أمل كبير ، أيها الاخوة والأخوات ، في أن تمثل دورة لواندا للاتحاد البرلماني الإفريقي علامة بارزة في الطريق الذي يؤدي بنا إلى مؤتمرنا القادم ، حيث سنعكف خلالها على تقييم الأعمال التي قمنا بها وتلك التي من المنتظر أن نقوم بها وفقا للقرارات والتوصيات التي تم تبنيها في مؤتمرنا السابع والعشرين وكذلك سوف نبحث الحسابات الختامية للاتحاد ونستمع إلى تقرير المراجعين ، كما سنضع مشروع جدول أعمال مؤتمرنا الثامن والعشرين ومشروع جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية .

ن... سيداتي ، سادتي ،

يمثل هذا اللقاء ، أيضا فرصة للتأكيد على الدور الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الإفريقي كمنتدى للحوار البرلماني الإفريقي وكهيئة لتنسيق نشاطات البرلمانات الوطنية على الصعيد الدولي ، وأعتقد أن المناقشات التي نجريها اليوم في لواندا سوف تسمح ولاشك بتحقيق تقارب أفضل بين البرلمانات الوطنية وتدعيم أكبر لروابط التعاون والصداقة بين البرلمانيين الأفارقة.

تهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية المستدامة

إن اتحادنا منشغل بكل ما من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة في بلداننا وفي قارتنا ، وحيث يبقى السلم هو الشرط الأول الذي يجب تحقيقه من أجل إرساء أسس التنمية المستدامة ، فإنه يجب علينا أن نهيئ المناخ الملائم لتحقيق السلم

امحمد قازوز

بوزيد لزهاري

من خلال السعي باستمرار ودونما كلل إلى تعزيز وتدعيم القيم الديمقراطية والحكم الراشد ، الأمر الذي يسهم في تعزيز جهود القارة في تطور الإنسان الإفريقي ، منطلقين في ذلك من الدور الفاعل الذي تؤديه البرلمانات الوطنية على صعيد تحقيق أهداف "النيباد" ، وعلى الإعلان الصادر عن قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي حول «الديمقراطية ، الحاكمية السياسية والاقتصادية». إنه مما لاشك فيه أن الاتحاد البرلماني الإفريقي قد كرس جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً في العمل على إصدار القرارات المرتبطة بدور البرلمانات الوطنية في تعزيز وتدعيم القيم الديمقراطية والحكم الراشد وفي تحقيق أهداف "النيباد".

وفي هذا السياق ، فإن هناك دورا يمكن للبرلمانات الوطنية أن تقوم به من أجل بذل مزيد من الجهد في دراسة هذه القرارات في أجهزتها المختلفة ومن ثم العمل على ما يمكن تنفيذه منها. وفي هذا الإطار تأتي أهمية استحداث الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها الاتحاد ، مشيرين إلى أهمية الجهود التي يجب أن تبذل من أجل العمل على تنفيذ مجمل القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الإفريقي، من خلال الجهود التي تبذلها البرلمانات الوطنية.

نريد أن نعمل كذلك على زيادة فاعلية الاتحاد وتقوية دوره من خلال توسيع عضوية الاتحاد ، ومن خلال السعي لاستقطاب الدول غير الأعضاء للمساهمة في نشاطات الاتحاد وذلك بعمل مشترك بين الرئاسة والأمانة العامة.

قدور دواجي

انشاء لجنة المرأة تفعيل لدور المرأة البرلمانية الإفريقية

شكيب جوهري

ونريد أن نعمل كذلك على تفعيل دور المرأة البرلمانية الإفريقية وذلك بإنشاء اللجنة الدائمة للنساء البرلمانيات تنفيذا للقرار الذي اتخذه المؤتمر السابع والعشرين بالجزائر ، بما يتطلبه ذلك من إدخال التعديلات اللازمة على دستور الاتحاد وأنظمته الداخلية.

ولابد لنا أيضا من العمل على وضع إطارات مؤسسية لعلاقات الاتحاد البرلماني الإفريقي مع المنظمات البرلمانية ومجالات التعاون فيما بينها ، خاصة فيما يتصل بالدور الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الإفريقي في مجالات التنظيم والتنسيق في اجتماعات المجموعة الإفريقية في الاتحاد البرلماني الدولي خاصة وأننا كمجموعة إفريقية نمثل كتلة جيوسياسية هامة وفاعلة ومؤثرة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي ، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل إسماع صوت القارة الإفريقية في هذا المنبر الهام ، نحرص ومن خلال وسائل التشاور والتضامن على أن نحقق المزيد من الإنجازات التي نرمي بها إلى تحقيق المزيد من العدالة والمساواة في العلاقات الدولية.

العمل على تدعيم علاقات الاتحاد مع المنظمات البرلمانية الأخرى

أما فيما يتصل بعلاقاتنا مع البرلمان الإفريقي ، فإننا نريد لهذه العلاقات أن تكون علاقات تعاون نهدف بها إلى خدمة قضايا القارة الإفريقية ، وعليه نرى أن نسعى إلى تبادل وضع المراقب بين الاتحاد والبرلمان والإفريقي لكي يتمكن البرلمان الإفريقي من الوقوف على أعمالنا بشكل مستمر ولكي نقف على الأعمال التي يقوم بها أيضا.

كذلك لا نغفل أهمية العمل على تدعيم علاقات الاتحاد مع المنظمات البرلمانية القارية ، وكذا تدعيم علاقات التعاون البرلماني العربي الإفريقي ، حيث نأمل أن يتم عقد المؤتمر البرلماني العربي الإفريقي الثاني عشر في أقرب الآجال ، كما نأمل كذلك في إحياء نشاط لجنة المتابعة المؤلفة من ممثلين برلمانيين لكل من الجانبين العربي والإفريقي...»

تلكم هي في اعتقادي ، بعض المناهج التي يمكن استغلالها في إطار الاتحاد البرلماني الإفريقي من أجل التفكير فيما يخدم أهداف التنمية في قارتنا.ولاشك أنه بوسعنا كبرلمانيين المساهمة في تحقيق هذه الأهداف بكفاءة و جدارة واقتدار.

و بالإضافة إلى هاته القضايا التي تسترعي اهتمامنا هناك مسائل مالية لا تقل أهمية إذا أردنا أن نعزز دورنا على الصعيدين القاري والدولي ، فعلينا أن ندرك أهمية بذل الجهود من أجل حث الدول الأعضاء على سداد مساهماتهم في الاتحاد حتى نتمكن من النهوض بواجباتنا ومسؤولياتنا.

مرة أخرى أجدد شكري وامتناني لمعالي السيد روبرتو دي ألميدا ، رئيس الجمعية الوطنية الأنغولية على الترحيب الأخوي الصادق وعلى كل ما بذله من جهد وأتاح لنا من وسائل لكي نؤدي أعمالنا في أفضل الظروف وأحسنها...

نتائج الدورة

وبعد يومين من الأشغال اختتمت الدورة الـ46 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي بالمصادقة على :

* تقرير اللجنة
* قرار اقتراح في الدورة القادمة تعديل خاص بالقانون الأساسي للاتحاد تجسيدا للائحة الجزائر الخاصة بإنشاء لجنة للنساء البرلمانيات
* تاريخ ومكان انعقاد الدورة الـ47 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ28 للاتحاد البرلماني الافريقي بكونغو برازافيل في نوفمبر 2005.
* تنظيم مؤتمر إقليمي مشترك بين الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني الدولي (U.I.P) و منظمة اليونسيف حول العنف ضد المرأة في إفريقيا.
* توصية لتبني موقف إفريقي موحّد إزاء مشروع قرار المؤتمر الثاني لرؤساء برلمانات العالم الذي سينعقد في سبتمبر المقبل بنيويورك.

وفي الختام ، ألقى السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ، كلمة حيا فيها نجاح الأشغال والنتائج التي خرجت بها دورة لواندا.

استقبالات ، لقاءات على هامش الدورة

على هامش أشغال الدورة الـ46 اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمان الإفريقي أجرى رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي لقاءات ومحادثات مع عدد من رؤساء البرلمانات الإفريقية ورؤساء الوفود المشاركة.

كما أجرى السيد عبد القادر بن صالح محادثات مع السيد **Roberto de Almide** رئيس المجلس الوطني الأنغولي ، تركزت بالإضافة إلى النقاط المدرجة في جدول أعمال الدورة على العلاقات الثنائية بين الجزائر وأنغولا وحول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

الدورة الـ46 لمجلس الإتحاد البرلماني العربي

احتضنت الجزائر في الفترة الممتدة من 11 إلى 12 جويلية 2005 الدورة الـ46 لمجلس الإتحاد البرلماني العربي

افتتاح الدورة 46

الدورة التي دامت يومين بقصر الأمم (الجزائر) ، جرت تحت الرعاية السامية للسيد عبد العزيز بوتفليقة ، و حضر جلستها الإفتتاحية السيد عمرو موسى ، الأمين العام للجامعة العربية و أعضاء من الحكومة

و السلك الدبلوماسي العربي المعتمد بالجزائر ، و كان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد بعث برسالة إلى المشاركين تلاها نيابة عنه وزير العمل و الضمان الإجتماعي السيد الطيب لوح . أكدها فيها حاجة الأقطار العربية الماسة إلى تحقيق مصالحة عربية شاملة تكرس قيم الحوار و العدل و المساواة و تعزز الثقة و التواصل بين الشعوب العربية و ترسخ قيم الحكم الراشد و الديمقراطية في الوطن العربي ، مشيرا إلى ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق البرلمانيين العرب بإعتبارهم ممثلي الشعوب العربية و المعبرين عن تطلعاتهم و إنشغالاتها .

لوخيف أنه يتعين عليها الكثير من العمل بالنظر إلى ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها و بخاصة البرلمانيين العرب مشيرا أن ما تمر به الأمة العربية على كل المستويات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية يحتاج إلى بذل المزيد من الجهد للخروج من دوامة التخلف و الفقر و الأمية و تجاوز حال التشتت و التشرذم و الإستكانة و الإستيلاء.

و من أجل كسب الرهانات المفروضة على الأمة العربية أبرز بوتفليقة ضرورة بناء الإنسان بوعي أكثر نضجا و فهما للواقع مشيرا أن هذا الوعي ينكفل ببناء المستقبل و يراهن على خوض معركة التحديث و الديمقراطية و تجسيد الحكم الراشد و تحقيق المساواة و العدل .

كما أكد بوتفليقة أن حضور البرلمانيين المشاركين في هذه الدورة التي وصفها بالموعد التاريخي الهام يحمل أكثر من دلالة و يتم عن أكثر من معنى مشيرا أنه حضور يترجم إيمان البرلمانيين الصادق بما هو منوط بنا جميعا من مسؤوليات إزاء أمتنا ، مشيرا إلى أن الجزائر ملتزمة بتطوير آليات العمل العربي المشترك في سبيل تفعيل صيغ التضامن

العربي و تمكين للاتحاد البرلماني العربي من تأدية مهامه و تحقيق أهدافه من خلال تكثيف مجالات التعاون و التضامن و التشاور و التنسيق .

و بعد أن أبرز رئيس الجمهورية أن إنعقاد هذه الدورة يتزامن مع مرور الأمة العربية بأوضاع حرجة كما هو الحال بفلسطين التي أكد بشأنها على ضرورة الانسحاب الكامل للجيوش الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، أشار إلى تحمل إسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام نتيجة تعنتها و عدم وفائها بالتزاماتها و عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمة و هيئة الأمم المتحدة، مجددا تمسك الجزائر بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين .

و فيما يخص الوضع في لبنان أعرب الرئيس بوتفليقة عن تنديد أسفه لـ تجاوز الأعراف الدولية و مبادئ السيادة و خرق قواعد الديمقراطية فيما يتعرض له هذا البلد من ضغوط و تهديدات بالتدخل في شؤونه الداخلية و ما يلقى من إعتداءات جائرة على أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي و لدى تطرقه إلى الأوضاع في السودان عبر رئيس عن رفضه التدخل في شؤونه الداخلية مباركا ما توصل إليه من وفاق وطني بفضل الحكمة و الحوار و التعقل.

من جانبه دعا السيد عمار سعداني ، رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى تحسين هذه التشريعات بما يتوافق و متطلبات المرحلة الحالية و مواكبة التقدم العلمي و التكنولوجي للخروج من دائرة التخلف و التبعية و تمكين أيضا المرأة من حقها و إعطائها المكانة اللائقة بها في المجتمع ، مؤكدا أن هذا المسعى لن يتأتى إلا بتعزيز الممارسة الديمقراطية و ترسيخ قيم المواطنة و القضاء على الفساد بكل أنواعه و الاعتزاز بالهوية و الانتماء للوطن و الأمة و الدفاع عن مصالحها و الحرص على الموقف الموحد في القضايا المصيرية و دعم التكامل الاقتصادي و التأكيد على السوق العربية المشتركة و الوعي برهانات و تحديات العولمة.

إشادة بمسعى المصالحة الوطنية

.. البرلمانيون العرب المشاركون في الدورة قد وجهوا خلال الجلسة الختامية رسالة إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، أشادوا فيها بسعيه لتحقيق الأمن و الاستقرار و تجسيد الوئام و المصالحة الوطنية آملين أن يعم هذا المسعى جميع أقطار الوطن العربي .

نددوا بقانون تمجيد الاستعمار

البرلمانيون العرب طالبوا بحذف مادته الرابعة

البيان الختامي

تضمن توصيات تخص التضامن العربي و مشروع الشرق الأوسط الكبير و الارهاب و اسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية و كذا قرارات تهم الشؤون البرلمانية و السوق العربية المشتركة و شؤون المرأة . فقد أكد البيان وحدة الهدف و المسير و المصالح المشتركة لشعوب الأمة العربية و بلدانها و شدد بالتالي على ضرورة العمل الجاد لتوحيد صفوفها و ذلك ايمانا بأن التضامن العربي يشكل القاعدة الأساسية لحماية مصالحها .

كما جاء في البيان قرارات حول التضامن مع القضية الفلسطينية و سوريا و لبنان و العراق و السودان حيث جددت المواقف التقليدية المعروفة في الدول العربية في هذا الشان بالاضافة لقرارات تاكد قاييد المشاركين في الدورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل .

اما عن مشروع الشرق الأوسط الكبير فقد أعرب المجلس عن رفضه لهذا المشروع الذي تروج له الادارة الأمريكية معتبرين انه محاولة مكشوفة لطمس الهوية العربية و الاسلامية في المنطقة و إدماج إسرائيل فيها .

و أكد المجلس أن عملية الاصلاح و التطوير و التحديث هي شان داخلي تقرره إرادات الشعوب وفقا لمصالحها داعيا الحكومات العربية الى مباشرة هذه العملية دون ابطاء بما ينسجم مع خصوصيات كل بلد .

و حول الارهاب أكد البيان مواقف الاتحاد السابقة التي وردت في قرارات مجالسه و مؤتمراته داعيا مجددا إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف للارهاب و الاتفاق على مختلف اوجه التعاون بين الدول من اجل مكافحة هذه الظاهرة .

كما ندد البرلمانيون بالقانون الفرنسي الصادر في 23 فيفيري الماضي الذي يمجد الاستعمار مطالبين بحذف المادة الرابعة منه التي تعتبر الاستعمار ظاهرة حضارية . و ضرورة ادراج التاريخ الاستعماري في الانظمة التربوية الأجنبية قصد فضح حقيقة الاستعمار و مثيمته .

و جاء في البيان الختامي قرارات حول اسهام البرلمانات في دعم المنظمات غير الحكومية و ذلك قناعة منه بالدور الهام الذي تلعبه هذه المنظمات في حياة المجتمعات العربية لاسيما في تكوين الرأي العام .

أما عن القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية فقد تقرر تفويض رئيس الاتحاد و امينه العام لتشكيل لجنة مصغرة من ممثلي 5 أو 6 برلمانات و مجالس عربية لها علاقة جيدة مع البرلمان الأوروبي لوضع آلية مناسبة لاحياء العلاقة بين البرلمان الأوروبي و الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا .

وتضمن البيان توصيات الهيئة البرلمانية لسوق العربية المشتركة التي تدعو لعقد اجتماع مع رؤساء البرلمانات العربية لمناقشة المعوقات و المشكلات التي تواجه الهيئة في تحقيق اهدافها ووضع الحلول و الآليات لذلك . اما فيما يخص شؤون المرأة فاكدت القرارات العمل على زيادة عدد النساء ضمن ممثلي البلدان العربية في البرلمان العربي و أكدت ايضا على تطوير التشريعات العربية بحيث تضمن حماية كاملة لحقوق المرأة و الأسرة .

ومن جانب اخر اوصت لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و الاجتماعية في البيان الختامي إعفاء الشعبة البرلمانية العراقية من التزاماتها المالية اتجاه الاتحاد . و كذا الامر بالنسبة لبرلمان جزر القمر .

وقدم البرلمانيون العرب من خلال البيان موافقتهم لمشروع بيان المقر الدائم للاتحاد بدمشق و كذا موافقتهم على استمرار رئيس الاتحاد السيد نبيه بري لرئاسة لجنة بناء المقر .

الدورة السادسة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي

الشعبة الجزائرية تحرز نيابة رئاسة لجنة المرأة و الطفولة في مجلس الشورى المغاربي

شاركت المجموعة البرلمانية الجزائرية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي برئاسة السيد إبراهيم بولحية رئيس المجموعة وعضو مجلس الأمة، في الدورة العادية السادسة للمجلس بالعاصمة التونسية يومي 01/ 02 جوان 2005.

السيد إبراهيم بولحية

سبق أشغال الدورة اجتماع لمكتب المجلس في دورته التاسعة عشر يوم الاثنين 30 ماي 2005، وتم فيه:

إقرار مشروع جدول أعمال الدورة السادسة للمجلس،

- دراسة الوضع المالي للمجلس،
- إقرار التوزيع الجديد للجان المجلس،
- دراسة إنشاء لجنة المرأة والطفولة،
- ضبط طريقة سير أشغال الدورة السادسة للمجلس.

وعملا بتوصية مجلس الشورى في دورته الخامسة بتراكشوط سنة 2003 ، تم إنشاء لجنة المرأة والطفولة كلجنة دائمة بمجلس الشورى. وقد أسندت رئاستها إلى الشعبة التونسية التي تترأس الدورة، ونيابة الرئاسة إلى الشعبة الجزائرية.

في جوان 2006

تمثل الجزائر في هذه اللجنة كل من السيدة لكحل حليمة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، والسيدة زاهية بن عروس، عضو مجلس الأمة.

كما اجتمعت اللجان الخمس للمجلس بعد استكمال تشكيلها، ودرست التوصيات والقرارات والنقاط المدرجة في جدول الأعمال، وكذا اقتراحات أعضاء المجلس.

وصدر بيان ختامي يحث خاصة على أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي، وضرورة الإسراع بالمصادقة على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد. كما أكد على جملة من التوصيات منها حث البرلمانيين المغاربيين للانخراط في البرلمان العربي لإنجاحه، وتعزيز علاقات التعاون مع برلمان عموم إفريقيا للتشاور وتنسيق المواقف، وكذا دفع الشراكة بين دول اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي للارتقاء بها نحو شراكة أورو-مغاربية.

وتقرر انعقاد الدورة السابعة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي خلال أيام 08 ، 09 و 10 جوان 2006 بالجزائر، بناء على اقتراح من الشعبة الجزائرية، وذلك تزامنا مع الذكرى السابعة عشر لقمة زرالدة التاريخية التي وضعت اللبنة الأولى لاتحاد المغرب العربي.

وقد شهدت هذه الدورة مشاركة إيجابية والتزاما مطلقا لكافة أعضاء مجلس الشورى بضرورة تفعيل هياكل المجلس وأجهزته، لبناء مغرب عربي موحد، يستجيب لتطلعات الإرادة الشعبية المغاربية.

السيدة زهية بن عروس ، توقفت عند أهمية إنشاء لجنة المرأة

أود بداية أن أهنئ زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الشورى لاتحادنا المغاربي الموقر على انعقاد دورته السادسة بالشقيقة تونس. وأعبّر في ذات الوقت عن سعادتي واعتزازي الكبير لالتحاقي في هذه الدورة ضمن لجنة المرأة والطفولة لمشاركة زميلاتي البرلمانيات المغاربيات في هذا الفضاء الجديد الذي جاء ليدعم بحق إحدى لبنات الديمقراطية وحقوق الإنسان المتمثل في احترام حقوق المرأة والطفل ضمن النسيج الاجتماعي والإنساني على حد سواء.

كيف لا والمرأة في منطقتنا المغاربية كما في العالم تعد القوة الباعثة والمحركة للحياة بكل أبعادها.

مما لا شك فيه أن استحداث لجنة المرأة

- الطفولة ضمن هياكل وآليات مجلس الشورى المغاربي سيكون له الأثر الفعال في تعزيز وتعميق منظوماتنا السياسية
- القانونية والتشريعية للاتحاد وتكييفها مع الضوابط والمعايير الدولية من أجل ترسيخ الديمقراطية وترقية وحماية حقوق الإنسان وفي مقدمتها تجسيد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- ما يزيدني ارتياحا وتفاؤلا لمستقبل العمل البرلماني المغاربي أن يصادف ميلاد – لجنتنا هذه – مع مراجعة البرلمان الجزائري في الآونة الأخيرة لقانوني الأسرة
- الجنسية بما يخدم الأسرة والمجتمع.
- هذا تماشيا مع روح المصالحة الوطنية في بلادي وتجسيدا لبرنامج الإصلاحات الوطنية الشاملة التي شرعنا فيها منذ سنة 1999.

– ما المصالحة الوطنية في الجزائر إلا لبنة في صرح بناء المصالحة إن مغاربيا وعربيا أو إقليميا أو دوليا.

أن استحداث لجنة المرأة والطفولة ضمن هياكل وآليات مجلس الشورى المغاربي سيكون له الأثر الفعال في تعزيز وتعميق منظوماتنا السياسية والقانونية والتشريعية للاتحاد وتكييفها مع الضوابط والمعايير الدولية من أجل ترسيخ الديمقراطية وترقية وحماية حقوق الإنسان وفي مقدمتها تجسيد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قدمت معطيات بالأرقام عن مساهمة المرأة الجزائرية سياسيا واقتصاديا

حسب لغة الأرقام والإحصائيات المسجلة خلال السنوات الأخيرة بلغت نسبة مشاركة النساء الجزائريات في السلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي أرقاما جد إيجابية غير أن ذلك لا يعكس إطلاقا مستوى الإرادة السياسية ولا مستوى نضال وكفاح المرأة الجزائرية عبر مختلف المراحل التي عرفتها الجزائر ... لكن المؤكد اليوم أن جزائر الديمقراطية والتعددية والعصرنة تبني على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية والوعي الجماعي بدور المرأة الريادي بل والمصيري في مواجهة الرهانات الحاضرة والمستقبلية تحقيقا للديمقراطية وإقرارا لدولة الحق والقانون والقيم الإنسانية والأخلاقية.

استقبالات الرئيس

رئيس لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الأمريكي

تحادث السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة مع السيد ريتشارد لوجار (Richard Lugar) رئيس لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الأمريكي بإقامة جنان الميثاق يوم الأربعاء 17 أوت 2005 ، وتم التطرق إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها مكافحة الإرهاب حيث أبرز رئيس مجلس الأمة المعاناة التي تعرض لها الشعب الجزائري بفعل الإرهاب الأعمى وجهود مؤسسات الدولة في التصدي لشروره ، وتحدث في ذات السياق عن مشروع المصالحة الوطنية والآمال المعلقة عليه، من جانبه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأمريكي أعرب عن تقديره لوقوف الجزائر ضد آفة الإرهاب مستوضحا عن آليات سير المؤسسة التشريعية في بلادنا ومؤكدا على ضرورة تظافر المجموعة الدولية ضد ظاهرة الإرهاب.

رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة فرنسا- الجزائر

استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بمقر المجلس يوم السبت 07 ماي 2005 السيد برنارد دوغوزي (Bernard Derosier) رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة فرنسا – الجزائر وعضو الجمعية الوطنية الفرنسية.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية ودور البرلمانيين في ترقية وتطوير مجالات التعاون . كما استعرضت العوامل التاريخية و الجغرافية المميزة للعلاقات وما توفره من آفاق واعدة لصالح البلدين والشعبين.

وزير الشؤون الدينية لسلطنة عمان

و تحدث يوم الأربعاء 18 ماي 2005 مع السيد عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي ، وزير الشؤون الدينية لسلطنة عمان.

حول العلاقات الثنائية وعلى الخصوص مجالات التعاون المتاحة بين البلدين اقتصاديا وثقافيا ، و استعرضت معه دور المؤسسات الدينية في إشاعة قيم الأخوة والتسامح والتصدي لمحاولات تشويه صورة الدين الإسلامي الحنيف.

جواكيم شيسانو المبعث الشخصي لعنان

و استقبل أيضاً السيد عبد القادر بن صالح ،السيد جواكيم

شيسانو (Joaquim Chissano) الرئيس السابق لجمهورية الموزمبيق والمبعوث الشخصي للسيد كوفي عنان .

خلال هذا اللقاء استلم رئيس مجلس الأمة رسالة من قبل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. الرسالة في إطار المشاورات الجارية حول إصلاح منظمة الأمم المتحدة.

مدير المركز الدولي لتدريس الهندسة الكهربائية و أعضاء المجلس العلمي لمركز شمال إفريقيا

و استقبل يوم الثلاثاء 31 ماي 2005 بمقر المجلس ، السيد (ZENOUN JAN PUDLOWSKI) مدير المركز الدولي لتدريس الهندسة الكهربائية وأعضاء المجلس العلمي لمركز شمال إفريقيا.

وكان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول مدّ جسور التقارب والتعاون بين الجامعات ومراكز البحث وحقول العلوم والمعارف من جهة والبرلمانيين من خلال الندوات الفكرية والأيام الدراسية المتخصصة ، والمحاضرات العلمية .

وبهذا الصدد جدد السيد عبد القادر بن صالح حرص مجلس الأمة على مواصلة برنامج نشاطاته الثقافية والعلمية والاستعانة في ذلك بالجامعة باعتبارها مصدر الاشعاع الفكري والعلمي.

وفد برلماني من المجلس الوطني الصحراوي

و استقبل يوم الأربعاء 08 جوان 2005 بمقر المجلس وفدا برلمانيا من المجلس الوطني الصحراوي برئاسة السيد المحفوظ علي بيبه ، رئيس المجلس.

المحادثات تناولت العلاقات البرلمانية ومستجدات القضية الصحراوية وضرورة حلها على أساس مرجعية قرارات مجلس الأمن.

وزير المالية و التخطيط بجمهورية رواندا

و استقبل يوم الثلاثاء 15 جوان 2005 الدكتور (Donald KABERUKA) وزير المالية والتخطيط بجمهورية رواندا ، الذي سلمه رسالة من الرئيس الرواندي (Paul KAGAME) إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

و تم خلال هذه المقابلة التطرق إلى العلاقات الجزائرية الرواندية و سبل دعمها وتوسيعها.

زريما خلفس الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

و استقبل يوم الاثنين 27 جوان 2005 ، الدكتورة ريما خلف هنيدي الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
المحادثات تناولت التعاون بين برنامج الأمم المتحدة والجزائر ، واستعرضت أهداف هذا البرنامج ومجالات التكامل المتاحة بينه وبين النشاط البرلماني في قضايا الحكم الراشد وترقية مجتمعات المعرفة ، والنهوض بالمرأة في الوطن العربي.

وفد عن مجلس الدولة المصري

رئيس المجلس التقى ، وفدا عن مجلس الدولة المصري يتكون من الدكتور ممدوح صديق السيد درويش نائب رئيس مجلس الدولة والأمين العام المساعد و السيد بدر الدين عبد السميع سلامة مصطفى بصيلة المستشار المساعد بمجلس الدولة.
اللقاء كان فرصة للتطرق للتجربة المؤسساتية وسبل التعاون وتبادل الخبرات في المجال التشريعي والقضائي.

وزير التربية و التعليم الإيراني

واستقبل يوم الأحد 03 جويلية 2005 السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بمقر المجلس ، السيد مرتضى حاجي وزير التربية والتعليم للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي يقوم حاليا بزيارة إلى الجزائر
المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وما شهدته من تطورات إيجابية في مختلف المجالات واستعرضت آفاق ترقيتها وتعزيزها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين.

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

و استقبل يوم الاربعاء 06 جويلية 2005 الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج.
خلال هذا اللقاء تم استعراض التحضيرات الجارية لاحتضان الجزائر الدورة الـ 46 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي إستضافها البرلمان الجزائري يومي 11 و 12 جويلية 2005.

رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية العراق

كان يوم 13 جويلية 2005 ضيفا على مجلس الأمة و قد تحادث رئيس المجلس معه حول الوضع العام في العراق و

مسار بناء المؤسسات الوطنية وتفعيلها بما يحقق الاستقرار ويخدم المصالح العليا للشعب العراقي الشقيق.

رئيس مجلس الشعب السوري

و استقبل يوم الخميس 14 جويلية 2005 السيد محمود الأبرش ، رئيس مجلس الشعب السوري .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية و ما يطبعها من ديناميكية على كافة المستويات و تطرقت إلى آفاق التعاون و التكامل الإقتصادي و ترقية التشاور و الحوار بين برلمانيي البلدين .

المبعوث الخاص لرئيس جمهورية نيجيريا

و استقبل يوم الثلاثاء 19 جويلية 2005 السيد إيك نواشوكو (Ike Nwachukwu) المبعوث الخاص لرئيس جمهورية نيجيريا السيد (Olusegun Obasanjo) الذي سلمه رسالة خطية موجهة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وتم خلال هذه المقابلة التطرق إلى العلاقات الجزائرية النيجيرية وسبل دعمها وتوسيعها.

السفراء

سفير الجمهورية الإشتراكية الفيتنامية

و استقبل يوم الاثنين 23 ماي 2005 بمقر المجلس ، السيد VU VAN DU السفير الجديد للجمهورية الاشتراكية الفيتنامية بالجزائر

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية التاريخية واستعرضت تطوراتها على ضوء تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين كما بحثت سبل تعزيزها باستغلال كافة الفرص المتاحة لمزيد من التعاون الاقتصادي ، وما يمكن للبرلمانيين المساهمة به تعزيزا لأواصر الصداقة التقليدية بين الشعبين والبلدين

سفير المملكة العربية السعودية

و استقبل يوم الثلاثاء 07 جوان 2005 السيد بكر بن أحمد قزاز ، سفير المملكة العربية السعودية بالجزائر .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين و مستوى التشاور و التعاون القائم بين البلدين و حرص المسؤولين في كل من الجزائر و السعودية على تطويرهما .

كما استعرضت فرص و مجالات التكامل الاقتصادي و التي يعمل الطرفان على استغلالها لصالح البلدين و الشعبين الشقيقين.

سفير العراق

واستقبل يوم الإثنين 13 جوان 2005 الدكتور زياد خالد ، سفير العراق بالجزائر .

المحادثات تناولت الوضع في العراق و الخطوات الإيجابية في مسار بناء المؤسسات و آفاق استعادة الأمن و الاستقرار في ظل وحدة الشعب العراقي و سيادته على وطنه .

سفير هولندا

و استقبل يوم الثلاثاء 14 جوان 2005السيد Henk Revis سفير هولندا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وضرورة استثمار الامكانيات والفرص المتوفرة لإقامة تعاون اقتصادي مثمر

سفير اليمن

و استقبل يوم السبت 02 جويلية 2005 ، السيد حامد محمد عبادي سفير اليمن بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه ببلادنا

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين و آفاق التعاون بين الجزائر واليمن

سفير أوكرانيا

و استقبل يوم الاثنين 18 جويلية 2005 السيد (BOROVYK Serhy) سفير أوكرانيا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وإمكانيات التعاون بين البلدين وتطرقت إلى أهمية العلاقات البرلمانية في ترقية التقارب واستثمار الفرص المتاحة في البلدين لصالح الشعبين الجزائري والأوكراني

استقبالات
نواب الرئيس

استقبل السيد عز الدين رمضان بوسنة ، نائب رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 24 جويلية 2005 بمقر المجلس السيدة **ماري أنجليك سافاني** ، عضو فريق الشخصيات البارزة في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

المحادثات تناولت على الخصوص أهمية الآلية الإفريقية للتقييم ، ودور الجزائر ومؤسساتها ومنها مجلس الأمة في تجسيد أهداف ومقاصد الآلية ، وضرورة إشراك قوى المجتمع المدني لتحقيق التجاوب الواسع مع تطلعات المجتمع إلى تكريس الحكم الراشد على مختلف المستويات.

حضر اللقاء السيدان **صويلح بوجمعة** و **الطيب مانلو** على التوالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة.

استقبالات
رؤساء اللجان

استقبل السيد عبد الحميد لطرش ، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة اليوم الاثنين 16 ماي 2005 بمقر المجلس وفدا عن الدفاع المدني الكوبي بقيادة الجنرال (Ramon Pardo Guerra) و الذي يقوم بزيارة عمل للجزائر.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية الكوبية وهي علاقات عريقة ومميزة. وقدّم قائد أركان هيئة الدفاع المدني الكوبي شرحا مفصلا عن دور ومهام الدفاع المدني الكوبي وقال بأنها تتلخص في حماية المواطن والوطن من أخطار الكوارث الطبيعية خاصة.

استقبل يوم الأحد 22 ماي 2005 السيد بوجمعة صويلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج لمجلس الأمة ، السيد كلود دوميزال رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر – فرنسا.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الجزائرية الفرنسية وسبل ترقيتها وتعزيزها خاصة في المجالات البرلمانية.

ندوات و ابواب مفتوحة

يوم الطفل البرلماني

يوم دراسي حول قانون البنوك

الملتقى الدولي الأول حول الهجرات الجزائرية

يوم الطفل البرلماني

بمجلس الأمة

بمناسبة اليوم العلمي للطفل البرلماني الذي يصادف الفاتح من جوان نظم مجلس الأمة بالتعاون مع وزارة التربية تظاهرة تحت عنوان يوم الطفل البرلماني حيث اختير 144 طفلا نجيبا من كل ولايات الوطن ليتوبوا عن أطفال الجزائر ليوم واحد ويطرحوا انشغالاتهم على أعضاء من الحكومة.

وخلال الجلسة العلنية التي عقدها المجلس بهاته المناسبة طرح 20 طفلا أسئلة على كل من وزير التربية ، الصحة ، الأسرة ، الثقافة ، التعليم العالي والبحث العلمي و المرأة و الأسرة في مختلف المجالات المتعلقة بالتربية والتعليم.وفي نهاية الجلسة تلقى الأطفال شهادات مشاركة بعضوية البرلمان.

هذا وقد نظم على هامش هاته التظاهرة عدة معارض خاصة بعالم الطفل كما إستفاد الأطفال بالنشاطات ثقافية وترفيهية وتلقوا العديد من الهدايا من قبل مجلس الأمة.

..ويمكن للقارئ الإطلاع على المزيد من التفاصيل الخاصة بالحدث في العدد الخاص الذي أصدره مجلس الأمة بالمناسبة.

القانون الدولـــــي الإنساني والقوات المسلحة

كان موضوع القانون الدولي الإنساني والقوات المسلحة موضوع الندوة الفكرية التي نظمها مجلس الأمة يوم السبت 14 ماي2005 في إطار نشاطاته الفكرية والثقافية وبإشراف مباشر للجنة الدفاع الوطني للمجلس. نشط الندوة السيد بوزيد لزهاري ، عضو مجلس الأمة

في البداية تناول الكلمة السيد عبد الحميد بر شيش عضو مجلس الأمة الذي ألقى مداخلة تحت عنوان" البعد القانوني "للمفهوم الإنساني في القانون الدولي مقدما نبذة تاريخية عن تطور هذا المفهوم ابتداء من اتفاقية جنيف 1949 إلى إتفاقية إنشاء محكمة الجنايات الدولية سنة 1998 ودور المعاهدات الدولية في حماية الإنسان وكرامته أثناء النزاعات المسلحة زمرورا بالبرتوكولات المعدلة والمتممة لإتفاقية جنيف.

كما تطرق المحاضر إلى مواضيع حماية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين وحماية البيئة أثناء الحروب مركزا على مفهوم التدخل الإنساني المسلح ز والحضر الإنساني

كما عالج السيد برشيش مفاهيم أخرى مثل ز جرائم الحرب الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية والصلاحيات التي منحت لمحكمة العدل الدولية للتدخل في مثل هذه القضايا التي جاءت أساسا لتعزز الجانب الإنساني خلال الحروب ولكن المشكلة تكمن في أن البعد النظري لتدخل محكمة العدل الدولية تواجهه خر وقات كبيرة كتلك التي تقع حاليا بغوانتنامو والعراق والشيشان فالدول التي ترعى حقوق الإنسان حسب رأيه باسم هذا القانون هي التي تنتهكها بخرقه .

غورابي حسان

بوزيد لزهاري

عبد الحميد بر شيش

أما العقيد غورابي حسان فقد أكد على ضرورة تلقين القوات المسلحة قانون الحرب عن طريق تكوينها في المجال الإنساني وحقوق الإنسان. وهو ما يجرى تنفيذه فعلا على مستوى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الجزائري.

وفي محور آخر تطرق العقيد إلى مدى تطبيق قانون الحرب مؤكدا أن القانون الدولي الإنساني أثبت نجاحه في حرب واحدة وهي حرب المالوين بين الأرجنتين وبريطانيا أما في المسائل الدولية الأخرى فقد اثبت قانون الحرب أنه مجرد شعارات ومبادئ لا تعيرها الحرب اهتماما كبيرا لأن هذا القانون لا يتحدث عن الأسباب التي قد تؤدي إلى الحرب كما لا يفرق بين المتناحرين ليضعهم على قدم المساواة في تطبيق القانون ولذلك نجده يتوقف أثناء الحرب ويعود للعمل بمجرد انتهائها.

وخلص المحاضر إلى أن ما يسمى قانون حرب يبقى مجرد ميثاق شرف بين القوات المتنازعة لاسيما بخصوص بعض الأمور التي تتعرض لها الاتفاقية والمتعلقة بالأسرى والجرحى وعدم تعذيبهم وعدم التعرض للمدنيين.

و في النقاش الذي أعقب الندوة تطرقت تدخلات الحاضرين إلى عدد من القضايا و منها النقائص والصعوبات التي تعترض تطبيق القوانين الدولية و القانون الإنساني كما شدد بعض الحضور على واجب الفهم الصحيح لمفهوم التدخل الإنساني وكذا قانون الحرب.

القانون الدولـــــــي الإنساني والقوات المسلحة

كان موضوع القانون الدولي الإنساني والقوات المسلحة موضوع الندوة الفكرية التي نظمها مجلس الأمة يوم السبت 14 ماي2005 في إطار نشاطاته الفكرية والثقافية وبإشراف مباشر للجنة الدفاع الوطني للمجلس. نشط الندوة السيد بوزيد لزهاري ، عضو مجلس الأمة.

في البداية تناول الكلمة السيد عبد الحميد برشيش عضو مجلس الأمة الذي ألقى مداخلة تحت عنوان" البعد القانوني "للمفهوم الإنساني في القانون الدولي مقدما نبذة تاريخية عن تطور هذا المفهوم ابتداء من اتفاقية جنيف 1949 إلى إتفاقية إنشاء محكمة الجنايات الدولية سنة 1998 ودور المعاهدات الدولية في حماية الإنسان وكرامته أثناء النزاعات المسلحة زمرورا بالبرتوكولات المعدلة والمتممة لإتفاقية جنيف.

كما تطرق المحاضر إلى مواضيع حماية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين وحماية البيئة أثناء الحروب مركزا على مفهوم التدخل الإنساني المسلح ز والحظر الإنساني

كما عالج السيد برشيش مفاهيم أخرى مثل ز جرائم الحرب الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية والصلاحيات التي منحت لمحكمة العدل الدولية للتدخل في مثل هذه القضايا التي جاءت أساسا لتعزز الجانب الإنساني خلال الحروب ولكن المشكلة تكمن في أن البعد النظري لتدخل محكمة العدل الدولية تواجهه خر وقات كبيرة كتلك التي تقع حاليا بغوانتناموا والعراق والشيشان فالدول التي ترعى حقوق الإنسان حسب رأيه باسم هذا القانون هي التي تنتهكها بخرقه .

غوراني حسان

بوزيد لزهاري

عبد الحميد برشيش

أما العقيد غورابي حسان فقد أكد على ضرورة تلقين القوات المسلحة قانون الحرب عن طريق تكوينها في المجال الإنساني وحقوق الإنسان. وهو ما يجرى تنفيذه فعلا على مستوى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الجزائري.

وفي محور آخر تطرق العقيد إلى مدى تطبيق قانون الحرب مؤكدا أن القانون الدولي الإنساني أثبت نجاحه في حرب واحدة وهي حرب العالمين بين الأرجنتين وبريطانيا أما في المسائل الدولية الأخرى فقد اثبت قانون الحرب أنه مجرد شعارات ومبادئ لا تعيرها الحرب اهتماما كبيرا لأن هذا القانون لا يتحدث عن الأسباب التي قد تؤدي إلى الحرب كما لا يفرق بين المتناحرين ليضعهم على قدم المساواة في تطبيق القانون ولذلك نجده يتوقف أثناء الحرب ويعود للعمل بمجرد انتهائها.

وخلص المحاضر إلى أن ما يسمى قانون حرب يبقى مجرد ميثاق شرف بين القوات المتنازعة لاسيما بخصوص بعض الأمور التي تتعرض لها الاتفاقية والمتعلقة بالأسرى والجرحى وعدم تعذيبهم وعدم التعرض للمدنيين.

و في النقاش الذي أعقب الندوة تطرقت تدخلات الحاضرين إلى عدد من القضايا و منها النقائص والصعوبات التي تعترض تطبيق القوانين الدولية و القانون الإنساني كما شدد بعض الحضور على واجب الفهم الصحيح لمفهوم التدخل الإنساني وكذا قانون الحرب.

خبراء ومختصون يعرضون عوامل "إفلاس البنوك"

نظم مجلس الأمة يوم الاحد 05 جوان 2005 بمقر المجلس و بمساهمة مجلس الدولة يوما دراسيا حول " قانون البنوك "، نشطه أساتذة و مختصون في القطاعات المصرفية و القانونية و جامعيون من الجزائر و فرنسا و بلجيكا. و قد ألقى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح كلمة أكد فيها أهمية اللقاء باعتباره يندرج ضمن النقاش الدائر منذ مدة في بلادنا حول كيفيات التعاطي مع ظاهرة الإفلاس و جوانب النقص في تشريعنا الوطني و تعامل القضاء مع التقصير في الأداء المصرفي .

كلمة السيد عبد القادر بن صالح

أود في البداية ، سيداتي سادتي ، أن أتوجه لكم جميعاً بالشكر والعرفان على تشريفكم مجلس الأمة بالحضور أو المشاركة ، وأتوجه بالتحية إلى الأساتذة الجامعيين والقضاة والمحامين ومسؤولي البنوك والخبراء المختصين ، وأخص بالتحية والترحاب الأساتذة الذين قدموا من فرنسا وبلجيكا لمشاركتنا نقاش هذه الندوة والمساهمة مع نظرائهم الجزائريين في تنشيط أعمالها وإفادتنا بآرائهم وتحاليلهم من الموضوع الذي اخترناه لندوتنا هذه.

نلتقي في هذه المناسبة حول موضوع هام وحساس ن موضوع يندرج ضمن النقاش الدائر من مدة في بلادنا حول أسباب وكيفيات التعاطي مع ظاهرة الافلاس .. جوانب النقص في تشريعنا الوطني وكيف تعامل القضاء مع التقصير في الأداء المصرفي..

ومن المؤكد أن العروض العديدة التي ستقدم لنا سوف تتعرض بعين نقدية لواقع منظومتنا القانونية الخاصة بالوقاية من حالات التعسير غير السليم والتحايل على القانون وتبقى غاية تقديم هذا التشريح غير المريح هي عدم تكرار الوقوع في كوارث الافلاس التي عرفتها بعض البنوك في بلادنا.

ومن كل هذا تبقى الغاية النهائية التي ترمي غليها عروض الأساتذة المتدخلين ونقاشات الرجال والنساء المختصين الموجودين معنا هي لفت الانتباه وتقديم مقترحات عملية تجنب الوقوع فيما لا يرغب فيه أحد في دنيا الاقتصاد والمال. خاصة وأن بلادنا من فترة تعمل على انتهاج سياسة

تنظيم نقاش يتناول قانون البنوك ليس أمرا عرضا

قدرنا أيضا أنه قد يكون من المفيد إشراك المؤسسات الوطنية المؤهلة وأعضاء من الجهاز القضائي المختصين ومحامو وممثلو القطاع البنكي ، بالاضافة إلى قانونيين ومصفيي بنوك ذوي خبرة ودراية بهذا الجانب التقني البالغ التعقيد ... ونعتقد أننا من خلال جميع هؤلاء وبفضل هؤلاء المشاركين سوف يسهم الجميع في تعزيز التوجه الرامي إلى ترقية الحكم الراشد الذي ما فتئ يشدد عليه فخامة رئيس الجمهورية ...

إصلاحات بنكية كبيرة.

وإني لمتأكد ، سيداتي سادتي ، أن نقاشكم في هذا اليوم الدراسي سوف يساهم في إعطاء الإضافات الإيجابية لهذا التوجه وهذه السياسة.

انطلاقاً من التقاليد المكرسة في مجلس الأمة ، ومن إيمان أعضاء هذه الهيئة بضرورة تشجيع وتوسيع الحوار الفكري الهادف ، ونشر وتعميم الثقافة البرلمانية ... اعتدنا في نطاق هذه الهيئة الدستورية خيار تنظيم ندوات وأيام دراسية تشمل ميادين متنوعة : تتعلق بالفكر السياسي ، والاقتصادي ... وبطبيعة الحال : القانوني.

وفي كافة هذه المبادرات نشجع المبادرات الرامية إلى طرح الأفكار الجديدة واستخلاص الدروس ولفت الانتباه إلى ما يجب عمله لتدارك الفراغات القانونية ، أو تقديم المقترحات الصالحة التي تتيح المجال أمام المبادرة القانونية لكي تجد طريقها إلى البرلمان ليبت فيها. وهنا يكمن السر في تنظيم مثل هذه المبادرات لأنها تفيدنا بالأفكار الجيدة وتعطينا ما يكفي من الحجج لكي نعرضها أمام المعنيين للأخذ بها...

إن تنظيم نقاش يتناول "قانون البنوك أو يتعرض لموضوع إفلاسها" ، ليس أمراً عرضياً وعابراً ، فهو - بكل تأكيد - أحد موضوعات الساعة ليس في بلادنا وحسب ... وإنما هو في حقيقة الأمر موضوع نقاش ...

العديد من الدول ... ومن هذا المنظور وهذا الفهم ، استقر الرأي في مجلس الأمة على اختيار موضوع يُجمع المختصون على أنه موضوع شائك ومعقّد ... ذلك أن معالجة مسألة تصفية البنوك ، تنطوي على صعوبات عديدة إلى الحد الذي يجعل رجال القانون أنفسه يخشون تعقيداته التقنية.

ومن أجل ذلك ، قدرنا أيضا أنه قد يكون من المفيد إشراك المؤسسات الوطنية المؤهلة وأعضاء من الجهاز القضائي المختصين ومحامو وممثل القطاع البنكي ، بالاضافة إلى قانونيين ومصفيي بنوك ذوي خبرة ودراية بهذا الجانب التقني البالغ التعقيد ... ونعتقد أننا من خلال جميع هؤلاء وبفضل هؤلاء المشاركين سوف يسهم الجميع في تعزيز التوجه الرامي إلى ترقية الحكم الراشد الذي ما فتئ يشدد عليه فخامة رئيس الجمهورية ...

وتبقى قناعتنا في الأخير هي أن تكريس مسعى من هذا النوع من أنواع النشاط الفكري يهدف إلى فتح حوارات ونقاشات جادة حول المواضيع التي تستوقفنا نحن البرلمانيين خاصة وتمكننا من تعميق فهمنا ومن ثم تشجعنا على انتهاج التوجهات الرامية إلى ترسيخ وتشجيع الإجراءات الإيجابية المتضمنة في النصوص القانونية السارية المفعول.

وتحفزنا على اقتراح المبادئ والخيارات التي تستحق التضمين أو الحذف من النصوص القانونية التي تأتي من أو إلى البرلمان...

وهكذا ، فإن تنظيم مثل هذه الندوات والأيام الدراسية تعطي الإمكانية لكل مشارك فرصة المساهمة الجادة في نقاش واسع وهادف ليستفيد منه الجميع...

من جهته أكد السيد الطيب بلعيز ، وزير العدل حافظ الأختام

أنه على قطاع العدالة حماية الإقتصاد الوطني من مختلف التداعيات السلبية التي يمكن أن تنجم عن التفتح الاقتصادي و أن يوفر الظروف اللازمة لضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ترسانة قانونية لمحاربة الأنواع الجديدة من الإجرام

■ يسعدني أن أستهل كلمتي هذه بتوجيه أصدق عبارات الشكر و الامتنان إلى السيد رئيس مجلس الأمة ، على دعوته لنا لحضور هذا اليوم الدراسي حول قانون البنوك ، هذا القانون الذي يكتسي أهمية قصوى في هذه المرحلة التي تتطلب أن يقوم فيها النظام المالي بدوره الكامل في رفع مستوى التطور الإقتصادي.

إن إصلاح العدالة الذي حمله برنامج فخامة رئيس الجمهورية في عهدته الأولى ، والذي جعل منه أولوية وطنية ، يساهم في إرساء نظام قانوني وقضائي صلب وفعال يستجيب للتطورات والمستجدات المطروحة على الساحة الوطنية والدولية ، ويساهم بذلك في المشروع الشامل لإرساء دولة القانون.

إن إصلاح العدالة لا يقتصر على إصلاح قطاع القضاء فحسب بل يتعداه إلى المساهمات الأفقية لمختلف القطاعات من الحياة الوطنية. كما يتعين على قطاع العدالة المشاركة في توفير الظروف الملائمة لضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وبعبارة أخرى ، يرمي إصلاح العدالة إلى خلق الظروف المطلوبة في النمط الجديد لتسيير الاقتصاد من جهة ، وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف الإشكالات التي يمكن أن تطرح أمام التفتح الاقتصادي ، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار ، عملت وزارة العدل على تكييف المنظومة التشريعية مع متطلبات الاقتصاد الوطني بتعديل القانون التجاري في فيفري ٢٠٠٥ وذلك بتعزيز الأحكام المتعلقة بإصدار الشيك بدون رصيد ، التي أثبتت الممارسة الميدانية قصورها ، وذلك من خلال وضع تدابير وقائية تلزم الهيئات المالية (المؤسسات المالية والبنوك) على إجراء رقابة مسبقة قبل تسليم أول دفتر للشيكات مع تدعيم دور مركزية المستحقات غير المدفوعة لبنك الجزائر في تفعيل هذه الرقابة.

كما كرس تعديل هذا القانون الأحكام المتعلقة بالتحويل والاقتطاع وبطاقة الدفع والتي سبق إدخالها في الممارسات المالية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك ، ومن أجل مسايرة التطور الذي يعرفه نظامنا المالي ، تم نزع الطابع المادي لوسائل الدفع ، لاسيما منها السفتجة والشيك وذلك بتكريس وسائل التبادل الإلكترونية.

إن إصلاح العدالة لا يقتصر على إصلاح قطاع القضاء فحسب بل يتعداه إلى المساهمات الأفقية لمختلف القطاعات من الحياة الوطنية. كما يتعين على قطاع العدالة المشاركة في توفير الظروف الملائمة لضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي من جهة ، والتحولات التي يعرفها العالم من جهة أخرى جعلت الأحداث تتجاوز القانون المدني ، خاصة في مجال التعامل عن طريق الأنترنيت واستعمال الوثائق والسندات الإلكترونية.

وإن السياسة الحالية للدولة تسعى إلى جلب المستثمرين الأجانب والأخذ بالتدابير الضرورية للتطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات العولمة ، مما يستدعي تكييف قانوننا المدني مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر.

في هذا السياق ، فإن وزارة العدل عملت على تعديل القانون المدني ، بمراجعة الأحكام المرتبطة بالقانون الدولي الخاص عن طريق رفع بعض القيود التي تعيق الاستثمار الأجنبي فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال وبتكريس التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات جديدة ، الأمر الذي سيساهم في عصرنة المعاملات التجارية والمالية.

إن حماية الاقتصاد الوطني والنظام المالي والبنكي على وجه الخصوص من خطر الأنواع الجديدة من الإجرام لاسيما تبييض الأموال يقتضي وضع ترسانة قانونية للكشف عن هذه الأنواع الجديدة من الإجرام والوقاية منها ومحاربتها.

وبالفعل ، فإن العولمة الاقتصادية والتجارية وكذا التطور

التكنولوجي للاتصال والإعلام يجعل هذا الإجرام عابرا للقارات ويمس باستقرار وسير الأسواق المالية.

وفي هذا الإطار ، بادرت وزارة العدل بإعداد القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في فيفري 2005 والذي تم التأكيد فيه على دور البنوك والمؤسسات المالية المختصة وحدها في تحويل الأموال أو السندات أو القيم إلى الخارج.

كما وضع هذا القانون التزامات قانونية على عاتق هذه الهيئات المالية للتحري بكل الطرق القانونية حول مصدر الأموال ووجهتها. وأعطى صلاحيات واسعة للجنة المصرفية التابعة لبنك الجزائر في إطار المراقبة المخولة لها قانونا للبنوك والمؤسسات المالية.

واضافة إلى ذلك ، خول هذا القانون لهيئة متخصصة سلطة تحليل ومعالجة المعلومات المتعلقة بالعمليات البنكية والمالية المشكوك فيها والتي تصل إليها من الهيئات المالية قصد إكتشاف مصدرها وإرسال الملف إلى الجهة القضائية والمختصة عندما يكون مصدر هذه الأموال محل شبهة.

وقد بذلت جهود أخرى لإعداد القوانين المؤطرة للنظام العام وحماية الأشخاص والأموال من خلال المراجعة التدريجية لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية لمواجهة الأنواع الجديدة من الإجرام ، وتوسيع الإختصاص المحلي لبعض الجهات القضائية للنظر في الجريمة المنظمة جريمة تبييض الأموال ، الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية وكذا الجنح والجنايات المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.

وفيما يتعلق بردع مخالفات التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج جاء الأمر رقم 03 – 01 الذي بادرت به وزارة العدل ، ليعدل ويتمم الأمر رقم 96 – 22 الذي أظهر نقائصه وحدوده بخصوص مكافحة هذه المخالفات ، وعدم انسجامه مع قانون النقد والقرض.

ولتحقيق الشفافية وضمان المنافسة النزيهة في المعاملات التجارية والمالية ، لابد من إيلاء أهمية خاصة لمحاربة الفساد أينما كان في كافة المؤسسات والهيئات ، لأن هذا الشكل من الإجرام يعرقل التنمية الاقتصادية وينفر المستثمرين الأجانب ويضر إضرارا بالغا بمصالح المواطنين و يقلل من ثقة الشعب في الدولة

الشفافية والمنافسة النزيهة تتطلب محاربة الفساد

وفي هذا المجال ، قمنا بإعداد مشروع قانون خاص بمكافحة الرشوة والفساد الذي يتضمن آليات ناجعة لمكافحة هذه الآفة بما يتطابق والاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد التي كانت بلادنا من الدول السباقة للتوقيع والتصديق عليها.

وفي سياق منهجية حلقات إصلاح العدالة ، كان من المنطقي إيلاء العناية بالتنظيم القضائي الذي يقع على كاهله الجزء الكبير في تحسين نوعية الأداء ومواكبة عملية الإصلاح والذي يتحقق اكتماله بقانون الإجراءات المدنية والإدارية ، هذا

القانون الذي صنف الجهات القضائية ، بما في ذلك إحداث أقطاب قضائية متخصصة ذات إختصاص إقليمي واسع للنظر في القضايا المعقدة لاسيما قضايا البنوك.

لقد انطلقت بلادنا في تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية المعتمد أساسا على ترقية العنصر البشري ، باعتباره العمود الفقري الذي ترتكز عليه قوائم الإصلاح ، إذ أن التكوين القاعدي والتخصصي وكذا التكوين المتواصل للقضاة هو الشرط الأساسي للوصول إلى الأهداف المسطرة لاسيما الفعالية والتحكم في الأنواع الجديدة للمنازعات التجارية والبنكية تماشيا مع التطور الاقتصادي والمالي الذي تعرفه بلادنا.

وفي هذا السياق ، يعمل قطاع العدالة على إعادة النظر في المناهج والمحتوى التكويني وتحسين مضامينه الدراسية بإدراج مادة المالية في برنامج السنة الأولى ، وإدراج مادة تقنيات البنوك في برنامج السنة الثانية للتكوين القاعدي للقضاة بالمدرسة العليا للقضاء.

إضافة إلى ذلك ، إننا نعمل حاليا على إعادة النظر في برنامج التكوين المقرر للطلبة القضاة من خلال التعاون مع الدول الصديقة ، لاسيما فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الأوروبية في إطار إتفاقية تمويل مشروع دعم إصلاح العدالة ، بتحسين البرامج وإدخال مواد جديدة لها علاقة بالتطورات الاقتصادية الحالية كجرائم الإعلام الآلي وتبييض الأموال.

إن المسار المهني للقاضي يتطلب تجديد معارفه ومتابعته لمختلف الاجتهادات القضائية والاطلاع باستمرار على المواضيع الحديثة. لهذا الغرض ، وضعنا برنامجا شاملا لتنظيم ملتقيات محلية و جهوية يؤطرها قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة وكذا مختصون في مختلف الميادين.

وسعيا إلى رفع مستوى الأداء القضائي يعمل قطاع العدالة على مواصلة الجهود الحالية للاستمرار في تخصص القضاة في قانون البنوك داخل الوطن وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة مع المدرسة العليا للمصرفة منذ نوفمبر 2000 للتكوين لمدة سنة حيث إستفاد 96 قاضيا من هذا التكوين التخصصي.

ولتدارك التأخر الملحوظ في مجالات قانون الأعمال لاسيما القانون المصرفي ، فقد أعطينا عناية خاصة للتكوين التخصصي في الخارج إذ استفاد ٣٠ قاضيا من التكوين لمدة سنة في مجال قانون الأعمال والقانون التجاري بفرنسا.

وللتأكيد على الأهمية التي نوليها لتكوين وتخصص القضاة لا يفوتني أن أشير إلى تنظيم ملتقى جهوي هذا اليوم بمدينة وهران حول موضوع حماية الملكية الفكرية ، ينشطه خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية ويحضره قضاة من غرب البلاد ومحامين وممثلين عن الديوان الوطني لحقوق المؤلف. وسيتم أيضا تنظيم ملتقى آخر في الأسبوع القادم بالعاصمة حول القضاء التجاري والمؤسسات التي تعرف صعوبات مالية ، يؤطره كذلك خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنظر إلى أهمية قانون الأعمال بالنسبة للقضاة فإن البنك الدولي أعد دراسة شاملة حول قانون الأعمال والقضاء التجاري وتطوير القطاع الخاص بالجزائر وذلك بالتعاون مع وزارة العدل وهي الدراسة التي سيتمعها تنظيم ملتقى في آخر هذا الشهر ، يشارك فيه القضاة وخبراء أجانب وممثلين عن جميع القطاعات المعنية بالموضوع ، منها قطاع البنوك الذي نتمنى أن تكون مشاركته قوية وفعالة في هذه المناسبة.

ومما لا شك فيه ، هو أن التكوين الأساسي والتخصصي وكذا التكوين المتواصل للقضاة هو الشرط الأساسي للوصول إلى النتائج المرجوة فضلا عن الاستعداد المستمر للتعامل مع الواقع المتجدد بالكفاءة والاقتدار المطلوبين.

و لا يفوتني أن أشير في هذه المناسبة إلى التقدم الواضح الذي حققناه في هذا المجال بفضل التشجيع المادي والمعنوي الذي ما فتئ فخامة رئيس الجمهورية يوليه لعملية إصلاح العدالة.

إنني على يقين من أن هذا اليوم الدراسي ، والذي يجمع المختصين في قانون البنوك ، الجزائريين والأجانب هو مؤشر إيجابي لعمل تكاملي لا شك أنكم ستضعون أسسه من خلال مناقشاتكم العلمية والموضوعية وإبراز أهم الصعوبات التي تطرح في هذا الميدان ، وذلك من خلال التوصيات التي ستنبثق عن هذه التظاهرة العلمية التي أتمنى لأشغالها كل النجاح والتوفيق.

رأي

إشكالية ازدواجية النظام

على غرار عدد كبير من بلدان العالم ، خضعت الجزائر لتجربة شاقة تتمثل في إجراءات تصفية للبنوك. ولأننا نعيش هذه التجربة حاليا ، بادر مجلس الأمة في 05 جوان الماضي بتخصيص يوم برلماني للدراسة والتفكير في هذه القضية.

إن قرار تصفية بنك يُعد دائما قرارا مؤلما لأنه يجرُّ حتما نتائج مأساوية ليس في المجال الاقتصادي فحسب لكن في المجال الاجتماعي أيضا بل وحتى السياسي.

تصفية بنك هي كذلك عملية قضائية معقدة في ذاتها لذلك ارتأينا الاهتمام بدراسة هذا الجانب خصوصا بغض النظر عن الجوانب الأخرى..

لكن بالإضافة إلى طبيعتها المعقدة ، فإن عملية التصفية تلاقي ازدواجية في النظام المطبق عليها.. ففي الواقع ، يوجد نظامان قانونيان للتصفية يحددهما نصّان لا يقل كل واحد منهما أهمية عن الآخر وهما : القانون المتعلق بالنقد والقرض والقانون التجاري. الأول يخوّل صلاحية الاختصاص للجنة البنك والثاني لقاضي الغرفة التجارية. لذلك فإننا نجد أنفسنا نطرح الأسئلة التالية : كيف ، متى وما هي الجهات القضائية المخولة عند استعمال هذين النصين القانونيين ؟ هل هما متكاملان أم متناقضان ؟ هل يمكن أن يكون هناك تضارب بين قرارات لجنة البنك و محافظي الحسابات المختصة ؟ كيف يتم ضبط وتسيير هذا الاختلاف عمليا ؟

كل هذه التساؤلات تضاف إليها أخرى لا تقل أهمية تتعلق بالمبادرة بآليات إطلاق الإنذار المسبق ، وهنا نتساءل ، بهذا الصدد ، عن الدور الذي يلعبه كل من لجنة البنك ومحافظو الحسابات.

لذلك ومن أجل استكمال هذه الفكرة ، كان من الضروري إلقاء نظرة ولو سريعة حول الافلاسات البنكية الدولية.

أحمد رضا بوضياف
عضو مجلس الأمة

الملتقى الدولي الأول حول الهجرات الجزائرية

- الهجرات الجزائرية الراهنة
- الوطن الجديدة لهجرة الجزائريين
- علاقات الجالية الجزائرية في الخارج بالوطن

كيف يمكن استثمار « ظاهرة الهجرة »؟

احتضن مقر مجلس الأمة وعلى مدى يومين (11 و12 جوان 2005) أشغال الملتقى الدولي الأول حول الجالية الجزائرية في الخارج الذي نظمته لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بالتعاون مع جامعة الجزائر(قسم علم اجتماع) و المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954 .

افتتح الملتقى السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بكلمة تناول فيها الاشكاليات المحيطة بالهجرة

فهي أصبحت اليوم تمثل مشكلا حقيقيا رغم أنها في نفس الوقت وسيلة لمد جسور الثقافية بين البلدان المضيفة والمستضيفة كما استعرض التجربة الجزائرية في هذا المجال وأهم مراحلها التاريخية وأسبابها مضيفا أن هذا الملتقى هو مناسبة لاستعراض وجهات نظر حول هاته القضية التي أصبحت تأخذ بعدا أهم بالنظر إلى التغيرات المتسارعة في العالم حيث تحولت الجزائر إلى مركز عبور والهجرة السرية للقارة الإفريقية .

من جهته السيد صويلح بوجمعة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج قدم ورقة العمل الخاصة بمجلس الأمة والمعدة من خلال الخرجات الاستطلاعية التي قام بها أعضاء مجلس الأمة إلى كل من فرنسا وسويسرا وبلجيكا للإطلاع على مشاكل المهاجرين.تلك الزيارات التي ساهمت حسب رأيه في توطيد العلاقات والتعاون الثنائي في هذا المجال كما تحدث عن طابع الهجرة الذي تغير عبر السنين وانخفاض نسبة مساهمة المهاجر الجزائري في الاقتصاد الوطني مقارنة بالسنوات الفارطة. المزايا والمخاطر في أمواج الهجرة

أما السيد محمد قويدري من جامعة وهران فقد اختار لمداخلته عنوان هجرة الكفاءات ز والتي أرجعها إلى العامل الاقتصادي والأمني معتبرا إياها مسألة خطيرة لما نتج عنها من استنزاف للكفاءات الوطنية خاصة وأن الإطار الذي تتصاعد من خلاله عوامي تخطط له إستراتيجيات معينة تهدف إلى خلق بؤر توتر في العالم الثالث.

كما تحدث رشيد بن عتيق استاذ في مركز البحث والدراسات في الهجرة بسلوفاس في محاضرة حول إشكالية الهجرات الراهنة والمشاريع الجديدة. عن مميزات وعيوب الهجرة موضحا أن إطارات الدول النامية والفقيرة تتعرض لمختلف الإغراءات التي تدفعها إلى الالتحاق بالدول المتقدمة مما يهدد مسار التنمية في البلدان المتروكة.

مضيفا انه بدل الوقوف مكتوفي الأيدي أمام هاته الظاهرة يجب العمل على إيجاد ميكانيزمات للاستفادة من الإمكانيات العلمية للمهاجرين بغرض توظيفها في

المجالات الحيوية للاقتصاد.

أما السيد جيلالي صاري فقد أشار في محاضرته إلى بروز شكل جديد من أشكال الهجرة وهي الهجرة النسوية،هذه المعادلة التي نجمت عن فسح مجال أكبر للتعليم أما المعطيات والدليل على ذلك هو نسبة الترشح النسوي لشهادة البكالوريا والتي وصلت هذه السنة إلى 57 بالمائة.

ورشات عمل.. وتوصيات

هذا وقد أفضى اليوم الأول من أشغال الملتقى إلى تكوين ست ورشات عمل .

انطلقت الثلاثة الأولى منها في اليوم الأول حيث دار محور الورشة الأولى حولى الهجرات الجزائرية عبر الأزمنة،من وتضمنت عروضا حول خصوصيات الجالية الجزائرية في فرنسا وتاريخ الهجرة الجزائرية إلى المغرب وتونس والمشرق العربي والتعرف على شخصيات جزائرية من المهجر

أما الورشة الثانية فقد تناولت والمسارات في وضعية الهجرة وتناولت الإقامة الشرعية وغير الشرعية للمهاجرين في فرنسا، خلال الفترة 1998 و2004 طلبات اللجوء السياسي في فرنسا وحالة الجزائريين في بريطانيا

وفيما يخص الورشة الثالثة فقد تمحورت أشغالها حول مستقبل الجالية الجزائرية بالخارج: فرنسا نموذجا،اس والتي درست إشكالية الجالية الجزائرية في فرنسا : مسألة

التمييز في العمل وأخيرا الإسلام في أوساط الجالية الجزائرية وأجيالها.

وقد عرف اليوم الثاني انطلاق أشغال الورشات الثلاثة الأخرى والمتمثلة في

– الهجرات الجزائرية الراهنة : صعوبة معرفتها وقياسها وتمحورت أشغالها حول تحولات الجالية الجزائرية في الخارج

صعوبة قياس تدفق المهاجرين، بزوغ صورة المهاجر غير المطبوع معلومات وإحصاءات عن المهاجرين الجزائريين في الخارج

– المواطن الجديدة لهجرة الجزائريين : حيث تناولت الورشة الثانية طبيعة الهجرة الجزائرية إلى كندا

الجالية الجزائرية في البلدان الاسكندنافية وفي اسبانيا وفي منطقتي فلنسيا ومورسيا

– علاقات الجالية الجزائرية في الخارج

بالوطن : وتناولت هذه الورشة بالدراسة إشكالية تعبئة المهاجرين ، تدفق أموال المهاجرين والروابط الاجتماعية بالبلد الأصلي

وقد اختتمت أشغال كل ورشة من هاته الورشات بإعداد تقرير تلي في الجلسة الختامية للملتقى الذي صدر عنه عدد من التوصيات تهدف كلها إلى خدمة المهاجر داخل وخارج بلده وتعبئته لكي يتمكن من الاندماج من جهة والقيام بالدور الذي ينتظر منه بلده من جهة أخرى.

التوصيات:

- دعم وسائل النقل الجوي والبحري لتسهيل تنقل الجالية إلى الجزائر خاصة خلال فترة الصيف والمناسبات الرئيسية.
- تحسين طريقة وظروف وشروط استقبالهم في مطاراتنا وموانئنا.
- إنشاء بنوك للتوفير لفائدة المهاجرين سواء بالجزائر أو ببلدان إقامتهم بالمهجر.
- إعطاء الأولوية مجال الاستثمار
- الاتفاق مع سلطات البلدان التي يقيم فيها المهاجرون بتسهيل تحويل منح تقاعدهم بالجزائر.
- تسهيل إجراءات الإعفاء من الخدمة الوطنية لأبناء المهاجرين خاصة بالنسبة للمقيمين في سويسرا وبلجيكا.
- زيادة فتح فروع قنصلية خاصة بمناطق : بلكيرمون فيرون وأعالي سافوا
- تحسين ظروف استقبال المهاجرين على مستوى مكاتب الخطوط الجوية الجزائرية والمكاتب والقنصلية والدبلوماسية.
- فتح مراكز ثقافية جديدة في المقاطعات التي يقيم فيها المهاجرون بكثافة.
- إعادة تأهيل وتأطير وتنشيط المراكز الثقافية الموجودة.
- تكثيف برامج تعليم اللغة العربية.
- تشجيع العمل والانتاج السمعي البصري وإجراء تحقيقات تلفزيونية عن الجالية لعرضها على الجزائريين وتحقيقات عن الجزائريين ليشاهدها المهاجرون.
- استبدال صورة الأمير عبد القادر الموجودة على مستوى قصر إمبواز الموقع الذي سجن فيه الأمير بصورة مبكرة بالألوان تكون في مستوى عظمة وقيمة الأمير.
- ترقي الرياضة في إحياء المهاجرين ، وتنظيم الحفلات وعقد الندوات الإعلامية والاقتصادية.
- إنشاء لجان تتكفل بالمحافظة على المساجد ، وتسهر على اختيار الأئمة المؤهلين وتراقب الانحرافات التطرفية.
- تشجيع إنشاء وتكوين الجمعيات الرياضية والثقافية والعلمية وحتى الاعلامية.
- إنشاء لجنة على متابعة الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بالخارج وبفرنسا خاصة وضبط قائمة الإطارات الجزائرية لضمان حسن الاتصال بينهم وبين المؤسسات والهيئات الجزائرية.
- إنشاء منظمة أو جمعية تسهر على إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات خاصة في مجال الأدوية والأدوات البيداغوجية والمدرسية والإعانات المادية.
- التفكير في سن قوانين وإيجاد صيغ لحل مشكلة:
  - مزدوجي الجنسية خاصة تجاه الخدمة الوطنية
  - إجراءات الإعفاء.
  - الأطفال الناتجين عن الزواج المزدوج.
- إنشاء نادي أو هيئة لرجال الأعمال الجزائريين المقيمين بالخارج.

عرض في اليوم الثاني للملتقى ويمقر مجلس الأمة قليم للمخرج الجزائري السعيد عولمي دارت أحداثه حول الجزائريين المبعدين إلى كاليدونيا الجديدة

المدار البرلماني

الولايات المتحدة الأمريكية

القلق يتصاعد في الكونغرس حيال الوضع في العراق

الكونغرس يستدعي مسؤولين في البنتاغون للاطلاع على الوضع، ونواب يقرون بخسارة الحرب.

أكد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد انه يمكن الانتصار في حرب العراق في محاولة لطمأنة برلمانيين أميركيين عبروا عن الشكوك المتزايدة لدى الشعب الأمريكي إزاء ذلك مع استمرار المصاعب و أعمال العنف.

وقال وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفلد خلال جلسة استماع جرت يوم 23 جوان 2005 أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ :كل الذين يقولون أننا خسرنا هذه الحرب أو أننا في صدد خسارة هذه الحرب على خطأ». ذلك في رده على السناتور الجمهوري تشاك هاغيل الذي اعتبر أن الولايات المتحدة ;تخسر الحرب في العراق.

من جهته تحدث الديمقراطي كارل ليفين عن :العدد المتزايد للانتحاريين الجهاديين المتعصبين معتبرا انه يجب تغيير الديناميكية الحالية في العراق وان جمود الوضع ليس مقبولا». لكن رامسفلد عمد إلى التأكيد بان الاستراتيجية الحالية تسير جيدا وذلك عشية لقاء في البيت الأبيض بين الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري.

وقال الجمهوري ليندسي غراهام الذائب المحافظ جدا عن كارولينا الجنوبية أن :دعم الرأي العام في ولايتي بدأ يتغير». مشيرا إلى استطلاع للرأي اجري مؤخرا ويظهر أن 59 ٪ من الأميركيين :يعارضون الحرب على العراق.

وهذا :المستنقع» على حد قول الديموقراطي ادوارد كينودي الذي طالب باستقالة رامسفلد، دفع بعدة برلمانيين إلى المطالبة في الأيام الماضية بجدول زمني لانسحاب القوات الأميركية لكن الإدارة الأميركية ترفض ذلك. ورفض رامسفلد وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاميركية من العراق قائلا :أن البعض اقترح وضع جدول زمني ، إلا أن ذلك سيكون خطأ و يعزز من قدرات المقاومة». وتابع

تونس غرفة ثانية في البرلمان التونسي

أعلن الوزير التونسي للداخلية والتنمية المحلية السيد بالحاج رفيق قاسم عن النتائج الخاصة بعملية انتخاب أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية) في البرلمان التونسي التي جرت يوم 03 جويلية 2005. وأوضح الوزير في ندوة صحفية أن عملية انتخاب أعضاء مجلس المستشارين التي جرت في دورة انتخابية واحدة أسفرت عن إسناد 14 مقعدا لاتحاد الصناعة والتجارة و 14 مقعدا للمنظمة الوطنية للفلاحين والصيد البحري و 43 مقعدا خاصة بتمثيل الولايات، بينما تم تعيين 41 عضو تشمل بقية المقاعد الخاصة بالشخصيات الوطنية والكفاءات من قبل الرئيس زين العابدين بن علي يوم 01 أوت 2005. وذكر الوزير بأن هذه المؤسسة الدستورية تأتي في إطار حرص الرئيس زين العابدين بن علي على تعزيز ممارسة الشعب للسلطة التشريعية وفتح مجالات المشاركة الشعبية بما يدعم مؤسسات البلاد.

ومما يذكر أن إحداث مجلس المستشارين (الغرفة الثانية) في البرلمان التونسي كان قد أعلن عنه الرئيس زين العابدين بن علي خلال شهر نوفمبر المنصرم.

ستقدم بذلك مساعدة إلى الإرهابيين الذين منيوا بخسائر كبيرة خلال الأشهر القليلة الماضية وتراجع الدعم الشعبي لهمزو أضاف رامسفلد أن ستراتيجية الرئيس واضحة وتقضي بالسماح للحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا بملاحقة المتمردين وهذا هو بالضبط ما تقوم به هذه القوات محرزة بعض النجاحس.

وبرر رامسفلد أيضا تصريحات نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني الذي اعتبر أن التمرد في حالة احتضار، وقال رئد يرى المتمردون انهم وصلوا إلى طريق مسدود لأنهم يقرون إلى أي حد سيخسرون في حال إرساء الديمقراطية في البلاد مؤكدا على المسؤولية التي تقع على عاتق المسؤولين العراقيين من اجل دفع العملية السياسية قدما.

السودان

البرلمان السوداني يجيز دستور البلاد الجديد

أجاز البرلمان السوداني يوم 06 جويلية 2005 دستورا انتقاليا جديدا تحكم به البلاد خلال السنوات الست المقبلة طبقا لاتفاقية السلام التي وقعتها الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في جانفي الماضي بكينيا. وأجاز نواب المجلس بالإجماع مسودة الدستور الذي أعدته مفوضية المراجعة الدستورية التي شكلت بموجب اتفاقية السلام التي أنهت أكثر من عشرين عاما من الحرب الأهلية في جنوب السودان.

وبموجب الدستور الجديد يعاد تشكيل أجهزة الدولة السودانية التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة . ويجري المجلس الرئاسي مشاورات ليتم تعيين حكومة جديدة في غضون شهر ينال فيها حزب المؤتمر الوطني الحاكم 52 ٪ من المقاعد والحركة الشعبية 28 ٪ و 14 ٪ للقوى السياسية الشمالية الأخرى و 6 ٪ للقوى الجنوبية الأخرى . وفي كلمة ألقاها أمام البرلمان وصف النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان طه الدستور الجديد بأنه إنجاز تاريخي وأضاف طه الذي قاد الوفد الحكومي في مفاوضات السلام أن س الدستور الجديد يعتبر خطوة متقدمة في التجربة الوطنية لتنظيم العلاقات الدستورية والقانونية لإدارة الدولة.س . كما تحدث طه عن التحديات التي تواجه السودان في المرحلة المقبلة معتبرا أن تطبيق الدستور كفيل بتخطي أية عقبات قد تتشأس.

الكويت

أول امرأة كويتية تنال عضوية البرلمان من خلال منصبها الوزاري

أصبحت وزيرة التخطيط معصومة المبارك أول امرأة كويتية تفوز بعضوية مجلس الأمة ، حيث أدت اليمين الدستورية وتبوّأت مقعدها وسط احتجاجات من النواب الإسلاميين.

ويرفض القانون الكويتي على أن جميع أعضاء الحكومة يعتبرون أعضاء بالبرلمان ويصوتون مع بقية الأعضاء على جميع القوانين والتشريعات المهمة. بينما رأى المحتجون على عضوية الوزيرة أن أعضاء البرلمان بمن فيهم الوزراء ، يجب أن يكونوا مسجلين باللوائح الانتخابية بحسب القانون الانتخابي.

من جانبها قالت معصومة المبارك (57 عاما) في كلمة أمام المجلس إنه زيوم عظيم للمرأة الكويتية التي ناضلت وثابرت لنيل كامل حقوقهاس. وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلت في دعم المطالب المشروعة للمرأة الكويتية ، مضيفة في تصريحات للصحفيين أنه انتصار رائع للديمقراطية.

و تأتي عضوية الوزيرة بعد أن نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية بموافقة البرلمان يوم 16 ماي الماضي على السماح للكويتيات بالترشح والتصويت في الانتخابات. لكن التشريع أقر في وقت متأخر بحيث لم تتمكن المرأة من المشاركة بالانتخابات البلدية التي جرت في الثاني من جوان الماضي ، لكن سيمكنها المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة عام 2007 والانتخابات البلدية لعام 2009. وعوّضت الحكومة غياب المرأة عن الانتخابات البلدية ، بتعيين امرأتين بالمجلس البلدي المنتخب في الخامس من جوان الماضي.

اليابان

رئيس الوزراء الياباني يحل مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات تشريعية مسبقة

أفادت وسائل الإعلام اليابانية أن رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي قرر يوم 08 أوت 2005 حل مجلس النواب الياباني (الغرفة الأولى للبرلمان) والدعوة إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها بعد فشل مشروعه لخوصصة البريد ورفض مجلس الشيوخ الياباني (الغرفة الثانية للبرلمان الياباني) في نفس اليوم مشروع إصلاح خدمة البريد المثير للجدل والذي كان يشكل أولوية لبرنامج كويزومي حيث صوت 125 عضوا في المجلس ضد المشروع فيما أيده 108 عضوا. وانضم

العديد من أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم بزعامة كويزومي إلى أحزاب المعارضة في التصويت ضد مشروعات القوانين.

ويتولى قطاع البريد الياباني الذي يستخدمه الكثير من اليابانيين كمصرف إداراته 355 ألف مليار ين ما يعادل 2640 مليار يورو من المدخرات والتأمين على الحياة ويعتبر بالتالي ثالث أكبر مؤسسة مالية في العالم.

للإشارة فإن مجلس النواب الياباني كان قد وافق بأغلبية طفيفة على مشروعات قوانين لخصخصة نظام البريد في البلاد حيث صوت ٢٣٣ عضوا لصالح المشروعات مقابل معارضة ٢٢٨ صوتا وكان رئيس الوزراء كويزومي قد أعلن أنه سيحل مجلس النواب إذا لم يصادق مجلس الشيوخ على هذه المشروعات مع العلم أنه ليس بمقدور رئيس وزراء اليابان حل مجلس الشيوخ.

ايطاليا

مجلس الشيوخ الإيطالي يصادق على قانون لمكافحة الارهاب

صادق مجلس الشيوخ الإيطالي بالأغلبية يوم 29 جويلية 2005 على قانون يهدف إلى تعزيز إجراءات مكافحة الإرهاب.

وحصل مرسوم القانون الذي صادق عليه مجلس الوزراء الإيطالي في 22 جويلية على موافقة نواب مجلس الشيوخ المنضمين إلى غالبية يمين الوسط وعدة أحزاب معارضة وتنص مجموعة قوانين مكافحة الإرهاب التي سيدرسها مجلس النواب أيضا قبل أن تدخل حيز التنفيذ خصوصا على تمديد فترة الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق من 12 إلى 24 ساعة واستجواب المتهمين بدون حضور محامي وتسهيل إجراءات الأبعاد من الأراضي الإيطالية.

اثيوبيا

الحزب الحاكم في اثيوبيا يتصدر نتائج الانتخابات

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 15 ماي 2005 عن فوز الجبهة الديمقراطية الثورية (الحزب الحاكم في اثيوبيا) بعد حصولها على 273 مقعدا بفارق صوت واحد للحصول على الأغلبية البرلمانية.

وذكر بيان للمجلس الانتخابي الوطني في اثيوبيا أن حزب تحالف الوحدة والديمقراطية وحزب القوى الديمقراطية الأثيوبية المتحدة وهما حزبا المعارضة الرئيسيين في البلاد جاءا في المركزين الثاني والثالث بعد حصولهما على 112 مقعدا و 48 مقعدا على التوالي.

وتتولى الجبهة الديمقراطية الأثيوبية بقيادة رئيس الوزراء ميليس زيناوي السلطة في البلاد منذ 14 عاما أي منذ عام 1991.

فلسطين

البرلمان الفلسطيني يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم

في بيان أصدره المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان) من مقره في عمان ووزع يوم 05 جوان 2005 بمناسبة الذكرى الـ 38 لحرب جوان 1967 أكد على ضرورة التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقا للقرار الدولي رقم 194 الصادر عام 1949 و الذي يؤكد زعلى حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها في عام 1948 بعد قيام دولة إسرائيل ؛

ودعا المجلس الوطني إلى زمواصلة النضال لإنهاء الاحتلال لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس وساستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وحث البيان المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته وأخذ دوره في صنع السلام المنشود عبر ممارسة الضغوط الجادة على الحكومة الإسرائيلية من أجل حملها على الالتزام بالاتفاقيات الموقعة وتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة خريطة الطريق. كما شدّد المجلس الوطني في بيانه على ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية وصون وحدة الموقف الفلسطيني.

البوروندي

فوز المتمردين السابقين في الانتخابات التشريعية

فاز المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية ، التنظيم السياسي المنبثق عن حركة التمرد السابقة ، في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 04 جويلية 2005 في بوروندي بنسبة 58,23 ٪ من الأصوات ، وفق النتائج التي أعلنتها الأمم المتحدة. وأظهرت وثيقة لمجموعة عمل المنظمة الدولية في بوروندي أن قوى الدفاع عن الديمقراطية فازت بغالبية مريحة بلغت 58,23 ٪ بعد فرز جميع أصوات الناخبين. ويلي المتمردين السابقين الحزب الحاكم الجبهة من أجل الدفاع عن الديمقراطية بنسبة 22,33 ٪ و حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني بنسبة 7,3

٪ .

وهذه الانتخابات التشريعية هي الأولى في بوروندي منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1993 وتردي أهمية قصوى لأنها تحدد اتجاهات المعركة الانتخابية الرئاسية المقررة في 19 أوت 2005 ، إذ ستقوم الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ باختيار الرئيس المقبل بأغلبية الثلثين.

البانيا

اليمين يفوز بالانتخابات البرلمانية في ألبانيا

أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات الألبانية التي جرت 03 جويلية 2005 فوز حزب يمين الوسط الذي يتزعمه الرئيس السابق صالح بيريشا.

وقالت اللجنة الانتخابية المركزية إن الحزب الديمقراطي حاز 73 مقعدا فيما حصل الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته فاتوس نانو والأحزاب اليسارية الأخرى على 64 مقعدا من مجمل مقاعد البرلمان البالغة 140 مقعدا ويعتقد الألبانيون أن التأخير في إعلان النتائج النهائية أكثر من أسبوعين قد يؤثر على فرص انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

من جهة أخرى حث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ديمتريج رويل تيرانا على سرعة انعقاد البرلمان الجديد وتشكيل الحكومة المنتخبة وفقا للقانون الألباني والالتزام بالمعايير الدولية. كما دعا رويل كل الأطراف السياسية إلى احترام النتائج النهائية الصادرة عن المؤسسات المختصة، مشيرا إلى أن المسؤولين عن الانتخابات تعاملوا مع المخالفات التي وقعت بصورة محترفة ونزاهة وحزم.

يذكر أن النظام الانتخابي في ألبانيا يقوم على أساس انتخاب 100 عضو على أساس الدائرة فيما يختار ٤٠ وفقا للنتيجة الإجمالية للأصوات التي يحصل عليها كل حزب. وأدلى نحو 2.8 مليون ألباني بأصواتهم في أجواء اتسمت بالهدوء وبمشاركة نحو 400 مراقب أجنبي و3500 ألباني في تصويت اعتبر حاسما لتثبيت الاستقرار والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

إيران

إعادة انتخاب غلام علي حداد عادل رئيسا لمجلس الشورى الايراني

أعيد انتخاب غلام علي حداد رئيسا لمجلس الشورى الايراني (البرلمان) للعام الثاني على التوالي حسبما أعلنته مصادر إعلامية إيرانية.

وقالت وكالة الأنباء الايرانية زايرناس أن حداد عادل حصل على 160 صوتا فيما حصل منافسه حسن سبحاني على 82 صوتا من مجموع 255 صوتا وأعيد انتخاب محمد رضا باهنر ممثل كرمان نائبا أولا للرئيس ومحمد حسن أبو ترابي ممثل قزوين نائبا ثانيا

وتجدر الاشارة إلى أن غلام علي حداد عادل كان قد حصل في العام الماضي على 226 صوتا من اجمالي 259 صوتا

بلغاريا

اليساريون البلغار يفوزون في الانتخابات

فاز الاشتراكيون البلغار رسميا بأغلبية الأصوات في الانتخابات العامة التي جرت يوم 25 جويلية 2005 على حساب الحركة الوطنية بزعامة ملك البلاد السابق سيميون كوبورغ.

ووفقا للنتائج الرسمية الأولية فقد حصل حزب الاشتراكيين على 31.44 ٪ من الأصوات تليه الحركة الوطنية لسيميون الثاني بنسبة قدرها 20,13 ٪. وتعتبر هذه نتيجة مخيبة للآمال بالنسبة للاشتراكيين بعد استطلاعات للرأي جرت في الآونة الأخيرة وأعطتهم 40 ٪ من الأصوات بينما جاءت الحركة من أجل الحقوق والحريات في المرتبة الثالثة بنسبة 11,64 ٪ .

ووفقا لهذه النتائج يتوقع أن يشكل الاشتراكيون الحكومة البلغارية الجديدة من خلال التحالف مع حلفائهم من أعضاء الحركة من أجل الحقوق والحريات التي يغلب عليها المنحدرون من أصل تركي. ويتوقع مراقبون أن تواجه حكومة الاشتراكيين الجديدة صعوبات متعددة في قيادة بلغاريا في سعيها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2007

وفي تصريحات له عقب ظهور النتائج الأولية قال زعيم الحزب الاشتراكي سيرجي ستانيشيف إن حزبه حقق الفوز ، معربا عن استعداده للتفاوض مع أي حزب ديمقراطي لتشكيل حكومة ائتلافية. من جانبه أقر كوبورغ بالأخطاء التي ارتكبتها حكومته والمتمثلة في تأخر تحقيق الاصلاحات الموعودة وعجز الحكومة عن القضاء على الفقر والفساد والجريمة المنظمة. كما شهدت سياسة بلغاريا الخارجية تغيرا واضحا أثناء عهد كوبورغ . فبعد أن ظلت لعدة عقود حليفا للاتحاد السوفيتي السابق تحولت إلى داعم متحمس للحرب التي تقودها الولايات المتحدة على ما تسميه الإرهاب . وشاركت بعثات الجنود في الحرب على العراق. لكن مقتل 13 جنديا بلغاريا في العراق أثار استياء واسعا لدى الرأي العام في البلاد.

في مقابل ذلك يحرص الاشتراكيون الذين أطيح بهم عام 1997 بعد أن قادوا بلغاريا إلى حافة انهيار اقتصادي ، على إقناع الناخبين بأنهم تغيروا. وفي هذا السياق وعد الاشتراكيون الناخبين بتخفيف آثار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وبتقديم مساعدات اجتماعية للفقراء وذوي الأجور المنخفضة.

حصيلة 2004 جهد ... وحقائق

لقد تأكد ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن حصيلة سنة 2004 كانت إيجابية على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي ميادين مختلفة. وتعتبر هذه الحصيلة انعكاسا حقيقيا لإعادة انتخاب رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة التي أعطت البلاد دفعة ساعدتها على مواصلة مسيرتها بنجاح.

والملاحظ ، أن الأشواط التي قطعتها البلاد في ظل هذه الوثيقة أكدتها الحكومة أمام مجلس الأمة ، أخيرا ، في وثيقة وزعت على أعضاء المجلس ، المناسبة تقديم بيان السياسة العامة ، وذلك تحت عنوان : زسنة 2004 : نتائج وانجازات فعلى المستوى الخارجي استعادت الجزائر سمعتها ودعمت مكانتها الدولية ، حيث عملت طوال السنة الماضية على تعزيز تواجدها على الساحة الدولية والدفاع عن حقوقها وتقوية علاقات التعاون والتضامن ومساندة القضايا العادلة.

وفي هذا السياق ، وبخصوص المغرب العربي ، عملت الجزائر كل ما بوسعها لكتابة صفحة جديدة لحسن الجوار والإخاء والتعاون ، ضمن احترام مبادئ القانون الدولي ، وساهمت بإخلاص في تفعيل وبعث الاتحاد المغاربي من جديد. وأكثر من ذلك تحرص الجزائر كل الحرص على الوحدة العربية وتبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك ، انطلاقا من مساهمتها في تفعيل وتنشيط دور الجامعة العربية. كما تسعى ، من ناحية أخرى ، حسب الوثيقة الحكومية ذاتها إلى تحسين علاقاتها الثنائية مع البلدان الافريقية والمساهمة في بناء الاتحاد الافريقي وحل النزاعات التي ما زالت تعرقل عملية التنمية والتشييد.

وبالنسبة إلى أوروبا ، أكدت هذه الوثيقة تصديق الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقوية علاقاتها الثنائية مع كافة البلدان الأوروبية والتي تدعمها معاهدات الصداقة المبرمة مع عدة دول كإسبانيا وإيطاليا والبرتغال والمتوقع إبرامها مع فرنسا.

كما تعمل الجزائر على تعزيز علاقاتها مع شركائها في أمريكا وآسيا كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين ، وهي تسعى دوما إلى تكثيف وتقوية وجودها في المحافل الدولية وعليه ، فإن بلادنا طرف فعال في حوار الأديان والحضارات وفي التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب القائم على تصور بناء خال من أية حسابات قد تضر بالشعوب التي تكافح من أجل حريتها وسيادتها. وفضلا عن ذلك ، تساهم الجزائر في الجهد العالمي من أجل التنمية وفي سبيل استتباب الأمن والسلم في العالم.

مسعى الصالحة ... دعم للأمن والاستقرار

يستند مسعى السيد رئيس الجمهورية الذي تعمل الحكومة على تطبيقه ، إلى ثلاثية متلازمة تتمثل في مكافحة الإرهاب دون هوادة ، والالتزام الأكيد بتجسيد المصالحة الوطنية والمبادرة الخاصة بالعفو الشامل مستقبلا. ومن هنا فإن تدعيم مسعى السيد عبد العزيز بوتفليقة يعني تدعيمه في جميع جوانبه ، بما في ذلك التنديد بالإرهاب ومساندة مكافحته. وإذا كان الأمن قد استتب في كامل ربوع الوطن فإن الاستقرار السياسي بدأ يتدعم أكثر فأكثر. فالتحالف الرئاسي ساهم في ذلك ، ويتعين عليه ، كتجربة حديثة أن يتعزز ويترسخ مع الممارسة ويدعم في آن واحد التعددية الديمقراطية التي تتطور يوما بعد يوم.

ومن جهة أخرى ، توجت الجهود المبذولة من طرف رئيس الجمهورية بانفراج الأزمة في منطقة القبائل حيث عاد الهدوء والسكينة ، إلى المنطقة وعادت معها الثقة شيئا فشيئا لاسيما بعد مبادرة الحوار التي أدت إلى تطبيق أرضية القصر في إطار الدستور وقوانين البلاد.

ويعكس الاتفاق المتوصل إليه بشأن أرضية القصر تمسك الشعب بالوحدة الوطنية المقدسة والسلم المدني الغالي والثمين كما يعبر بوضوح عن إرادة سياسية ثابتة وراسخة في تعزيز الهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة المتمثلة في الاسلام والعربية والأمازيغية.

قوانين جديدة لدعم دولة القانون

أكدت الحكومة في برنامجها عزمها على مواصلة محاربة كافة الآفات الاجتماعية التي أصبحت تهدد المجتمع والتجاوزات والممارسات غير القانونية التي تتم على حساب المجموعة الوطنية. ولا يتم ذلك إلا عن طريق تعزيز دور الدولة ، من خلال القوانين الجديدة التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان أو التي تجري دراستها وهذا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، وتبييض الأموال والرشوة ، والمساس بالعمران ، وكذا القوانين والأحكام المتخذة من أجل احترام القانون في ميدان علاقات

العمل ، والعلاقات التجارية والمنافسة ، وحماية البيئة وغيرها من القوانين التي تعزز دولة الحق والقانون. وعليه ، فقد انخفضت عمليات المساس بالعمران التي أضحت الآن موضوع تسليط عقوبات قانونية ، إذ تم هدم أكثر من ألف بناء غير شرعي ، وأحيلت أكثر من خمسمائة حالة بناء غير مطابق للقانون إلى القضاء للفصل فيها.

وعلى صعيد آخر ، عملت الحكومة على تعزيز الرقابة القانونية على المنظومة المصرفية التي تعرضت لمواصف قوية بسبب قضايا خطيرة. وفي ذات الاتجاه تكشفت محاربة عمليات تحويل الأراضي الفلاحية ، كتعبير عن إرادة الدولة في قمع جميع حالات المساس بهذه الثروة الوطنية.

وفي مجال المرور ، سمح المشروع في تطبيق القانون الجديد في شهر مارس الماضي ، بانخفاض ملحوظ في حوادث الطرق التي تمثل نزيفا حقيقيا في أوساط المواطنين.

ومن جهة أخرى ، تبقى جهود الدولة متواصلة لقمع الغش الجبائي ومحاربة الغش التجاري ومكافحة مختلف الآفات الاجتماعية كالاجرام والتهريب والمخدرات.

إصلاح متواصل ...

عرفت السنة الماضية مواصلة حركة إصلاح مختلف القطاعات. فقطاع التربية الوطنية عرف إصلاحا هاما على مستوى مضمون البرامج وفي ميدان تعزيز عملية تزويد المؤسسات المدرسية بوسائل الإعلام الآلي وسيتم استكمالها في إطار وطني مكلف في غضون السنوات الأربع القادمة. كما تم إدراج تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثانية من الطور الابتدائي. وخرجت المدارس الخاصة من الفوضى إلى التنظيم. وبالنسبة إلى قطاع التكوين ، يلاحظ إعادة تأهيل التكوين في مجال المهن التي تمثل عجزا أكيدا ، وتطوير التمهين والتكوين على مستويات مختلفة.

وتعرف الجامعة هي الأخرى إصلاحا متواصلا ، فقد تم ضبط قطاع التكوين ل.م.د – ماستير – دكتوراهس بإعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بذلك. وشرع في إقامته على مستوى عشرة مراكز جامعية. ويسجل البحث العلمي دعم مراكزه وتزويدها بأجهزة الإعلام الآلي. وفي ميدان العدالة ، تجدر الإشارة إلى أن القطاع شرع في جني أولى ثمار إصلاحه. فقد أدخلت تغييرات نوعية على ثلاثة من أهم القوانين ، في حين أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على وشك تقديمه إلى البرلمان بصياغة جديدة إضافة إلى إعداد مشاريع قوانين جديدة. وفي نفس السياق ، تم تكييف التنظيم القضائي مع مهامه الحديثة ، كما يتواصل التكوين المتخصص للقضاة ويتطور حتى في الخارج.

وبدوره ، عرف قطاعا الإدارة والمرفق العمومي وكذا قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية تطورا ملحوظا في ميادين متباينة. ونفس الشيء بالنسبة إلى قطاعات أخرى هامة كالتهيئة العمرانية والبيئة ، والإعلام والاتصال ، والمنظومة المالية ، والتجارة ، والطاقة والفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية وغيرها.

مؤشرات ايجابية

عرفت التنمية الاقتصادية الوطنية تقدما محسوسا في ظل تطور إيجابي لعدة مؤشرات اقتصادية. وقد أكدت الوثيقة الحكومية التي وزعت على البرلمان بمناسبة تقديم بيان السياسة العامة ، أن النمو سجل في السنة الأخيرة تطورا نوعيا ، إذ لأول مرة منذ زمن بعيد ، لم يكن فيها النمو ، أساسا ، بفعل المحروقات والفلاحة ، فقد بلغ النمو خارج قطاع المحروقات 6,2 بالمائة ، وبلغ خارج المحروقات و الفلاحة معا 6,8 بالمائة.

والملاحظ ، أن هذا النمو قد تحقق بمساهمة كل القطاعات الاقتصادية ، ويعكس هذا النمو ديناميكية جيدة للاستثمار وترافقه بالضرورة نتائج هامة في ميدان التنمية الاقتصادية. كما تحسن الناتج الداخلي الخام بنسبة 16 بالمائة مقارنة بسنة 2003 ، حيث بلغ 85 مليار دولار أمريكي تقريبا. وبلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد 2615 دولار أمريكي. وهذا تجدر الاشارة إلى أنه لأول مرة ، منذ سنة 1985 يتجاوز فيها الناتج الداخلي الخام للفرد عتبة 2500 دولار.

أما التضخم الذي كان سنة 2000 في حدود 0,3 بالمائة فإنه أبقي عليه في حدود 3,6 بالمائة في السنة الماضية رغم ارتفاع نفقات التجهيز العمومية ورغم ارتفاع الأجور. لذا يجب الاهتمام بمسألة تطور التضخم أكثر فأكثر لتفادي الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني.

وحقق الميزان التجاري ، في السنة الماضية ، رصيدا إيجابيا بلغ 13,4 ملايير دولار بسبب تحسن أسعار النفط بصورة أساسية. ولم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات المليار دولار في حين ارتفعت الواردات في نفس السنة بحوالي 50 بالمائة ، الأمر الذي يتطلب بذل جهد أكبر للتقليص من حجم التبعية إزاء الخارج وإعطاء نفس أقوى للاقتصاد الوطني للانطلاق والتحسن استعدادا للاستحقاقات القادمة المتمثلة أساسا ، في الدخول منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي بات وشيكا. ومن جهته ، سجل ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 12 مليار دولار ، أي بزيادة تقارب مبلغ 3 ملايير دولار في 2003. ولم يقتصر التحسن على هذه المؤشرات فقط ، بل يمتد ليشمل المديونية الخارجية التي

تراجعت في السنة الفارطة إلى حدود 22,4 ملايير دولار مقارنة مع سنة 2003 التي بلغت فيها 23,2 مليار دولار، وهي مدعوة للانخفاظ أكثر فأكثر في السنوات القادمة إلى أدنى مستوى لها لكي لا تؤثر على النمو الطبيعي للاقتصاد الوطني

ونظرا لتحسن أسعار البترول فقد كان رصيد الميزانية إيجابيا في نهاية السنة المالية 2004 بالرغم من الارتفاع الهام لنفقات التجهيز والاستقرار الذي عرفته نفقات التسيير في آن واحد. إضافة إلى استمرار اعتماد 19 دولار كسعر مرجعي للبرميل الواحد من البترول.

أما سعر صرف الدينار في السنة الماضية فقد عرف استقرارا بالنسبة إلى الدولار وذلك في حدود 72 دينار ولكن بالأورو، كانت التقلبات محصورة في فارق أسعار يتراوح بين 92 دينارا و 98 دينارا.

إجراءات ... ونتائج

المؤكد، أن السنة الماضية عرفت إنجاز منشآت جديدة. فقطاع الري سجل نتائج أكثر أهمية من السنوات الفارطة تتمثل في إنجاز واستلام تسعة سدود وكذا 12 محطة للتطهير و 284 خزانا للماء ومحطة لإزالة المعادن من الماء، إضافة إلى 1328 عملية تموين بالماء الشروب و 825 عملية تطهير و 393 عملية تغليب.

قطاع الأشغال العمومية هو الآخر عرف إنجازات معتبرة تمثلت أساسا، في إنشاء وبناء 50 لكم جديدة من الطريق السيار وبناء 2937 كلم من الطرق الجديدة، وصيانة 3300 كلم من الطرق وبناء 98 منشأة فنية و 9 أنفاق. وإنجاز 13 منشأة للموانئ البحرية و 9 منشآت مطارية. وحقق النقل بدوره أشواطا في كافة الفروع. فالنقل بالسكك الحديدية شهد إنجاز 70 كلم من خطوط السكك الحديدية، ومضاعفة 11 كلم من الخطوط الموجودة، وكهربة 13,5 كلم من السكك الحديدية في منطقة عنابة وكذا الانطلاق في أشغال كهربة شبكة السكك الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة.

وتوسع النقل الجوي هو الآخر، في تغطية المجال الجوي الوطني، وخاصة في الجنوب. وفي نفس الوقت، باشرت الخطوط الجوية الجزائرية المرحلة الثانية من تجديد أسطولها. كما عرف النقل البحري والبري تحسنا في عدة ميادين.

وإذا كان هذا هو الأمر بالنسبة إلى قطاع المنشآت القاعدية، فإن القطاع الإنتاجي سجل هو الآخر، خطوات إيجابية، في السنة الماضية. فالفلاحة عرفت نشاطا متواصلا تمثل في عدة نتائج هامة كإنتاج 40 مليون قنطار من القمح و 50 مليون قنطار من البقول وحوالي مليار لتر من الحليب، إضافة إلى عمليات استصلاح الأراضي، وإنجاز عدة عمليات خاصة بمكافحة التصحر، وتطوير النشاط الرعوي والسهوب.

وحظي الصيد البحري بدعم هام من الدولة، وعزز وسائله، لاسيما عن طريق تشغيل 65 وحدة عصرية إضافية وإعادة تنشيط مؤسسة بناء وإصلاح السفن وإنشاء مزرعتين لتربية الأسماك البحرية.

ومن ناحية أخرى، عرف قطاع الطاقة نشاطا قويا ومتميزا، من خلال القيام بعدة عمليات بحث واستكشاف واستغلال، وشروع حقل الغاز الكبير بعين صالح في الإنتاج، وغير ذلك.

محاربة تحويل الأراضي الفلاحية

كما سجل قطاع المناجم، منح 49 سندا منجميا من أجل الاستغلال و 54 مساحة للاستكشاف، وهو ما يمثل نموا بنسبة 34 بالمائة مقارنة مع سنة 2003.

وفي ميدان الخوصصة والشراكة، شهدت هاتان العمليتان في السنة الماضية حركية جديدة لمردود الأموال الوطنية أو الأجنبية وسجلنا في المجموع 142 عملية تنازل كلية أو جزئية. فقد تم إنجاز 25 عملية شراكة عن

طريق تنازل جزئي عن أصول مؤسسات عمومية منها 17 عملية مع شركاء أوروبيين منهم ثمانية فرنسيين وستة إسبانيين وست عمليات مع شركاء عرب وعملية واحدة مع شريك آسيوي ، وعملية واحدة أخرى مع متعامل خاص وطني. وتصنف هذه العمليات على نحو تأتي فيه الصناعة في المرتبة الأولى وذلك بعشرين عملية ، يليها قطاع الفلاحة بثلاث عمليات ثم الخدمات بعمليتين.

وفي نفس الميدان ، تم أيضا ، إنجاز 117 عملية تنازل كلي عن أصول مؤسسات عمومية ، شملت قطاعات مختلفة خاصة منها 16 مصنعا للآجر و 6 وحدات للمياه المعدنية و 6 وحدات للصناعات الغذائية الزراعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العمال حافظوا على مناصب عملهم. إضافة إلى استحداث حوالي 5500 منصب عمل جديد من طرف المتملكين والشركاء. كما سمحت هذه العمليات بجلب ما قيمته 33.6 ملايير دينار واسترجاع ديون الوحدات بمبلغ 16.4 ملايير دينار ، علما أن هذه العمليات كانت مرفوقة بعقود استثمارات جديدة بمبلغ مليار دولار أمريكي.

وهكذا ، فالشراكة أو الخوصصة من هذا النوع لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني بصورة عامة والعمال على وجه الخصوص.

استثمارات أكبر ... تنمية أفضل

المؤكد ، أن السنة الماضية عرفت إنجاز حجم هام من الاستثمارات بلغ مجموعه مع إدراج نفقات التجهيز للدولة 1.175,4 ملايير دينار ، أي ما يعادل 15,672 مليار دولار. وتتوزع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات وتأتي الصناعة بمبلغ 74,562 مليار دينار ، والبناء بمبلغ 173,45 مليار دينار.

و الخدمات 180,775 مليار دينار ثم الطاقة والمناجم بمبلغ 141,162 مليار دينار.

والفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية بمبلغ 80,405 مليار دينار. وهذا دون احتساب نفقات التجهيز.

وقد سمحت الاستثمارات المخصصة في سنة 2004 والموجهة لعدة قطاعات حيوية ، باستحداث 50,740 مؤسسة عن طريق المتعاملين الوطنيين والمستثمرين الأجانب وكذا ، في إطار دعم تشغيل الشباب وفي إطار الفلاحة. ومن دون شك أن الارتفاع المستمر لحجم الاستثمارات الموجهة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين الإنتاج وإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة كانت له تأثيرات إيجابية على التنمية البشرية كما ساهم في انحسار الفقر بصورة ملحوظة. وهو ما يعني تحسن مستوى معيشة المواطنين وهناك عدة مؤشرات تدعم هاته النتيجة كمؤشرات تطور السكان المتمثلة في المعدل الإجمالي للمواليد الذي عرف انخفاضا محسوسا ومعدل الوفيات الذي انخفض هو الآخر في السنوات العشرين الأخيرة ، والنمو الديموغرافي الذي يعتبر معقولا حيث بلغ في سنة 2003 نسبة 1,58 بالمائة ، ليرتفع بنسبة ضئيلة في السنة الماضية حيث بلغ 1,63 بالمائة.

استحداث 50,740 مؤسسة

وتتواصل الجهود لتحسين التنمية البشرية من خلال اهتمام الدولة بالصحة التي دعمت منشآتها القاعدية الطبية بتجهيزات جديدة في السنة الماضية وكذا التربية الوطنية التي تستمر في تطوير قدراتها وتحسين نتائجها والتكوين المهني والتعليم العالي اللذين يعرفان إصلاحات متواصلة قصد تكييفها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وهكذا يمكن القول أن سنة 2004 تميزت بدعم سمعة الجزائر على المستوى الدولي وقطع أشواط معتبرة في طريق التنمية الاقتصادية وتحسين معدل النمو والتنمية البشرية ، وتعزيز الأمن والاستقرار ومن شان البرنامج الخماسي الذي أعلنه رئيس الجمهورية أن يعزز النتائج المحققة ويحضر الجزائر للاستحقاقات الدولية ، القادمة المتمثلة أساسا في دخول منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي بات وشيكا ، لذا فلابد من التحضيرات والإصلاحات الضرورية لمواجهة كافة التحديات الحالية والمستقبلية بنجاح.

رشيد لموراي

الفكر البرلماني في عددها التاسع

واصل باب البحوث و الدراسات البرلمانية لمجلة الفكر البرلماني في عددها التاسع نشر مقالات ذات مواضيع هامة تتصل بجوانب عملية تنظيم البرلمان و أعماله و أساليب أدائه و علاقاته الوظيفية مع السلطات و المؤسسات الدستورية الأخرى في الدولة و هي "عملية الرقابة على دستورية القوانين – النموذج الجزائري–" للسيد مسعود شيهوب .

" الإقتراع النسبي و أثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الإنتخابات التشريعية في الجزائر" للسيد بوكرا إدريس ، "عن اللجان الدائمة في مجلس الأمة" للسيد بوزيد لزهاري " مسيرة التجربة البرلمانية في الجزائر (عراقة ـ أصالة ـ و تقدم)" للسيد إسماعيل مرزوق . " إستراتيجية مجلس الأمة في تطبيق فكرة العلاقات العامة البرلمانية لترسيخ مبدأ حسن العلاقة بين الدولة و المواطن " للسيدة زهرة مليكة أعنيش

كما احتوى الباب على دراسة علمية و قانونية قيمة تعالج آلية فعالة و حيوية من آليات ترقية و ترشيد عملية تطبيق السياسة العقارية في الجزائر تحت عنوان " النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري" للسيدعزري الزين.

في حين تناول باب "المنبر البرلماني" وقائع عملية تقديم و مناقشة بيان السياسة العامة بمجلس الأمة يومي 08 و 09 جوان 2005 و لتسليط الضوء حول أبعاد تعديل قانون الأسرة الإجتماعية و السياسية و القانونية فقد حاول باب الوثائق البرلمانية معالجة الموضوع بالتحليل.

أما باب "من الفكر البرلماني" فقد تناول دراسة الأستاذ فليب لنوندي (Philipe Lanundy) تحت عنوان "أسس تنوع العائلات البرلمانية في العالم المعاصر".

قدم الدكتور محي الدين عميمور يوم الثلاثاء 12 جويلية 2005بالمكتبة الوطنية كتابه الأخير" نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة "

و الصادر عن المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وسط حضور مميز لكل من إسماعيل حمداني ، رئيس الحكومة السابق و محمد الشريف عباس ، وزير المجاهدين ، إلى جانب بوجمعة هيشور وزير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و الدكاترة محمد لعقاب و ربيعة جلطي و أمين الزاوي

و قد أوضح الدكتور عميمور أن فكرة الكتاب تعود إلى منتصف التسعينات و قبل صدور الكتاب فضل المؤلف نشره في شكل مجموعة مقالات في جريدة الشرق الأوسط

« رئيس الحكومة الأسبق إسماعيل حمداني قدم قراءة نقدية لهذا المؤلف الذي اعتبره مادة تاريخية موجهة للجيل الجديد بما تحمله من معلومات قيمة تعكس أحداثا مهمة عاشها المؤلف

أصدرت لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة كتابا حول الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني التي نظمتها اللجنة في 11 و 12 و 13 أكتوبر 2004 تحت عنوان "ماذا نعني بالدفاع الوطني"

قريبا

ندوات - محاضرات - أيام دراسية

سلسلة إصدارات مجلس الأمة في الثقافة البرلمانية